الثلاثاء 10 كانون الثاني 2023
العدد 4820 السنة السابعة عشرة
Mardi 10 Janvier 2023 nº 4820 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

«غزوة برازيليا» تخيّب بولسنارو دا سيلفا ماضٍ... بقوّة

12

ترقيات الجيش في «خبر كان»... والخلاف على المفتشية العامة مستمر [2]

السعودية تفرمل المساعي الفرنسية: لا لتدخّل الدوحة
سلامة يطلب ضمانات بعدم توقيفه [2]

«صيرفة» سلامة
السحر الأسود
[6ـ7]

(هيثم الموسوي)

تقرير

«إعادة التوازن إلى القطاع المالي» مشروع جديد لطمس الجريمة

4

تقرير

كورونا «راجع» انتشار سريع وعوارض خفيفة

8

ذكرى

سيد درويش 100 عام على رحيل رائد النهضة الموسيقية

18

المشهد السياسي

لقاء باريس غير مؤكد
الرياض تعطّل المساعي الفرنسية – القطرية

عبّر السعوديون عن استيائهم لاستقبال الدوحة مسؤولين لبنانيين ومحاولة تسويق بعض الأسماء الرئاسية (هيثم الموسوي)

بات واضحاً أن المشكلة في الدور الخارجي الخاص بالانتخابات الرئاسية يعود إلى عدم حصول أي تفاهم أميركي – فرنسي مع السعودية. وباتت الصعوبة في إحداث اختراق في موقف الرياض عنصراً ضاغطاً على الفرنسيين والقطريين بعد تبلغ المسؤولين الفرنسيين المعنيين بالأزمة أن «المملكة العربية السعودية ليست في وارد البحث في أي تسوية وليست معنية بالمواصفات التي تُطرح حالياً، وأن دفتر شروطها عبّرت عنه في ورقة المبادرة الخليجية التي حملها وزير الخارجية الكويتي أحمد الناصر الصباح إلى بيروت قبل عام، والمواصفات التي حددها البيان السعودي - الفرنسي - الأميركي المشترك الذي صدر في أيلول الماضي».

عدا عن ذلك فإن «المملكة لا تزال عند موقفها في ما يتعلق بآلية التعامل مع الأزمة والمحصورة بالصندوق الفرنسي - السعودي لدعم الأمن الغذائي والقطاع الصحي والمساعدات وكيفية توزيعها». ولا تقتصر السياسة التي تسلكها الرياض على رفض «التعاون» بل تذهب أكثر من ذلك في الاعتراض على أي دور تقوم به دول عربية وخليجية، إذ كشفت مصادر سياسية بارزة أن «المسؤولين الفرنسيين سمعوا من المسؤولين السعوديين موقفاً سلبياً من الدور القطري في لبنان، وعبّر هؤلاء بصراحة عن استيائهم مما تقوم به الدوحة لجهة استقبال مسؤولين لبنانيين ومحاولة تسويق بعض الأسماء الرئاسية فضلاً عن المساحة التي أعطيت لها في ملف ترسيم الحدود البحرية وما يُحكى عن رغبة قطرية في دخول سوق النفط في لبنان»، وقد «وصلت الرسالة إلى قطر التي أكدت أن الهدف من حركتها ليس ملء الفراغ السعودي أو استفزاز أحد».

> **الفرنسيون أبلغوا حزب الله أنه لن يصار إلى طرح مرشح رئاسي مستفز**

وبينما لا يزال الترقب قائماً حول انعقاد الاجتماع الرباعي في باريس، وسط معلومات متضاربة، بعضها يُشير إلى أن الاجتماع سيعقد خلال أسبوعين وأخرى تفيد بأنه الغي، علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة أن «الفرنسيين أبلغوا حزب الله بأنه لن يُصار إلى طرح اسم رئاسي مستفزّ له».

أما بشأن الدعوة إلى جلسة لمجلس الوزراء، فلا يزال رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي يسعى لتأمين غطاء لها، تحديداً من حزب الله. وفي المعلومات، عقد اجتماع مساء أول من أمس بين ميقاتي وكل من المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل والمعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه بري النائب علي حسن خليل لـ «التشاور في القضايا الملحة ومدى ضرورتها وإن كانت فعلاً تستدعي عقد جلسة للحكومة، لكن المشاورات لم تصل إلى أي نتيجة بعد».

(الأخبار)

التحقيقات الأوروبية: سلامة يريد ضمانات بعدم توقيفه

علمت «الأخبار» أنه لأسباب خاصة تتعلق بوضع أحد المسؤولين البارزين، تقرر إرجاء بدء التحقيقات الأوروبية في لبنان إلى الأسبوع المقبل، علماً أن السفارة الألمانية في بيروت أنجزت أمس الإجراءات اللوجستية لاستقبال دفعة أولى من أعضاء الوفد الألماني على أن يصل بقية أعضاء الوفد لاحقاً. فيما تجري السفارة الفرنسية ترتيبات وصول الوفد الفرنسي مطلع الأسبوع المقبل.

وأكدت مصادر مطلعة أمس أن لائحة المستدعين إلى التحقيقات طويلة وتشمل «بالتأكيد» حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشقيقه رجا ومساعدته ماريان الحويك ونجله ندي، إضافة إلى بعض مساعديه، إضافة إلى عدد من مديري المصارف. ولفتت المصادر إلى أنه بعد وصول الطلبات من الجانب الأوروبي، جرى اطلاع عدد من المرجعيات الرسمية والحزبية على مضمونها، وتم التشاور في كيفية صياغة رد لبنان عليها. وقد ناقش رئيس المجلس نبيه بري مع الرئيس نجيب ميقاتي الأمر من زاوية تلقيه استفسارات عما إذا كان لبنان يشرّع الأبواب أمام وصاية قضائية دولية، فيما رد ميقاتي بأنه يقوم بالتعاون مع النائب العام التمييزي غسان عويدات، ومع الجانب الفرنسي على وجه الخصوص، بإجراء المقتضى بما يمنع تجاوز القضاء اللبناني. ونفت المصادر أن يكون ميقاتي قد تعهد لحاكم مصرف لبنان بأنه لن يكون من بين المستجوَبين.

لكن المصادر لفتت إلى أن إشارة مسألة خضوع سلامة للاستجواب، ترتبط في جانب منها بوجود خشية لديه من تعرضه لإجراءات فورية. وعندما تلقّى توضيحات بأن الوفود القضائية الأجنبية لا تملك صلاحية توقيفه، قال سلامة إنه يريد ضمانات أكيدة من أعلى السلطات بأن الأجهزة الأمنية لن تعمد إلى تنفيذ طلب القاضية غادة عون بتوقيفه، لافتاً إلى احتمال أن تكون عون في انتظاره على باب القاعة حيث سيلتقي بالقضاة الأجانب، وتطلب من مرافقيها توقيفه ونقله موقوفاً إلى مخفر قصر العدل.

تقرير

ترقيات الجيش في «خبر كان»... والخلاف على المفتشية العامة مستمر

اطاحت الخلافات السياسية في مجلس الوزراء بمراسيم ترقيات الضبّاط في الجيش اللبناني. بعدما أصر وزير الدفاع موريس سليم على أن تُرفق بتوقيع 24 وزيراً في حين يعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أنّ المراسيم أُرسلت حتى لا يتم التوقيع عليها باعتبار أنها وصلت إلى السراي الحكومي بعد انتهاء الدوام الرسمي، وقبل ليلة واحدة من انتهاء السنة

لينا فخر الدين

طارت ترقيات الضباط في الجيش. هذه المرة، لم يتم توقيف الترقيات من رتبة عقيد إلى عميد نتيجة الخلاف على دورة العام 1994، وإنما حتى الترقيات من رتبة ملازم إلى عقيد صارت في خبر كان، ورُحّلت إلى 1 تموز المقبل في حال تم حل الخلاف السياسي القائم.

أثار ذلك تململاً وغضباً في صفوف الضبّاط الذين يعتبرون الترقيات التعويض المعنوي الوحيد الذي يمكنهم تحصيله في ظل تآكل رواتبهم وسوء أوضاعهم المعيشيّة. إذ إنهم يفقدانهم ميزة الترقيات السنوية أضحوا تماماً كالموظفين في الإدارات الرسميّة.

هي الأزمة السياسية - الحكومية التي أطاحت بمشروع الترقيات لمئات الضبّاط. وفي المعلومات، أن قيادة الجيش أبدت مرونة كبيرة في التعاطي مع هذا الملف لإدراكها حجم العراقيل السياسية. لذلك، خرج مشروع الترقيات من المؤسسة العسكرية مع ترك هامش لوزير الدفاع موريس سليم لاختيار الصيغة التي يجدها مناسبة لعرضها على حكومة تصريف الأعمال، ووضعت صيغة تقديمها على قاعدة أن تكون مراسيم جوّالة على 24 وزيراً أو مراسيم جوالة على الوزراء المعنيين.

في المقابل، أصرّ سليم على الصيغة التي يطالب بها باعتماد المراسيم الجوّالة على 24 وزيراً على قاعدة ما تم الاتفاق عليه خلال عهد رئيس حكومة تصريف الأعمال تمّام سلام في حينه بسبب تشابه التجربتين. لكن تمسّك رئيس الحكومة ميقاتي بأن يكون المرسوم الجوّال على الوزراء المعنيين (الدفاع والمالية ورئيس الحكومة) فقط، أطاح بتمنيّات الضبّاط.

يستند ميقاتي إلى رأي قانوني بأن الترقيات لا تحتاج إلى 24 توقيعاً، بناء على دراسة قانونية نشرها الأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكيّة في آب الماضي اتكأ إلى آراء قانونية لأكثر من مؤسسة دستورية، ومن بينها قرارات لمجلس شورى الدولة وهيئة التشريع والاستشارات وهيئة القضايا في وزارة العدل.

وإذا كان الخلاف السياسي هو الذي طيّر الترقيات، فإن لمجلس الوزراء رواية أُخرى. إذ يُحكى أن مشروع الترقيات أُرسل حتى لا يوقّع بل كان الهدف منه تعميق الأزمة وتأليب المؤسسة العسكريّة على ميقاتي.

يدافع مقرّبون من ميقاتي عن وجهة نظرهم بأن سليم أرسل الترقيات في «الوقت الميّت» وتحديداً بعد انتهاء الدوام الرسمي في السراي الحكومي، وأنه أجرى الاتصالات اللازمة مع المعنيين حتى يجد موظفاً يستلمها بطريقة رسمية. وهو ما حصل أيضاً مع وزارة المالية التي أرسلت توقيعها على مراسيم الترقيات باستثناء الترقيات من رتبة عقيد إلى عميد.

بالتالي، يجد ميقاتي أن إرسال المراسيم بعد انتهاء الدوام الرسمي اعتبار أنه كان قد سافر خارج لبنان قبل 24 ساعة، إضافة إلى عدم قدرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على الحصول على تواقيع الـ24 وزيراً لكوْن عدد منهم كانوا أيضاً قد سافروا خارج البلاد لقضاء ليلة رأس السنة. لذلك، يعتقد رئيس حكومة تصريف الأعمال أن المرسوم أُرسل حتى لا يوقّع أصلاً باعتبار أن التوقيع كان يجب أن يحصل قبل نهاية العام ليُصبح نافذاً في 1 كانون الثاني.

مع ذلك، يُراهن البعض على إمكانية إيجاد حل لمسألة الترقيات، إذ تشير المعلومات إلى وساطةٍ يقوم بها مدير المخابرات في الجيش العميد أنطوان قهوجي، بالإضافة إلى مبادرة طرحها الوزير السابق ناجي البستاني. فيما يؤكد متابعون أنّ الترقيات «صارت وراءنا» على قاعدة استحالة توقيعها بمفعول رجعي. بالتالي، سيتم جمعها مع الترقيات التي يجب أن تصدر في 1 تموز المقبل كما جرت العادة.

من جهة أخرى، لا يزال الخلاف قائماً بين سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون على خلفية تسيير أعمال المفتشية العامة في الجيش بعدما قام كل منهما بتكليف ضابط لتسيير أعمال المفتشية بعد إحالة المفتش العام اللواء الركن ميلاد السمّاك إلى التقاعد الشهر الماضي. وتشير المعلومات إلى أن الفريقيْن ما زالا يتبادلان وجهات النظر أو يعين أحداً على رأسها إلا عبر وزارة الدفاع». وأضاف: «ضمن الجيش، يحرّك قائد الجيش العسكر ولكن من مؤسسة الى مؤسسة اخرى لا يتم الامر إلا عبر وزير الدفاع». وأشار سليم إلى أن «هناك خطوات اخرى اتخذت خارج القانون أتكلم فيها لاحقاً، وأرغب بالاحتفاظ بما تبقى من خطوات الى أن أكون قد حنّيت الأمور هذه مع العماد قائد الجيش لأنني حريص على المؤسسات العسكرية».

> **الخلاف على المفتشية قد يتكرر مع إحالة مدير عام الإدارة في الجيش إلى التقاعد الشهر المقبل**

في الواجهة

حزب الله - التيّار: ماذا بعد تفاهم أدّى قسطه؟

ما خلا معايدة الأعياد، التواصل مقطوع تماماً بين حزب الله والتيار الوطني الحر. لا أحد يتقدم نحو الآخر. بمرور الوقت دونما وسطاء جديين أو حوار مباشر لاصلاح ذات البين - وكل منهما يلقيه على الآخر - فإن الشرخ بينهما يتسع. دونما أن يعلنا الطلاق كأنما سيتطلقان

نقولا ناصيف

ما يجري منذ غداة جلسة مجلس الوزراء في 5 كانون الأول المنصرم والسجالات المباشرة وغير المباشرة التي تلته، غير مسبوق في علاقة حزب الله والتيار الوطني الحر. مع ان كليهما يقولان انهما لا يتخليان عن «تفاهم مار مخايل»، الا ان الواقع يشي بعدما عمّر اكثر من عقد ونصف عقد من الزمن بانه ادى قسطه وانتهى. ذروته بعد عشر سنوات على ابرامه بين الطرفين، كان في انتخاب الرئيس ميشال عون رئيساً للجمهورية عام 2016. مذاك لم يعد ثمة دَيْن للتيار في ذمة حزب الله مستمد من الوعد الذي قطعه امينه العام السيد حسن نصرالله للرئيس السابق، وهو الوصول به الى رئاسة الدولة.

بين مَن يُفترض انهما لا يزالان حليفين، حسابات مختلفة بعيدة من الوعود والتعهدات الاخلاقية كي ترتبط مباشرة بواقعية توازن القوى الدائر من حول معضلتين حاليتين: انتخابات الرئاسة وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي. حيالهما غالباً في التباعد: يرفض النائب جبران باسيل ما يصرّ عليه نصرالله وهو انتخاب سليمان فرنجيه لرئاسة الجمهورية، ويرفض حزب الله ما يتمسك به باسيل وهو منع حكومة ميقاتي من الاجتماع وحصر اي نشاط لها باصدار مراسيم جوالة معطوفة على توقيع الوزراء الـ24 لكل منها. ليس ثمة باب مشكلة ثالثة في الوقت الحاضر على الاقل، الا ان كلتي المعضلتين كافيتان كي لا يلتقيا.

لا يزال حزب الله لا يخفي امتعاضه مما سمعه من باسيل غداة جلسة مجلس الوزراء في 5 كانون الاول. هو كذلك غير مقتنع بالتصحيح الذي اعقب به اتهامه الحزب بعدم الايفاء بتعهده له والاخلال بصدقه معه، من ثم حصر باسيل الاتهام بمسؤول وحدة التنسيق والارتباط وفيق صفا. كلا الاتهام والتصويب الملحق به لم يرضيا الحزب اخذاً ببضعة اسباب:

اولها، لم يعد بسعه تحمّل تهديده بفك تحالف التيار الوطني الحر معه كلما اختلفا على اي من الخيارات والاقتناعات والمواقف السياسية. احدثها بمغالاة غير مبررة مشكلتا انتخابات الرئاسة والحكومة. للحزب ان يقرر خياراته دونما ان يلزم حلفاءه بها ولهم ان يسلكوا الخيار المعاكس اذا شاؤوا. ليس اسطع دليل على ذلك سوى ما رافق انتخاب عون رئيساً عام 2016. انقسم البيت الشيعي على نفسه حيال عون. رشحه الحزب بينما عارضه الرئيس نبيه برّي. كلاهما ذهبا الى مجلس النواب مختلفين بتصويتين متناقضين وصار اخيراً الى انتخاب عون رئيساً. انتهى الخلاف لحظتذاك. ما امكن الحزب معالجته مع توأمه في الثنائي الشيعي - وله الاولوية غير المنازع عليها - يسع اي طرف آخر اقل اهمية الاتعاظ به. خيارات الحزب ملكه شأن خيارات الآخرين ملكهم. في ذلك مغزى قول نصرالله انه لن يتخلى عن «تفاهم مار مخايل»، وللتيار اتخاذ القرار التالي اذا رامَ.

ثانيها، غُرّبت حملة باسيل على الحزب الى ما قبل عن تلقيه وعداً من لبنان، وعبّر هؤلاء بصراحة عن استيائهم مما تقوم به الدوحة لجهة استقبال مسؤولين لبنانيين ومحاولة تسويق بعض الأسماء الرئاسية فضلاً عن المساحة التي أعطيت لها في ملف ترسيم الحدود البحرية وما يُحكى عن رغبة قطرية في دخول سوق النفط في لبنان»، وقد «وصلت الرسالة إلى قطر التي أكدت أن الهدف من حركتها ليس ملء الفراغ السعودي أو استفزاز أحد».

> **الفرنسيون أبلغوا حزب الله أنه لن يصار إلى طرح مرشح رئاسي مستفز**

وبينما لا يزال الترقب قائماً حول انعقاد الاجتماع الرباعي في باريس، وسط معلومات متضاربة، بعضها يُشير إلى أن الاجتماع سيعقد خلال أسبوعين وأخرى تفيد بأنه الغي، علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة أن «الفرنسيين أبلغوا حزب الله بأنه لن يُصار إلى طرح اسم رئاسي مستفزّ له».

أما بشأن الدعوة إلى جلسة لمجلس الوزراء، فلا يزال رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي يسعى لتأمين غطاء لها، تحديداً من حزب الله. وفي المعلومات، عقد اجتماع مساء أول من أمس بين ميقاتي وكل من المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل والمعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه بري النائب علي حسن خليل لـ «التشاور في القضايا الملحة ومدى ضرورتها وإن كانت فعلاً تستدعي عقد جلسة للحكومة، لكن المشاورات لم تصل إلى أي نتيجة بعد».

(الأخبار)

> **لحزب الله خياراته غير الملزمة لحلفائه ولهم ان يسلكوا الطريق المعاكسة**

صفا بعدم التئام حكومة ميقاتي في 5 كانون الاول. اكد باسيل انه تبلغ الوعد بينما نفاه صفا. في نهاية المطاف، في حسبان الحزب، ما قيل في الاسابيع الاخيرة لم يُقل من قبل طوال السنوات المنصرمة منذ عام 2006 في كل مرة اختلفا. صفا هو القناة الفعلية لتواصل باسيل مع الحزب ما لم يُدعَ الى مقابلة امينه العام. هو كذلك شريكه في صنع الائتلافات التي رافقت انتخابات 2018 و2022، كما في استحقاقات دستورية وقانونية وسياسية اخرى، على مرّها لم يؤتَ يوماً على التهديد بفك التفاهم. ما لا يخفيه الحزب ويقاسمه اياه لأسباب مختلفة التيار، ان كليهما في مناقشات داخلية داخل التنظيمين وصلا الى ما يشبه الاقتناع بأن «تفاهم مار مخايل»، بالصيغة الام، قد انتهى اخيراً ولا بد من صيغة بديلة مختلفة. ذلك ما يلتقي الطرفان عليه وهو انه ادى قسطه.

ثالثها، بقوله انه يترك للتيار الوطني الحر خيار البقاء في التفاهم او مغادرته، جزم نصرالله بتمسكه بالمقاربة الحالية لمعضلتي الرئاسة والحكومة. مغزى المدلى به ان على رئيس التيار الالتحاق بحليف التفاهم او التغريد - اذا شاء - خارج السرب. في الاولى لن يتخلى عن فرنجيه وإن لم يرشحه الى الآن، وفي الثانية ثمة آلية أخطر ميقاتي بها مفادها الآتي: لأن حزب الله يدرك انه بات القادر على تقرير مصير التئام مجلس الوزراء او عدمه بعدما استقر الوزراء المشاركون على 16 وزيراً وهم ثلثا الحكومة، فإن نصاب انعقاده رهن ارادة حزب الله. قراره بذلك انه لن يشارك في جلسة - وسيتسبب اذذاك في تعطيل نصابها القانوني - لم يطلع سلفاً على جدول اعمالها والبنود الضرورية الملحة والموجبة الاقرار والموافقة عليها.

يحتاج حزب الله الى حكومة ميقاتي في الوقت الضائع الى حين انتخاب رئيس للجمهورية دونما ان يقترن موقف الدعم هذا بالاطلاق. الا انه يفضّل كذلك - وهو مصدر قوته المنبثقة من امساكه بنصاب الانعقاد - وقوع جلسات بأوسع تفاهم داخلي بين الافرقاء المشاركين فيها. تنبّه ايضاً الى ان الفريقين المتناحرين، ميقاتي وباسيل، يحاولان الاشتباك على ارضه. كل منهما يريد كسب معركته على الآخر من خلاله.

لا جلسة لمجلس الوزراء لا يوافق حزب الله سلفاً على جدول اعمالها (هيثم الموسوي)

تقرير

«قانون إعادة التوازن إلى القطاع المالي»

مشروع جديد لطمس الجريمة

بصمات فريق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ومصرف لبنان على مشروع قانون «إعادة التوازن إلى القطاع المالي» لا تهدف الا لطمس المسؤوليات والخسائر مقابل تحميل الدولة وزر الموبقات. هو مشروع غير قابل للتطبيق إذ يفتقر إلى الآليات التنظيمية. بالتالي فإن الهدف منه تثبيت تصنيف «الودائع المؤهلة وغير المؤهلة» وإخضاع القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة المصارف إلى الهيئة المصرفية العليا التي يرأسها حاكم مصرف لبنان

رلى ابراهيم

تقف حكومة نجيب ميقاتي، بما تمثّله، خلف قوانين تحمل ظاهراً عناوين لحماية الودائع والحفاظ على أصول الدولة، إلا أنها لا تخدم في مضمونها سوى مصلحة مصرف لبنان وأصحاب المصارف. ليس مشروع قانون وضع ضوابط استثنائية على التحويلات والسحوبات آخر الغيث. إذ تناقش لجنة المال والموازنة النيابية اليوم اقتراح قانون إطار لإعادة التوازن للانتظام المالي في لبنان مقدّماً من النائبين جورج بوشكيان وأحمد رستم، علماً بأن المشروع أعدّه مستشارو ميقاتي ومدير الشؤون القانونية في مصرف لبنان بيار كنعان بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي. وتكفل النائبان بتقديمه لعدم قدرة الحكومة على إرسال مشاريع إلى مجلس النواب في فترة تصريف الأعمال.

في أسبابه الموجبة، يسعى الاقتراح فقط إلى «تحديد الخسائر»، ويشير إلى مسبّبها من دون تحميله المسؤولية. إذ يقرّ بأنها الخسائر التي «تكبّدها مصرف لبنان جراء تدهور مراكز النقد الأجنبي لديه ووضع الإطار القانوني لمعالجة تلك الخسائر (...) وبشكل يعيد الثقة بالنظام المصرفي، ويحدّد خسائر القطاع المالي بما يسمح بإعادة هيكلة القطاع المصرفي مع ما يوجبه ذلك من إعادة رسملة مصرف لبنان وإغلاق الفجوة». خلافاً للأسباب الموجبة، لا يذكر مشروع القانون حجم الخسائر بل يشير إلى وجوب «إجراء تدقيق محاسبي لميزانية مصرف لبنان بشكل يراعي المعايير الدولية ويصار بنتيجته إلى معالجة الفجوة المالية من خلال خفض قيمة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملة الأجنبية» من دون تحديد الجهة التي ستقوم بهذا التدقيق أو مدته.

وفي مادته الثانية، يجري تحميل الدولة عبء المشاركة في استعادة الملاءة المالية لمصرف لبنان بالعملة الصعبة عبر إعادة رسملته بمليارين ونصف مليار دولار أميركي «من خلال سندات مالية أو أي وسيلة أخرى يتم تحديدها بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال». ويلقي المشروع أرقاماً عشوائية من دون أن يوضح آلية احتساب هذه الأرقام أو مصدرها لتحديد قيمة إعادة الرسملة المطلوبة، على رغم أن الخسائر تبلغ 72 مليار دولار.

(هيثم الموسوي)

استناداً إلى ذلك، يقول المحامي كريم ضاهر، إن هذا المشروع «مبهم وغير منطقي ولا يمكن أن يُدرس بمعزل عن مشروع قانون إعادة الهيكلة، بل يجب أن يكون موازياً له في الوقت نفسه». وفي تقديره أن الحكومة تطمح إلى إعادة الرسملة من المبالغ المتوقع أن تأتي إلى لبنان على شكل مساعدات بعد إتمام الاتفاق مع صندوق النقد، وربما يجري التعويل على اكتتاب المانحين في سندات مالية صادرة عن الدولة. أما النقطة الثالثة من المادة نفسها التي تتحدث عن معالجة قسم من التزامات مصرف لبنان للمصارف وتغطية هذه الديون فلا تذكر أي خطة لإنجاز الأمر.

يلاقي مشروع القانون هذا، مشروعاً آخر هو قانون الكابيتال كونترول، في تصنيف الودائع بين «غير مؤهلة» تم تحويلها إلى عملات أجنبية بعد 17 تشرين الأول 2019 وما تشمله من تحويلات مصرفية وشيكات وغيرها، وبين ودائع «مؤهلة» تشمل بقية الودائع بالعملة الأجنبية.

وبحسب النائب فريد البستاني، فإن جلسة اليوم ستشهد مشادة حول هذا الموضوع خصوصاً أن «الاقتراح يرتكز على إذلال المودعين الصالحين الذين أبقوا أموالهم في المصارف، في حين ليست هناك مشكلة مع من هرّب أمواله إلى الخارج، وهو ما ينسف مبدأ العدالة».

كل ما سبق، وكل القرارات المفصلية يضعها الاقتراح بتصرف الهيئة المصرفية العليا بصفتها الهيئة المختصّة بإعادة هيكلة المصارف في لبنان، ويوكل إليها وضع آلية ومعايير موحّدة لتحويل كامل أو جزء من رصيد الودائع المؤهّلة إلى الليرة اللبنانية على أساس سعر منصة صيرفة. وبالمناسبة يراس هذه الهيئة حاكم مصرف لبنان، ويتكوّن أعضاؤها من أحد نواب الحاكم ومدير المالية العام وقاض وعضو معين من جمعية المصارف في لجنة الرقابة على المصارف، أي من تسبب بالأزمة وتحكم عليها وساهم في اختلال أموال المودعين هو المكلّف حصراً بإعادتها وفقاً لما يراه مناسباً. لا بل ثمة تشريع لمصطلح «ليرة» وإصرار على السير بالهيركات على الودائع عبر احتسابها وفق منصة صيرفة لا سعر الدولار الحقيقي. أما الودائع غير المؤهلة لدى المصارف القابلة للاستمرار فسيتم تحويلها إلى الليرة اللبنانية على أساس سعر صرف أقل من صيرفة وفقاً لآلية تحددها الهيئة.

ويفصل مشروع القانون بين المصارف القابلة للاستمرار وغير القابلة للاستمرار. فالودائع المؤهلة وغير المؤهلة في المصارف غير القابلة للاستمرار أي التي يفترض تصفيتها، ستخضع لأحكام قانون إعادة هيكلة المصارف وسيحصلون على حدّ أقصى يناهز الـ 75 مليون ليرة حتى لو كان حجم الوديعة يتخطى هذا المبلغ. وبغية تحديد الودائع المشروعة وغير المشروعة، على كل مصرف أن يعمد إلى تحديث نموذج «اعرف عميلك KYC» لكل مودع تتخطى وديعته المؤهلة المليون دولار أو ما يوازيه خلال مدّة شهر من نشر القانون. علماً بأن استرجاع الودائع ليس أكيداً بل يرتبط وفق المادة العاشرة بوضعية كل مصرف وملاءته وسيولته، ما يعني أن عدم توافر الملاءة والسيولة لدى أي مصرف سيحول دون تسديده أموال المودعين.

أما القسم الثالث من الاقتراح فيأتي بعنوان «إنشاء صندوق استرجاع الودائع» وغايته استرداد رصيد الودائع المؤهلة (تلك التي تتجاوز 100 ألف دولار) بموجب آلية يحددها مجلس الوزراء، وبحسب ضاهر، ثمة شروط تعجيزية تحكم صندوق استرداد الودائع في حين تذكر أمور كالمساهمات المالية من المصارف من دون تحديد نسبتها أو قيمتها، كما التعويل على إيرادات الأموال المسروقة والمهرّبة. باختصار، يقول ضاهر، يتم تمرير هذا القانون تمهيداً لإقرار قانون إعادة هيكلة المصارف الذي هو أشبه «بعملية نصب واحتيال بصلاحيات واسعة للهيئة المصرفية العليا ومن دون أي إمكانية لإجراء أي مراجعة قضائية أو إدارية على قراراتها. فالهيئة تقرر المصارف الراغبة بإعادة هيكلتها ورسملتها وتصفّي أخرى كما يحلو لها، والأخطر أن المصارف التي ستخضع للهيكلة لن تحاسب على موبقات مدرائها ومجالس إدارتها، وتلك التي ستذهب إلى التصفية لن تخضع لأي ملاحقة مهنية».

> تحميل الدولة عبء المشاركة في استعادة الملاءة المالية لمصرف لبنان بالعملة الصعبة

تقرير

نقابات المهن الحرة: جعجعة بلا طحين!

لينا فخر الدين

تداعى اتحاد نقابات المهن الحرّة، أمس، إلى اجتماع ليس الأوّل الذي يبحث عن خطة تقود إلى تحرير بعض من أموال النقابات المحتجزة في المصارف، أو لتقديم صيغ قانونية تُساعد في مقاضاة المصارف تحت عنوان استعادة الودائع، أو حتى لمحاسبة المسؤولين عن تهريب الدولارات إلى الخارج. إذاً، هو ليس «الاستنفار» الأوّل الذي يقوده النقباء، ومع ذلك لا يبدو أنّه يؤدي إلى أي نتيجة. هي جعجعة لم تنتج طحيناً منذ بدء الانهيار الاقتصادي، وهو «التخاذل» نفسه الذي التصق كصفة، ببعض النقباء، وبعضهم وضع رأسه في الرمال أو مدّ يد العون للمنظومة الحاكمة التي أكلت أموال النقابات وكبّدتها الخسائر المالية حتّى تكاد صناديقها اليوم «تُصفّر» من الإفلاس الآتي لا محالة.

كلّ ذلك، لم يأتِ على ذكره النقباء الـ7 (بالتنسيق مع نقيبين آخرين اعتذرا عن عدم الحضور لارتباط أحدهما بندوة وآخر لأسباب صحية) الذين اجتمعوا في دار نقابة المحامين في قصر العدل في بيروت. هؤلاء استعاضوا عن الحديث عن الأزمة الحقيقية بتكرار الكلام في العموميّات. والأفدح من ذلك، أنّ المؤتمر الصحافي الذي أعقب عنوان اجتماع الساعة ونصف ساعة خُصص للإعلان عن لقاء سيعقده «الاتحاد» مع القطاع الأكاديمي، وهيئات المجتمع المدني، ومرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف و«الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين» وجمعية «كلنا إرادة» و«المفكرة القانونية» غداً للإعلان عن المبادئ المشتركة.

أما المبادئ المشتركة فهي أشبه بالنقاش حول «جنس الملائكة» بعد أكثر من 3 سنوات على الأزمة الاقتصادية. إذ أشار البيان الصادر عن «الاتحاد» إلى أن «المبادرة هدفها الالتقاء على النقاط الأساسية لمحاسبة المسؤولين عن الأزمة المالية والإعلان عن خمسة إصلاحات هي بمثابة المداخل الأساسية لمساءلة المسؤولين عن الانهيار غير المسبوق ومحاسبتهم، مع المطالبة بتطبيق القوانين التي تحمي المواطنين والمودعين من التعسف في استعمال الحق الذي تمارسه السلطة، والمطالبة مرة جديدة بصون الحقوق بتفعيل المساءلة ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بالمجتمع اللبناني وأدت بالمواطنين وبالدولة إلى العجز الحالي».

الخلاصة هي أن نقابات المهن الحرّة تبدو وكأنها تعود خطوات إلى الوراء والتلهّي خلف النقاشات الممجوجة، بدلاً من التسليم بضرورة البحث عن حلول جديّة. المشكلة الحقيقيّة هي أن النقابات لا تريد الاعتراف بأن خياراتها ضيّقة وتكاد تكون محصورة فقط بمواجهة النظام السياسي - الاقتصادي بالتصعيد الحقيقي بغية الخروج من الأزمة.

في المقابل، لا يتّفق نقيب المحامين في بيروت ناضر كسبار مع هذه الفكرة. بالنسبة له، فإن هذه النقابات تُجابه. أما التأخير فمردّه قيام المصارف بهجوم ارتدادي إعلامي هدفه تأليب الرأي العام على النقابات، إضافة إلى أن النقابات كانت تدرس الخيارات بطريقة دقيقة، وتُناقش الفكرة الأنجع للمواجهة قضائياً: القضاء الجزائي عبر دعاوى الإفلاس الاحتيالي، أو مجلس شورى الدولة أو قضاة العجلة، حتى استقرّت الآراء على اللجوء إلى محكمة البداية طبقاً للقانون 67/2 الذي يتيح للمودعين (مواطن، مؤسسة، جمعية، نقابة...) بإقامة الدعاوى على المصارف أمام المحكمة المختصّة، في حين أنّ تطبيقه مناط بالقضاء الذي يحمي الوديعة ويحمي المصرف كمؤسسة مصرفية من الإفلاس.

> كاسبار يخشى من تطيير الدعاوى بإضراب لموظفي «العدلية»

وعليه، يعتبر كاسبار في حديثه مع «الأخبار» أنّها «خطّة متكاملة لمحاولة التعويض من الخسائر، بالإضافة إلى تحمّل نقابات المهن الحرة مسؤوليتها تجاه المواطنين بتقديم صيغة يُمكن استخدامها لاسترجاع الودائع وحثهم على القيام بهذه الخطوة، خصوصاً أن الرسم يكون مقطوعاً (أقل من مليون ليرة لبنانية) وليس نسبياً».

بالطبع، لا يفوّت نقيب المحامين في بيروت فرصة للتذكير بأنّ الاعتكاف القضائي هو الذي أطاح بالدعاوى القضائية التي كانت قد بدأتها 3 نقابات: المحامين، المهندسين والممرضين والتي منها من تقدّم بالإنذارات الخطيّة إلى القضاء بهدف تبليغها إلى المصارف، ومنها من ينتظر عودة القضاة إلى عملهم. ما يخشى منه كاسبار هو أن عودة القضاة إلى عملهم قد لا تحل الأزمة بتسيير هذه الدعاوى والإنذارات، باعتبار أن البعض يسوّق أن الموظفين يُمكن أن يقوموا بتحرّك احتجاجي قريب، ولذلك، يشير إلى أنه في حال حصل هذا الإضراب المزعوم فإنه سيطرح حلاً بإمكانية الاستعاضة عن هؤلاء الموظفين بموظفين من وزارات وإدارات رسمية أخرى ليكون بإمكان النقابات تسليم الإنذارات من أجل المضي في الدعاوى القضائية.

مقالة

جريمة ولا مجرم!

نجيب نصر الله

نعيش، في البلد، كما لو أننا هائنون، وكما لو أننا لا نملك غير الكلام ولا فعل. واللافت والغريب أنه الكلام الفارغ إياه، ذاك الذي أراد له صانعوه، أو الزاعقون به، ذات «تشرين» لبناني مغدور، أن يؤخّر لا أن يقدّم. ولقد نجحوا حيث فشل الآخرون. فكان أن كوفئ بعضهم، المحظوظ، بإيصاله إلى «المسرح» الواقع في ساحة النجمة، التابع إدارياً وسياسياً... وحتى عقارياً لجمهورية «عين التينة». وبعضهم الآخر - من رفاقهم وصحبهم - الأقل حظاً، عُوِّضوا بتقديمهم إلى حيث لا ينقطع تهاطل «الفريش دولار» لا من فوق ولا من تحت. وهم، أي هؤلاء وأولئك، في نعيمهم الطارئ الذي من أجله ثاروا وتظاهروا وهتفوا وباعوا واشتروا سادرون

نعيش، في البلد، كما لو أننا هائنون، وكما لو أننا في واقع آخر غير الواقع المأسوي المدبّر الذي نال من أساسات عيشنا وبديهياته. نعيش، في البلد المسروق من لصوص السياسة ومرتزقتها، وتجار الثقافة وقوّاديها، وسماسرة الاقتصاد ومرابيه، كما لو أننا لا نملك غير التسليم. وبدلاً من الانتفاض، أو أقله الاعتراض ورفع الصوت، ترانا غير آبهين، بل ومستغرقين في ما يشبه الغيبوبة غافلين ومستغفلين. لكأنها (الغيبوبة) رياضتنا الوطنية الجديدة، نمارسها باستمتاع مازوشي لا مثيل له، وبتفوّق لم يحسب حسابه لنا. فبعضنا صار يستعذب الضعف ويوغل فيه، وبعضنا الآخر بات يستطيب الإذلال على أبواب المصارف، وبعضنا الثالث على أبواب «المسؤولين» من التابعين المحليين أو الدوليين، وبعضنا الرابع على أبواب العصبيات والضغائن والأحقاد. وكل ذلك، من غير أدنى شعور بالمسؤولية أو الواجب. بل إننا، عوضاً عن ذلك، نواصل ما اعتدناه من عجز، أو ألفناه من هوان. ثابتون في ذلك ثبات «الرسالة» المزعومة، لا تهزّنا كارثة أطاحت مقوّمات الوجود البسيط، ولا يعنينا انهيار نال من «أمان» المجتمع وأمنه. بل، ترانا، مندفعين، نتابع سيرة التواطؤ السابق نفسه غير مدركين لدوره في وصولنا إلى هذا القاع. لكن، وبدلاً من الاتّعاظ، ها نحن نتابع على المنوال نفسه. وكأن لا شأن لنا بما أصابنا من إفقار محسوب بدقة، وعوز مدروس بإحكام. والجميع، كل في معزله أو معتزله، يكرّر ويكرّر ويكرّر... الأهازيج والمسارعة إلى أداء دورها الذي يناديها. وإلّا فإن البديل سيكون في استمرار أداء الممثل المتطاوس إبراهيم كنعان دور البطولة في المسرحية المسمومة إياها إلى جانب رياض سلامة وسليم صفير... ومساهمة مستغربة بالغة الثانوية من وزير المال بصفته الكومبارس الجديد... أما التوقيع فللمخرج المخضرم إياه صاحب المطرقة الخشبية

الفعل، وهو، بالمناسبة، أقلّ ما يتطلّبه الحال الذي صرنا إليه، بتكرار الأقوال البليدة ذاتها. بل إننا من شدّة التكرار المصحوب بالنعوت والأوصاف، وكثرته أن صار حقيقتنا شبه الوحيدة. فلا المجرم بمجرم ولا السارق بسارق ولا حتى العميل بعميل. وصار كل شيء يتساوى مع نقيضه

تشكّل اللجان لا لتجتمع ولا لتقرر. وإذا اجتمعت وقررت فلمصلحة تمرير المشاريع الخاصة لأعضائها أو المتفق عليها بين زعاماتهم. تتخذ القرارات التي لا تنفذ، وإذا حدث وفرضت خلافات التحاصص تنفيذها فلكي تشوّه وتحرّف... تطلق الوعود. تعلن العهود. ترشق الاتهامات. وكل ذلك من ضمن فواصل المسرحية ذاتها التي روّج لها تحالف اللصوص من «رجال الأعمال» وأمراء الحروب. وهي المسرحية التي حطمت إيراداتها الأرقام المسجلة عالمياً وتواصل تقديم عروضها بنجاح باهر. الأنظار وتشتيتها، الاستمرار في السلطة. فالمهم هو حماية اللصوص المعروفين بالأسماء والألقاب والعناوين، والذين يقبضون على مفاصل البلد، كل البلد، بأيد من حديد ونار وعصبيات طائفية ومذهبية ومناطقية... وذلك ضمن نظام محاصصة مافيوي يشمل السلطات القائمة كلها. لأن شأن الاقتراب منهم أو الإشارة إليهم، على ما يهدد إعلامهم، والناطقين باسمهم، أن يشل البلد المشلول، وأن يفتح الوضع على استدعاء الحروب والفتن والصراعات القبلية. والتي هي في الأصل لا وجود لها إلا في العقول المريضة والقلوب الميتة

متى نرتقي من الكلام وعبثه إلى الفعل وجدواه. فالفعل وحده هو الذي يكفل لنا ولمن بعدنا أن يظفر باستعادة الحقوق التي أضعناها نتيجة للأنانيات وتصديقنا لأكاذيب الكلام البليد كبديل من الفعل الذي لا يمكن أن يكون له بديل مهما حسنت النيات

إن أول الفعل يكمن في أن نكسر مع ثنائية «تشرين» والسلطة المستحكمة، والتي كانت من أسباب تمكن السلطة برجالاتها ونسائها وجمعياتها من الإفلات من مصيرها الأسود، قبل العودة واستئنافهم للألاعيب نفسها التي قادت البلد نحو الانهيار. قد تكون المهمة صعبة، لكنها المهمة الوحيدة الجديرة بالنضال. أما النجاح فيها فيتطلب من القوى الحريصة على الناس، وهي بخلاف الشائع، غير قليلة، التضافر في ما بينها، والمسارعة إلى أداء دورها الذي يناديها. وإلّا فإن البديل سيكون في استمرار أداء الممثل المتطاوس إبراهيم كنعان دور البطولة في المسرحية المسمومة إياها إلى جانب رياض سلامة وسليم صفير... ومساهمة مستغربة بالغة الثانوية من وزير المال بصفته الكومبارس الجديد... أما التوقيع فللمخرج المخضرم إياه صاحب المطرقة الخشبية

علم وخبر

موظفو الدولة في «الاستيداع» بحثاً عن الدولار

بعد القضاة، تتزايد أعداد موظفي القطاع العام الذين يطلبون إجازات من دون راتب لستة أشهر، أو وضعهم في الاستيداع لمدة عام، تُجدّد مرتين متتاليتين. وبحسب المعلومات، فإن مجلس الخدمة المدنية يوافق في معظم الأحيان على الطلبات باعتباره الجهة المخوّلة بذلك، علماً أن معظم هؤلاء يتّجهون للعمل مع شركات أجنبية بحثاً عن مداخيل بالدولار الفريش، إما «أونلاين» أو في فروعها في لبنان. فيما أصبح معظم موظفي وزارة المالية الذين وضعوا أنفسهم في الاستيداع خارج البلد.

المحامون على «لائحة» الوفود الأوروبية

يتردد أن الوفود القضائية الأوروبية التي تصل الى لبنان للتحقيق في قضايا اختلاس وتبييض أموال ستعمد إلى التواصل مع نقابة المحامين في بيروت للحصول على موعد مع نقيب المحامين ناضر كسبار وعدد من أعضاء مجلس النقابة، من دون أن يعرف المتابعون ما هي الطلبات التي سيلقيها هؤلاء على مسامع النقابة.

الرئاسة بين روما ولندن

كان الملف الرئاسي موضع بحث بين البطريرك الماروني بشارة الراعي ومسؤولي الفاتيكان على هامش مشاركته في جنازة البابا بنديكتوس السادس عشر. الملف نفسه حمله الراعي إلى لندن في زيارته الرعوية والرسمية للعاصمة البريطانية، حيث عقد لقاءات عدة لوحظ مشاركة النائب إبراهيم كنعان في عدد منها إضافة الى أكثر من لقاء منفرد بين الراعي وكنعان.

على الغلاف

«صيرفة»... الانهيار الموجّل في سعر الصرف

محمد وهبة

العمليات التي باتت تُعرف باسم «صيرفة» هي العمليات التي تنفذ طبقاً للتعميم 161 الصادر في 2021/12/16. في هذا التاريخ قرّر مصرف لبنان التدخّل في سوق القطع وأتاح للمصارف استقبال إيداعات الزبائن بالليرة وشراء، لحساب الزبائن، دولارات بما يوازي قيمتها على سعر «صيرفة»، وعلى أساس كوتا وسقف محدّد لكل مصرف. في البداية لم يفلح الأمر في كبح سعر الصرف في السوق الحرّة، ولم تتكثّف العمليات على المنصّة لشراء الدولارات وبيع الليرات، فاندفع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة نحو رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأصدر الأول بياناً بعد نقاشاتهما يقول فيه إنه سيبيع الدولارات بلا حدود. خلال عشرين يوماً قفز سعر الصرف في السوق نحو 4 آلاف ليرة ومثله قفز سعر «صيرفة»، إنما تضخّم حجم العمليات أكثر من 5 مرات في المتوسط ثم تراجع سعر الصرف في السوق الحرّة 4 آلاف ليرة. لاحقاً بدأ مصرف لبنان يقلّص وتيرة تدخله، إلى أن حدّد العمليات المتاحة لكل حساب مصرفي بقيمة 400 دولار شهرياً. وفي نهاية السنة الماضية قرّر أن يعيد الكرة وأن يفتح السقف مجدداً ليبيع الدولارات بلا حدود، فسيطر فانخفض سعر الصرف لبضعة أيام وبلغ حجم العمليات على المنصّة 1,1 مليار دولار، فأعاد إغلاق السقوف وترك سعر الصرف يعود إلى مستوياته السابقة.

في المرّة الأولى كان الهامش بين السعرين يتراوح بين 3 آلاف ليرة و11 ألف ليرة، وفي المرة الثانية انخفض من 14 ألف ليرة إلى 6500 ليرة.

بدت هذه العمليات كأنها سحر. يشبه الأمر وجود شجرة تثمر دولارات ولا يسمح بقطاف ثمراتها إلا في أوقات معينة وبسقوف مفتوحة ومغلقة لفئات محدّدة. مال مجاني، يمكن الحصول عليه خلال يومين أو أسبوع كحد أقصى. من يمكنه مقاومة إغراء كهذا؟ مَنْ من هؤلاء الفقراء المعدمين المقيمين في لبنان الذين خسروا مدخراتهم وأجورهم، يمكن ألا يقف في الطابور لنيل حصّة من هذا السحر؟ ومَنْ من المضاربين الذي يمكنه الوقوف مكتّفاً في مواجهة تبذير للدولارات كهذا؟

لكن ما الذي يقوم به فعلاً مصرف لبنان؟ عملياً، مصرف لبنان يضخّ الليرات في السوق بكميات هائلة. مرّة لتسديد التزامات القطاع العام، ومرّة من أجل تذويب الودائع أو مغلّقة لفئات من أجل تمويل كلفة تضخّم الأسعار... بلغت كمية النقد المتداول في السوق نحو 80 تريليون ليرة. كمية هائلة سيكون لها مفاعيل على سعر الصرف، ولا سيما أن الطلب على الدولار من أجل تمويل الاستيراد كبير. عجز الحساب الجاري المتواصل يدلّ على أن هناك عجزاً في تغطية الطلب على الدولار بنسبة كبيرة، ما يعني أن ارتفاع السعر محتوم وسط توقعات سوداوية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لذا، يجد مصرف لبنان أنه في خدمة قوى السلطة، لا بدّ من تدخّل ما يهدف إلى الآتي:

- إجبار الناس على التعوّد. تجرّع الخسائر الكبيرة لا بدّ أن يكون مقابلها تعويض. هذا التعويض يحصل عليه الناس من خلال عمليات «صيرفة» وهم يدعون أن يرتفع سعر الصرف من أجل الاستفادة أكثر. الجهل يدفعهم إلى الاعتقاد بأن كمية إضافية من الأموال ستعينهم على أحوالهم. وفي هذا السياق يعتادون على المستوى الذي بلغه سعر الصرف والذي كانوا يتذمّرون منه سابقاً. في نهاية 2021 كان سعر الصرف 23 ألف ليرة، ثم بحلول نهاية نيسان 2022 بلغ 27 ألف ليرة. وفي أيلول ارتفع إلى 38 ألف ليرة، ثم لامس 46 ألف ليرة في 22 كانون الأول 2022.

- في مقابل عملية الضخّ هناك عملية امتصاص لليرات ينفّذها مصرف لبنان من أجل إبطاء التضخّم والارتفاعات الكبيرة في سعر الصرف ضمن مدى زمني ضيق. وفي الوقت نفسه يمكن أن تستعمل هذه الآلية بالتزامن مع الأحداث والرغبات السياسية لهذا الفريق مقابل فريق آخر، فضلاً عن عملية توزيع المغانم الناتجة من هذه الآلية يمكن أن تصبّ بسهولة في جيوب الطغمة التقليدية.

- تنشأ بفعل هذه العمليات دورة نقدية تدخل فيها الأموال التي يضخّها مصرف لبنان والتي جمعها في وقت سابق من شراء الدولارات، بالإضافة إلى الأموال التي لا يمكنه أن يتحكّم فيها وهي أموال ذات عمق سياسي أو فردي تدخل إلى لبنان نقداً ثم يتم تخزين جزء كبير منها. غالبية تحويلات المغتربين، والأموال الوافدة إلى قوى سياسية والأموال المحمولة نقداً على الطائرات تدخل في هذه الدورة.

- بفعل هذه العمليات يتمكن مصرف لبنان من تأجيل انهيار سعر الليرة مقابل الدولار. فما تقوم به آلية الضخ والامتصاص، أنها تؤجّل انهيار سعر الصرف إلى وقت لاحق، وهذا يعني أن موجة الانهيار المقبلة في سعر الصرف ستكون أكبر إن لم يتم علاج الأزمة من جذورها. تأجيل الانهيار، وإجبار الناس على تجرّعه عند حصوله هو هدف فعلي لهذه الآلية بعيداً من كل الكلام الذي رُوّج له عن توحيد سعر الصرف وما شابه. فلو كان مصرف لبنان ينوي أن يقود عملية تثبيت نظام نقدي موثوق لما كان ترك الانهيار ينهش في المدخرات والمداخيل ثلاث سنوات متتالية.

- ثمة مسألة ما زالت تتداول همساً من دون أن يتجرّأ أحد على إعلانها؛ واحد من أهداف تبذير الدولارات كما يقوم بها سلامة، هو أنه يسعى لتجديد ولايته لمدّة سنة أو سنتين. لم يحسم أحد رغبة الرجل في ذلك، لكن ضيق الخيارات أمامه في ظل مطاردته أوروبياً، وتحوّله من بطل محلّي إلى مشعل الحرائق ومطلق الكوارث، أمر لا يسهل شطبه إلا بالرشوة الجماعية. هذه الرشوة كناية عن دخل إضافي يتم توزيعه مجاناً من دون أن يقابله أي عمل. كان تثبيت سعر الصرف إحدى هذه الرشوات الجماعية التي امتدت لنحو 22 عاماً، والعمليات على «صيرفة» هي أحدث نسخة منها. بالفعل هذه العمليات على «صيرفة» هي سحر أسود لإقناع الناس تجرّع الخسائر، وارتفاع سعر الصرف، ولإقناع الجماهير بجدوى التجديد لسلامة.

خسارة المدّخرات والأجور تبرّر الوقوف في الطابور

بين الهيركات المقنّع على الودائع بنسبة أدناها 70%، وتضخّم في الأسعار بلغ في نهاية تشرين الثاني 2022 نحو 1670%، وارتفاع متواصل في سعر الصرف الذي ازداد 30 مرّة، لا يجد المقيمون في لبنان خياراً لتحقيق دخل إضافي سوى عمليات «صيرفة». يقفون في الطوابير لتحقيق هذه الاستفادة مهما كانت ضئيلة. تكون أحياناً «حرزانة» إذا كان الفرق بين سعر صيرفة وسعر السوق كبيراً.

الخيارات المتاحة أمام الأسر اللبنانية ضئيلة جداً. ففي السنوات الماضية، قاد مصرف لبنان خطة ترمي إلى اقتطاع مقنّع على الودائع. نجاح هذه الخطة يتطلّب استعمال آلية التضخّم. فهذه الضريبة تعدّ من أسوأ الضرائب التي يمكن أن تفرض على مجتمع ما، لأن مفاعيلها لا تقتصر على تقليص قيمة المدّخرات، بل تصيب المداخيل.

تقول إحصاءات لجنة الرقابة على المصارف إنه في نهاية 2019 كان لدى المصارف نحو 2,8 مليون حساب في المصارف مودع فيه نحو 154 مليار دولار. نحو 95% من الحسابات، أو ما يوازي 2,6 مليون حساب هي ضمن شطور الودائع التي تقلّ عن 300 مليون ليرة ومجموع ما فيها يبلغ 37 مليار دولار. في المقابل، هناك 4,79% أو ما يوازي 134 ألف حساب هي ضمن الشطور العليا للودائع التي فيها ما فوق 300 مليون ليرة لغاية 150 مليار ليرة وما فوق، ومجموع ما فيها يبلغ 117 مليار دولار. صحيح أن هناك فروقات هائلة بين مجموعات الودائع ولها مدلولات كثيرة، إلا أن هذه المبالغ هي بجزئها الأكبر مدّخرات للبنانيين مقيمين وللبنانيين مغتربين، فضلاً عن ودائع عربية مختلفة. هذه الودائع فقدت قيمتها بمرور الوقت لتصبح قيمة ما يمكن سحبه منها 70% أدنى مما كانت عليه سابقاً. والرقم هذا متغيّر تبعاً لكل حساب ولفترات زمنية مختلفة. الخسارة التي لحقت بهذه المبالغ كبيرة، إنما ثقلها الأكبر كان على أصحاب الحسابات من الشطور الأدنى الذين خسروا الفتات القليل الذي كانوا يدّخرونه للأيام الصعبة. خسروه بفعل إدارة الأزمة الحالية التي ارتأت أن تقوم بعملية تذويب للخسائر عبر آلية التضخّم وتعددية أسعار الصرف. وهي الآلية نفسها التي تستعمل اليوم للعمليات على منصّة «صيرفة»، وتحديداً الهوامش بين أسعار الصرف.

الحسابات المصرفية كانت جزءاً أساسياً من ثروات الأسر التي كانت تعينها على تخطّي أيّ ظروف صعبة. كانت تستعمل من أجل الاستشفاء والطبابة، ومن أجل التعليم، ومن أجل بعض من الرفاهية. كل ذلك تبخّر وحلّ محلّه حسابات بأرقام لا معنى لها ولا تساوي شيئاً بالنسبة إلى الحسابات بالليرة، بينما كل دولار منها يساوي اليوم 8000 ليرة وربما سيصبح 15 ألف ليرة قريباً، مقابل

> **الحساب المصرفي كان ادخاراً تصعب خسارته واضيفت فوقه الخسارة في الدخل**

ارتفاع في سعر الدولار النقدي من 1500 ليرة إلى 45 ألف ليرة (أمس). بالنسبة إلى الغالبية من الطبقات الوسطى والفقيرة، فإن الحساب المصرفي كان ادخاراً تصعب خسارته، إنما هذه الخسارة لا يمكن مقارنتها بخسارة الدخل، أي العصب الأساسي الذي يعيل الأسرة. كان متوسط الدخل المصرّح عنه للضمان الاجتماعي يبلغ 1,8 مليون ليرة مع بدل نقل يومي يبلغ 8 آلاف ليرة، إنما مع تضخّم الأسعار إلى 1670% في السنوات الثلاث الماضية، فلم يبقَ منه سوى 6% فعلياً. ومع زيادات غلاء المعيشة، فإن الأجر الأدنى بات يساوي 4,5 ملايين ليرة (الأساس مع بدل النقل) أي أن ما بقي من الأجور فعلياً لا يصل إلى 10% من الأجر الوسطي الذي كان سائداً قبل الأزمة. طبعاً، هناك فروقات بين فئات الأجراء تبعاً للعقود ما بينهم وبين أصحاب العمل. فهناك أجراء ما زالوا يتقاضون أجوراً بالدولار النقدي تساوي أجورها بالدولار النقدي في 2019، وهناك أجراء تفاوضوا على أجور تساوي سعر الدولار المصرفي البالغ اليوم 8 آلاف ليرة، وهناك من لا يزال يتقاضى أجره بالليرة مع زيادات تصل إلى 10 أضعاف. رغم ذلك، الغالبية فقدت النسبة الأكبر من قيمة الأجر، فيما هناك أقلية تمكنت من الحفاظ على تصحيح كبير في الأجور.

موظفو القطاع العام الذين يتهافتون للقيام بعمليات «صيرفة»، نالوا تصحيحاً، وفقدوا الكثير من المميزات التي كانت تمنحهم حصانة اجتماعية واقتصادية مثل الاستشفاء. العمال الذين لا يصرّح عنهم للضمان، سواء كانوا زراعيين، أو عمال مصانع أو عمال شركات أمن وبائعين متجولين غيرهم، هم الأكثر هشاشة والأقل قدرة على التفاوض، وبالتالي نالوا أيضاً تحسينات بسيطة على الأجور. أما موظفو القطاع الخاص، فهم إما قادرون على التفاوض على نطاق واسع، أو هاجروا، أو خضعوا لأصحاب العمل. وبالتالي نالوا تصحيحات على الأجور أعلى قليلاً مما نال القطاع العام.

خسارة المدّخرات والأجور فادحة إلى درجة التهافت على «صيرفة» التي تمنح ضمن السقف المغلق (400 دولار) نحو 70 دولاراً إضافية على الدخل، أو ما يوازي فاتورة مولّد الكهرباء مثلاً.

المستفيدون من «صيرفة»

هناك عمليات مختلفة تتم على منصة «صيرفة»، منها عمليات مقفلة خاصة بالتجّار الذين يقدمون أوراقاً تثبت حاجتهم. وهناك عمليات مخصصة لسحب رواتب القطاع العام. فوقها هناك عمليات مخصصة للأفراد ضمن سقف كان يبلغ 400 دولار شهرياً، إلا أنه في مناسبات معينة قرّر مصرف لبنان فتح السقف على مصراعيه مالياً وزمنياً، فاتاح إيداع مليارات الليرات يومياً لكل حساب. لذا، مهما كانت استفادة الأفراد، فإنها تبدو مجرّد فتات أمام العمليات المفتوحة التي تصبّ الدولارات في جيوب أصحاب الرساميل الكبيرة.

تقوم فكرة الاستفادة من العمليات التي باتت تُعرف باسم «صيرفة» على الهامش بين سعر الدولار في منصة مصرف لبنان، وبين سعر الدولار في السوق الحرّة. في أقصاه، تجاوز الهامش 14 ألف ليرة لكل دولار، فيما لم يتدن أقلّ من 3 آلاف ليرة. هذا الأمر يتم بشكل شبه متواصل منذ أكثر من سنة، وإن كان مصرف لبنان قد عدّل أكثر من مرّة سقوف العمليات المسموح القيام بها. فعندما يكون السقف مفتوحاً والهامش واسعاً يتهافت أصحاب الحسابات المصرفية على تنفيذ العمليات وتحقيق أرباح سهلة وسريعة وشبه مجانية لولا العمولات التي تقتطعها المصارف لحسابها. وعندما يكون الهامش ضيّقاً تتقلّص وتيرة العمليات. وكل ذلك ينعكس في حجم التداول المسجّل على «صيرفة». المستفيدون هم أصحاب الحسابات المصرفية، ويمكن تقسيمهم إلى فئات: أفراد موظفون في القطاعين العام والخاص، أفراد ينوبون عن أولادهم أو أقربائهم في تحريك الحسابات، تجّار وأصحاب محلات بيع بالتجزئة.

أرباح «صيرفة» تشبه السحر. لكن حساسيتها لا تقتصر على سهولتها، بل في أنها دخل إضافي يسعى الجميع للحصول عليه في ظل ارتفاع الأسعار 16 ضعفاً مقابل تصحيح للأجور لا يتجاوز 4 أضعاف. لذا، قد يكون مفهوماً هذا التهافت على العمليات.

منذ بضعة أشهر أتيح لموظفي القطاع العام تحويل رواتبهم على منصة «صيرفة». وإلى جانب ذلك أتيح لهم الاستفادة مع أصحاب الحسابات المصرفية الأخرى من إيداع أموال بالليرة وتحويلها على «صيرفة» ضمن سقف 400 دولار، علماً بأن بعض المصارف يطلب تبريراً لمصدر هذه الأموال لتبديد الشكوك بأن هذه العمليات عبارة عن تبييض للأموال. وعندما أصبحت العمليات مفتوحة السقف انخرط فيها الأفراد والتجار الذين يملكون مدخرات نقدية جاهزة للاستعمال، ما أدّى إلى ارتفاع قياسي في قيمة العمليات المسجّلة على «صيرفة». وضمن السقف المفتوح، تتضح الصورة أكثر. فمن يملك كميات أكبر من المال، سيستحوذ أكثر على الأرباح الناتجة من فروقات أسعار الصرف المتعددة. فمن يملك محطة مبيع مشتقات نفطية، أو لديه سوبرماركت، ستتاح له كمية أكبر من المبالغ النقدية التي يجمعها. وبإمكان هذه الفئات أن تجمع كميات كبيرة من الليرات يومياً، وبالتالي سيكون لديها حظ أكبر في الاستفادة من «صيرفة». وإلى جانب ذلك فإن التجار وبائعي التجزئة يشترون الدولارات على سعر المنصّة البالغ اليوم 38 ألف ليرة، لكنهم يبيعون البضائع في السوق على أساس سعر صرف السوق الحرّة الذي بلغ أمس 45 ألف ليرة.

ثمة اعتقاد بأن هذا الهامش من الربح السريع يستخدمه حاكم مصرف لبنان لتهدئة المودعين الذين احتجزت ودائعهم وموظفي القطاع العام الذين تآكلت القوة الشرائية لرواتبهم. لكن حجم التداول الكبير واليومي لمنصة صيرفة يعني وجود شركات أو أشخاص يملكون كميّات كبيرة من الليرة اللبنانية ويستغلون المنصة لتحقيق ربح سريع، إذ إن العملية لا تستغرق أكثر من 72 ساعة كحد أقصى من لحظة إيداع المبلغ في المصرف إلى حين استحصال ما يعادله من الدولار.

(الأخبار)

تطور سعر صيرفة وسعر السوق الحرّة والهامش بينهما وحجم العمليات المسجّلة على المنصّة من 2 تموز 2021 لغاية 5 كانون الثاني 2023

■ سعر الدولار في السوق الحرة (ليرة لبنانية)
■ سعر الدولار على منصة صيرفة (ليرة لبنانية)
■ حجم العمليات اليومية على منصة صيرفة (مليون دولار)

المصدر: مصرف لبنان، lira rate

«المضاربة» من أجل دخل إضافي

أسماء إسماعيل

خلق مصرف لبنان مهنة جديدة لا تتطلب مهارات ولا مراكمة خبرات، بل ساعات من الانتظار وبال طويل، أو حتى قليل من العلاقات النافذة في أي مصرف: مهنة المضاربة على الليرة. تستند هذه المهنة إلى التعميم 161 الذي يتيح إيداع الليرات وشراء دولارات على سعر «صيرفة». وكلما انتهت مدّة التعميم، اتخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان قراراً بتمديده، وإذا لم يكف الأمر صدر بيان عن الحاكم يحدّد سقوفه ومداه الزمني ووتيرته. بهذا التعميم يؤثّر مصرف لبنان في أسعار الصرف المتعددة. وبه أيضاً يدفع الناس نحو هذه المهنة الجديدة التي تدرّ دخلاً سهلاً وسريعاً وشبه مجاني.

استغل عصام عطلة عيد الميلاد ورأس السنة ليتفرغ لجمع 75 مليون ليرة من الأقارب والأصدقاء، علماً بأن «بنك لبنان والمهجر» أبلغه أن سقف الاستفادة من العمليات على «صيرفة» يبلغ 100 مليون ليرة يقتطع منها عمولة بنسبة 5%. بذلك يكون عصام (ومدينوه) قد حققوا أرباحاً بقيمة 5,5 مليون ليرة إذا حوّلوا الدولارات المقبوضة عبر «صيرفة» إلى ليرات على سعر صرف للسوق الحرّة يساوي 43000 ليرة. الأمر نفسه سيقوم به بشارة وزميله سليم اللذان سيتشاركان؛ الأول برأسمال «الصفقة» بقيمة 100 مليون ليرة، والثاني بصلاحيته في الاستفادة من التعميم في حسابه لدى «بنك بيروت». وسيحققان نحو 7,5 مليون ليرة. أما باسمة، وهي أجيرة مياومة في القطاع العام، فتعبّر عن فرحتها بحصولها على راتبها عن شهر كانون الأول في «بنك عودة» على سعر صيرفة 31200 ليرة ما أتاح لها تأمين سلّة أكبر من حاجات أسرتها.

في المقابل، ترى ياسمين أن الهامش بين سعر صرف السوق الحرّة، وسعر «صيرفة» تقلّص كثيراً، أي أن المبلغ الذي يمكن أن تحقّقه من عملية إيداع الليرات بهدف شراء الدولارات، لا يستأهل الوقوف في الطوابير على أبواب «فرنسبنك» حيث توطن راتبها. بالنسبة لها فإن التذلل لأحد الموظفين أو النافذين لا يستحق، فبالكاد ستغطّي القيمة المحقّقة بعض الحاجات الشخصية، بينما هي ليست مضطرة، وفق تعبيرها، على معايشة هذا القلق، كونها تحصل على مصادر دخل من إخوتها في الخارج.

صحيح أن الفارق الضئيل بين سعر السوق وسعر صيرفة ليس جاذباً بحكم المخاطر التي يراها الأفراد في الانخراط بعمليات من هذا النوع مع المصارف المفلسة، إلا أن عوامل عدّة تحجب هواجسهم وتدفعهم للمخاطرة بهدف تأمين مداخيل إضافية تغطّي بالحد الأدنى إنفاقهم على الخدمات الأساسية.

> **بالتعميم 161 يدفع مصرف لبنان الناس نحو مهنة المضاربة**

فالقدرة الشرائية تدنّت وتآكلت بفعل التضخم وغياب التوجّه الحكومي لتصحيح فعلي للرواتب والأجور يتجاوز عملية الترقيع التي اتخذت بزيادة الحدّ الأدنى إلى 2,6 مليون ليرة وزيادة بدل النقل إلى 95 ألف ليرة عن كل يوم عمل. الزيادات الأخرى التي اتفق عليها لن تطبق لأنها تحتاج إلى انعقاد جلسة لمجلس الوزراء وإقرارها بمرسوم.

وبين «صيرفة - الإيداع» و«صيرفة - رواتب الموظفين» يتوزّع جهد الأسر للحصول على هذا القدر الضئيل من الدخل الإضافي. إلياس، مثلاً، لم يستوعب إلى الآن التغير الحاصل في نمط عيشه إذ بات عليه أن يتخلّى عن مزايا كثيرة مقابل الحفاظ على مستوى تعليم أولاده، إلا أن خطواته لم تعد تكفي لذلك ما دفعه إلى ممارسة المضاربة المبنية على تعاميم الحاكم رياض سلامة. فقام على مدى يومين بإيداع 500 مليون ليرة في حسابه لدى «فرنسبنك» على أن يسترجعها بالدولار النقدي بعد أربعة أيام عمل متواصلة «مثيرة للقلق تحسباً من صدور تعميم جديد يكبّده خسائر، أو خوفاً من «ابتلاع المصرف لحسابه لسبب ما»، أو «ارتفاعاً مفاجئاً في سعر صيرفة».

البحث عن رأسمال لممارسة المهنة الجديدة المربحة، دفعت خليل إلى إقناع زوجته برهن مجوهراتها لدى القرض الحسن مقابل دولارات نقدية يبيعها في السوق الحرّة ثم يودعها في حسابه لدى «بنك لبنان والمهجر» لاستردادها على سعر صيرفة. يأمل في أن تعوّضه هذه العملية، خسارة تكبدها في استثماره في برنامج «ولدي plus» لدى المصرف نفسه.

بين الخوف من المستقبل المجهول، وبين الاستبقاء على ماضي الرخاء والبحبوحة، وبين «زيادة الخير خير»، و«البلاش كتّر منّو» و«بحصة بتسند خابية»، هناك فئة العاطلين من العمل الذين وجدوا في التعميم فسحة عمل. إذ يتولّى بعض أفراد هذه الفئة نيابة عن مودعين بموجب وكالات أو تكليفات، للقيام بعملية صيرفة، أو بموجب علاقات مع مالكي أو مساهمي أو مديري بعض المصارف لتسهيل تلك العملية.

تقرير

«كورونا» يعود بمتحوّر XXB 1.5

سريع الانتشار بعوارض خفيفة

(مروان بو حيدر)

راجانا حميّة

12,7 % هي نسبة إيجابية فحوص فيروس كورونا، متخطية بذلك نسبة طبيعية كانت بحدود 4% خلال الشهر الأخير من العام الماضي. عملياً، تعني هذه القفزة أن الفيروس تخطّى مرحلة الهدوء النسبي، مستعيداً نشاطه بالتزامن مع دخول متحوّر جديد (XXB 1,5)، وهو متفرّع من متحوّر «أوميكرون»، وتميّزت أولى علاماته بسرعة الانتشار في عدد من الدول.

في غضون ثلاثة أسابيع، انقلب عدّاد كورونا من حال إلى حال. وهو منذ أسبوع تقريباً، يسير تصاعدياً، ولو ببطء، حيث تخطى قبل أيام عتبة المئة، مسجلاً أول من أمس 141 إصابة بزيادة 100 إصابة عن مطلع الشهر الماضي (47 إصابة في 2 كانون الأول الماضي من دون تسجيل وفيات). ترافق هذا المسار التصاعدي مع استئناف نشاط شبه يومي في عدّاد الوفيات، مع تسجيل حالة وفاة يومية. مؤشرات الفيروس في الآونة الأخيرة تثير مخاوف من ارتفاع الوفيات، خصوصاً في ظلّ ما آلت إليه الأوضاع في المستشفيات، مع ازدياد أعداد المصابين المحتاجين إلى الاستشفاء، إذ ارتفع عدد الأسرّة المستخدمة في غرف العزل العادية من 27 سريراً (نسبة 6% من عدد الأسرّة الإجمالية في الأقسام المفتوحة لكورونا) إلى 87 سريراً (بنسبة 19%)، فيما ارتفع عدد الأسرّة المشغولة في غرف العنايات الفائقة للمرضى الموصولين على أجهزة التنفس من 12 سريراً (بحدود 7% من إجمالي الغرف) 26 سريراً (بنسبة 14%).

ينذر هذا المسير الذي باتت معه البلاد في المرحلة الثالثة من التفشي، ببدء مرحلة جديدة من الإصابة بالفيروس، وهو ما أعلن عنه وزير الصحة العامة، فراس أبيض، مؤكداً «وصول موجة من كورونا إلى لبنان بالتزامن مع تزايد نسبة الاختلاط في فترة الأعياد».

3 عوامل للانتشار

من جهته، يختصر الدكتور عبد عازار، رئيس اللجنة التنفيذية للقاح كورونا، أسباب هذه الموجة بثلاثة عوامل، أوّلها الاختلاط بحيث «بات هذا الارتفاع في الإصابات سنوياً في فترة الأعياد». إلى هذا العامل، يضيف عازار عامل التحوّرات التي يتعرّض لها الفيروس الذي «يفتّش دوماً عن أشكال جديدة للهرب من المناعة». وبحسب منظمة الصحة العالمية يكتسب هذا المتغيّر قدرة على نقل العدوى ونشرها، إذ إنه من «بين كل السلالات التي اكتُشفت حتى الآن، يكتسب هذا المتحوّر 14 طفرة جديدة تعطيه مقاومة معزّزة للأجسام المضادة»، وإن كان «الخير الجيّد أنه يسبّب مرضاً خفيفاً كما سلفه».

أما العامل الثالث، والأهمّ محلياً، فهو ضعف المناعة المجتمعية، يقول عازار حاسماً. وهنا، ثمة سببان أساسيان: أولهما «فرملة» عملية التلقيح وتوقفها في عدد من المراكز، حيث باتت الكميات التي يسترجعها مركز الكرنتينا أعلى بكثير مما يسلّمه. وقد تكون التقارير دليلاً واضحاً عما آل إليه مسار التلقيح، ويشير آخر التقارير الصادرة عن وزارة الصحة العالمية والتي توثق بموجبها متلقّي اللقاح (27 كانون الأول الماضي) إلى أن عدد المسجلين على المنصة لتلقي اللقاح بلغ يومها 308 أشخاص، فيما تلقى الجرعة الأولى شخصان والجرعة الثانية 10 أشخاص والثالثة 5 أشخاص. وبالمجمل، وصلت نسبة الملقّحين بالجرعة الأولى إلى 71,2%، و50,3% الجرعة الثانية و27,3% الجرعة الثالثة، على أن أكثر المتلقين من اللقاح هم صغار السن، بحسب عازار.

> يسير عدّاد كورونا تصاعدياً منذ أسبوع مسجلاً 100 إصابة زيادة عن الشهر الفائت

وفي الثاني، يتطرّق عازار إلى التأخر الذي حصل على صعيد وصول اللقاح الخاص لمواجهة أوميكرون والمتحوّرات السابقة. وهو تأخير طال كثيراً، قبل أن تصل الهبة الفرنسية أخيراً، أملاً «توزيعها على المراكز بسرعة كي لا تنزلق الأمور أكثر»، على أن تكون الفئة الأولى المستهدفة هي «كبار السن، خصوصاً أنه باتت لدينا الخبرة بأن الكورونا يكره كبار السن، كما أن معظم الداخلين لتلقي الاستشفاء هم من هذه الفئة التي تتجاوز الثمانين عاماً».

تنشيط التلقيح

التحدّي اليوم هو باستعادة مسار التلقيح، خصوصاً أن الموجة الحالية من الفيروس تترافق مع موجة حادة من الإنفلونزا الموسمية، وهو ما يضعنا أمام واقع هشّ، «خصوصاً أن الوضع الاقتصادي ليس لصالحنا، وكذلك الواقع الصحي والمؤسسات الصحية التي لن تكون قادرة حكماً على المواجهة كما في السابق»، يقول رئيس اللجنة الوطنية للقاح كوفيد - 19، الدكتور عبد الرحمن البزري. وفي الوقت الذي يتخبّط فيه مسار اللقاح، تتجه بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأميركية إلى «عمل ما يسمى بالجرعة اللقاحية السنوية، كما الموسمية، كأن يصبح شيئاً شبيهاً بالتعاطي مع الإنفلونزا».

أما ما الذي يمكن فعله اليوم على هامش تنشيط عملية التلقيح؟ في ظلّ انعدام الإجراءات الحاسمة، لا شيء قد يسعف في التخفّف من الموجة سوى أن «يكون كلّ مواطن خفير نفسه عبر الالتزام بالإجراءات الوقائية من الالتزام بالكمامة والتخفيف من التجمعات».

تقرير

أزمة انقطاع المياه مستمرّة جنوباً

دانيا الأمين

حلّ فصل الشتاء، ولم تُحلّ مشكلة المياه في القرى والبلدات الجنوبية. وما اعتاد عليه الأهالي سنوياً، من توفير للمياه بالمجّان، لم يحصل بسبب الهطول المتدني للأمطار من جهة، واستمرار توقف مؤسسة مياه لبنان الجنوبي عن ضخ المياه وجرّها إلى المنازل من جهة ثانية، «بسبب الانقطاع المستمرّ للتيار الكهربائي وعدم القدرة على تصليح أعطال المضخّات وشبكة المياه» بحسب أحد الموظفين في منطقة مرجعيون.

سببان لم يساعدا الأهالي على ملء آبارهم وخزاناتهم، لتبقى المعاناة من أزمة المياه مستمرة منذ ربيع العام الماضي، واضعةً إياهم تحت رحمة أصحاب الصهاريج والجرّارات الزراعية، لكن بأسعار مضاعفة، بسبب ارتفاع أسعار الوقود وجشع المحتكرين.

أمس، اضطرّ أحمد حيدر ابن بلدة عيترون إلى شراء نقلة مياه كبيرة، «هذه المرة السادسة منذ بداية فصل الشتاء، التي أضطر فيها إلى شراء المياه. أحتاج شهرياً إلى 3 نقلات كبيرة، تكلّفني ما يزيد على 6 ملايين ليرة، رغم عدم حاجتنا إلى ريّ الأراضي، فالأمطار القليلة تعوّض علينا فقط ريّ الأراضي الزراعية، لكنها لا تكفي لتعبئة خزّانات المياه التي نعتمد عليها للحاجات المنزلية». تبدو المشكلة أكبر عند أبناء قرى وبلدات مرجعيون، الذين اعتادوا خلال عقود على الحصول على المياه بشكل مستمرّ من نهر الوزاني، ولم يعمدوا إلى بناء خزّانات المياه الإسمنتية لتخزين مياه الأمطار. يقول محمد يحيى، ابن بلدة كفركلا إن «أبناء البلدة والقرى المجاورة لنهر الوزاني بنوا منازلهم من دون حفر آبار لتخزين المياه، إذ لم نكن نحتاج إلى شراء المياه التي كان يتمّ جرّها إلينا مباشرة من نهر الوزاني». ويبيّن أنّ «انقطاع المياه المستمرّ خلال العامين الماضيين بسبب الأعطال التي لم يجر إصلاحها، وغياب التيار الكهربائي بشكل مستمرّ، اضطرنا إلى شراء المياه بشكل أسبوعي، وهذا ما لم يحصل منذ عشرات السنين، أن نضطر إلى شراء المياه في فصل الشتاء كما يحصل هذا العام». ويعيد السبب إلى عدم تساقط الأمطار بما يكفي لتخزين المياه في خزّانات البلاستيك «التي اضطرّ الأهالي أيضاً إلى شرائها خلال العامين الماضيين لتخزين ما يحتاجون إليه من المياه بشكل أسبوعي بالاعتماد على الأمطار».

> لم يحفر أهالي مرجعيون آباراً قرب منازلهم لاعتمادهم على جرّ المياه من الوزاني

انقطاع المياه المستمر، دفع معظم أصحاب المنازل التي لم يتم تجهيزها بآبار تجميع المياه، إلى شراء خزّانات المياه الصغيرة كبديل جزئي عن الآبار الإسمنتية. يقول التاجر حسين عطوي: «بتنا نبيع كميات كبيرة من خزانات البلاستيك الكبيرة التي تسع 2000 ليتر وما فوق من المياه، والتي يزيد ثمن الواحد منها على 120 دولاراً أميركياً، فأصحاب المنازل يشترون عدداً منها، كلّ حسب قدراته المادية، بهدف تخزين المياه في الشتاء للاعتماد عليها في فصل الصيف». ويشير إلى أن «عشرات الزبائن يشترون كميات كبيرة من هذه الخزانات كبديل عن الخزانات الإسمنتية، التي بات بناؤها مكلفاً جداً، إذ تصل كلفة بناء الخزان الإسمنتي المتوسط الحجم إلى ما يزيد على 8000 دولار أميركي، في الوقت الذي لا تزيد فيه كلفة شراء 10 خزانات بلاستيكية على 2500 دولار أميركي». إذاً بحسب عطوي، «بات الأهالي مضطرين اليوم إلى الاعتماد على أنفسهم لتخزين المياه، لكن ذلك يكبّدهم أموالاً طائلة، لا يقدر عليها إلا الميسورون، أما المزارعون فلا بدّ لهم من بيع ما يمكن، أو الاستدانة، لشراء الخزانات لتأمين استمرارية عملهم في الربيع والصيف». لكن تأخر هطول الأمطار جعل الأزمة مستمرة في الشتاء حتى عند الذين استطاعوا شراء الخزانات البلاستيكية، فيقول أحمد أمين (مرجعيون) إن «تمكنه من استدانة الأموال لشراء 5 خزانات من المياه، لم يوقفه عن شراء المياه في فصلَي الخريف والشتاء».

(هيثم الموسوي)

تقرير

أساتذة التعليم الثانوي للوزارة والرابطة: الأمر لنا

فؤاد بزي

سحب وزير التربية، عباس الحلبي، الـ3 دولارات من التداول نهائياً أمس من دون تقديم بديل، على أثر مشهد الغضب العارم في معظم ثانويات لبنان، إذ لم يمر كلام الحلبي الأول، بشأن «معزّزات الإنتاجية» مرور الكرام في أول «يوم دراسي مفترض» بعد عطلة عيدي الميلاد ورأس السنة. ولم تفلح كل محاولات الضبط التي مارستها وزارة التربية من بيانات الوزير والإطلالة الإعلامية للمدير العام للتربية عماد الأشقر، أول من أمس، في «ضبط تحرّك الأساتذة».

لا تعليم

أمس، أُقفلت الثانويات، وانتظم معظم أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في تحرّك احتجاجي شبه موحّد اجتاح أكثرية ثانويات لبنان، إلا أنه لم يكن شاملاً على رغم مشاركة «ثانويات المناطق المقفلة» به، والتي لم تشارك سابقاً في أيّ احتجاج لم تدعُ له رابطة الثانوي، مثل الضاحية الجنوبية والنبطية وبنت جبيل.

أما في التعليم الأساسي، فكان يوماً دراسياً عادياً باستثناء ما تسبّب به إضراب اللجنة الفاعلة للمتعاقدين في المناطق.

وكانت الثانويات الملتزمة بالتحرّك فتحت أبوابها في وجه الأساتذة فقط، بغية عقد اجتماعات متفرّقة للهيئات التعليمية، اتفقوا خلالها ومن دون تنسيق مسبق، على «ردّ الإهانات التي تعرّضوا لها من الوزارة، بالتوقف عن التعليم»، وخرجوا من بعدها ببيانات تطالب بـ«تصحيح حقيقي للأجور، وتعديل بدلات النقل بصورة تتوافق مع تغيّر سعر صفيحة البنزين، وزيادة مخصصات تعاونية موظفي الدولة لتغطية تكاليف الاستشفاء».

دعوات للوشاية

وإزاء مشهد الإقفال غير المنظم وشبه الشامل، لم تقف وزارة التربية مكتوفة الأيدي، إذ حضر الترهيب إلى جانب الترغيب، فطلب موظفو الوزارة من مديري الثانويات «ممارسة دور البوليس والمخبر» على أساتذتهم، عبر «الإبلاغ عن المتغيّبين أو الرافضين للتعليم ودخول الصفوف» أمس. والمفاجئ في الموضوع، بحسب مديرة ثانوية في منطقة الشمال «أنّ هذه الطلبات أتت على عجل يوم الإجازة». وتضيف «أول من يتجاوب مع طلبات الإبلاغ هم مديرون من أعضاء الهيئة الإدارية في الرابطة». إلا أن هذه التهديدات لم تثنِ الأساتذة عن «إعلان الإضراب أو التوقف عن التعليم»، والبعض أعلنها صراحةً «لتحسم الوزارة كلّ رواتبنا، ولترسل التأنيبات والتنبيهات، فلن يمرّ العام الدراسي على حسابنا».

«شبه الثورة» التي بدأت أمس على الوزارة والأطر النقابية، ستستمر اليوم، وتأتي نتيجةً لـ«تراكم الإهانات الأقسى من أن يحتمل»، بحسب أستاذة في إحدى ثانويات منطقة الضاحية، التي تأسف لـ«عدم شمول التحرّك كلّ ثانويات لبنان»، ولكنها ترى فيه «إيجابية، وحيوية نقابية عملت المكاتب التربوية على وأدها نهائياً».

(مروان بو حيدر)

سحب الثقة

وعلى المستوى القانوني، وجّه أكثر من 150 مندوباً (ربع عدد مندوبي الأساتذة) كتاباً إلى كل من وزير التربية، وقيادة رابطة الثانوي، يطلبون فيه عقد مجلس مندوبين على جدول أعماله نقطة واحدة «سحب الثقة من الهيئة الإدارية»، ويشير أحد المندوبين إلى أنهم «سجلوا الطلب في محلها الإنساني، طوّرت فكرة مشروع التخرّج إلى برنامج متكامل لدمج قصار القامة في محيطهم، من صعود الدرج إلى تأسيس فرق رياضية ومؤسسات وعائلات.

منتصف الشهر الجاري، كانت شاكر أول المدعوّين إلى احتفالات خطوبة مروة زيتون وزكريا الحصني. حفل في النبطية، أقامه أهل مروة وحفل في عكار أقامه أهل الحصني، تتويجاً لتعارف بدأ ضمن مجموعة تواصل أنشأتها شاكر لتجمع أكبر عدد من قصار القامة في لبنان. التعارف عن بعد بدأ منذ عام 2017. وبعد أربع سنوات، التقى مروة وزكريا في نشاط نظّمته شاكر في اليوم العالمي لقصار القامة. التعارف تطوّر إلى طلب زكريا يد مروة على هامش نشاط رياضي شاركت به المجموعة للاحتفال بعيد الجيش في

تقرير

مروة وزكريا: الحياة تتّسع للجميع

إبراهيم ضاوي

قبل 22 عاماً، وضعت ميراي شاكر مخططاً هندسياً يناسب قصار القامة، وقدّمته مشروعاً لتخرّجها من الجامعة. لم تعرف حينها لماذا اختارت هذه الفكرة. بعد سنوات، «أدركتُ بأنها كانت إرادة الله لأصل إلى رعاية ارتباط قصار القامة وتكوين عائلة». شاكر صارت راهبة في جمعية «رسالة حياة». من خلال عملها الإنساني، طوّرت فكرة مشروع التخرّج إلى برنامج متكامل لدمج قصار القامة في محيطهم، من صعود الدرج إلى تأسيس فرق رياضية ومؤسسات وعائلات.

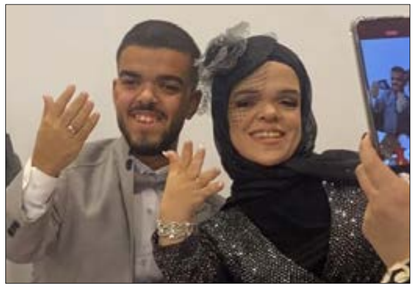

أب الماضي. القضية المشتركة جمعت العروسين. «وضعنا برامج لتطوير أوضاع قصار القامة ودمجهم في المجتمع. وواجهنا التنمّر والضغط الذي وصل إلى نصح كل منا بالزواج من طويل القامة» قالت زيتون في حديثها لـ«الأخبار». أسئلة عدة يواجهانها. البعض لا يتوانى عن إبداء الخشية عليهما، والسؤال عن طول قامات الأولاد الذين سينجبهما. مروة وزكريا، وكيف سيتمكنان من إنجاز المسؤوليات المطلوبة كوالدين من الطبابة والمدرسة والتعارف إلى أولياء أمور آخرين.

تخطى الشريكان الضغوطات وانصرفا إلى «تأسيس حياة بالتوازي مع تأسيس مشاريع وبرامج تشجع قصار القامة على السير قدماً وتدفع الناس ليأخذوا في الحسبان حاجاتنا وحقوقنا» تقول زيتون. في حفل الخطوبة، عدّل مصمم الأزياء فضل جابر قباس أحد فساتينه ليناسب قامة العروس وهو ما ستفعله في حفل زفافها أيضاً. أما التعديلات الجذرية المطلوبة، فابرزها هندسية ضرورية لمنزلهما الزوجي. «ارتفاع باب المدخل والمجلى ومقابض الأبواب والنوافذ وأحجام محتويات المراحيض...». تلك القياسات لن تجعله منزلاً لا يمكن لطوال القامة دخوله. «أهلنا وأقرباؤنا من طوال القامة، نؤسس منزلاً يناسب الجميع لأن الحياة تناسب الجميع».

تطمئن شاكر إلى مستقبل مروة وزكريا مع تزايد الوعي تجاه تلك الفئة. فهي عملت على تأسيس أول جمعية خاصة بقصار القامة في لبنان تحت شعار «قامتنا فخر لنا»، وتعمل على الحصول على «علم وخبر» لها من وزارة الداخلية والبلديات. تسعى من خلال الجمعية إلى إدخال الإجراءات الهندسية اللازمة في المرافق العامة، كما تحقق جزئياً مع ذوي الاحتياجات الخاصة. «ارتفاعات المقاعد والطاولات والأدراج وأزرار المصعد... هناك تقنيات كثير تسهل حياتهم وتنهي معاناتهم اليومية». قبل الجمعية، أعدّت شاكر برنامجاً تلفزيونياً اسمه «قيمتي مش بقامتي» بعرض لشؤون قصار القامة وشجونهم على هامشه، أسّست لأنشطة رياضية وفنية وثقافية معهم. ثم أسّست مجموعة تواصل ضخمة أتبعتها أخيراً بتأسيس فريق «الفخر» لكرة القدم لقصار القامة الذي سيمثل لبنان في بطولة العالم. علماً أن الحصني نفسه هو «كابتن» الفريق الذي يتشارك مع خطيبته إدارته.

إقفال ثانويات بنت جبيل ومرجعيون

دانيا الأمين

بخلاف التوقعات، التزم، أمس، معظم الأساتذة في الثانويات الرسمية في بنت جبيل ومرجعيون التوقف عن التدريس، رغم حضور الطلاب. ولم تنفع الضغوط التي مارستها بعض الجهات البلدية والحزبية للعودة إلى التعليم في ثني الأساتذة عن موقفهم، إذ حضروا إلى الثانويات وعقدوا جمعيات عمومية فيها ولم يدخلوا الصفوف. كما أصدروا بيانات مستقلة تعبر عن رفضهم الاستمرار في التعليم حتى تأمين جزء من حقوقهم المهدورة. وأعلن أساتذة ثانوية مرجعيون الرسمية، في بيان، "التوقف عن التعليم خلال هذا الأسبوع مبدئياً، مع الاعتصام في حرم الثانوية إلى حين الاستجابة للمطالب، ومنها احتساب الراتب انطلاقاً من مؤشر غلاء المعيشة، وتأمين بدل نقل عادل وبدل إنتاجية لا يقل عن 130 دولاراً شهرياً، مع تحسين تقديمات تعاونية موظفي الدولة". الأساتذة تمسكوا بموقفهم رغم المساعدات المالية التي حصلوا عليها من بعض الجهات الأهلية والعقوبات الجماعية لوزارة التربية أخيراً مثل تأنيب عشرات الأساتذة الذين نفذوا، العام الماضي، إضراباً غير مغطى نقابياً. ويسعى الأساتذة في منطقة النبطية إلى توحيد جهودهم واستعادة دور رابطة أساتذة التعليم الثانوي.

العراق

واشنطن تكبّر حصّتها في الحكومة السوداني - «التنسيقي»: الصدع يتعمّق

ترعى الولايات المتحدة، بصورة غير مباشرة، صراعاً مريراً بين رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، ومعظم قوى «الإطار التنسيقي» الذي يشكّل العمود الفقري لتلك الحكومة. صراعٌ تتجلّى مظاهره في خلافات ظهرت إلى العلن أخيراً بين الجانبين حول تعيينات في مناصب أمنية حسّاسة، إلّا أن جذوره تمتدّ إلى مسعى أميركي مستجدّ للتضييق على القوى المذكورة، وحرمانها من حصّتها في السلطة، في ظلّ المواجهة المستمرّة مع إيران. والتي بدا لوهلة أنها نُحّيت جانباً عند تشكيل الحكومة في نهاية تشرين الأوّل الماضي

قوى «التنسيقي» تلوّح بسحب الثقة من حكومة السوداني إذا استمرّ في التقرّب من الأميركيين (أ ف ب)

حسين إبراهيم

بدأت تَظهر إلى العلن تشقّقات داخل الحكومة العراقية، على خلفية خلافات بين رئيسها، محمد شياع السوداني، وقوى «الإطار التنسيقي» الذي رشّحته للمنصب وأمّنت الثقة لحكومته، تتمحور حول طريقة تعاطي الأخيرة مع الولايات المتحدة، التي تمكّنت على ما يبدو من استمالة رئيس الوزراء، ونجحت في تحييد المناصب الأمنية الحسّاسة عن تأثير «التنسيقي». ولتحقيق هذا الهدف، تَستخدم الولايات المتحدة أدوات

> السوداني عيّن أقرباء له في مناصب أمنية حسّاسة بعيداً عن تأثير «التنسيقي» تجنّباً لإغضاب الأميركيين

ضغط تجلّت حديثاً في تقنين الدولار في السوق العراقية، من خلال معاقبة بنوك عديدة، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الدينار، وكذلك في تحريك مجموعات «داعش» التي شنّت سلسلة هجمات أدّت إلى سقوط قتلى بين أفراد القوى الأمنية، ولا سيما في كركوك، وصولاً إلى التلويح بتحريك الشارع بن بوّابة المطالب الحياتية، أو من بوّابة الصراعات السياسية التي لا يزال العراق يشكّل أرضاً خصبة لها. وعليه، بدأت تلوح أسئلة حول ما إن كانت هذه الحكومة ستتمكّن من إكمال ولايتها، أو حتى ما إنْ كانت ستستمرّ لمدّة السنة التي وعدت بأن تُجري خلالها انتخابات برلمانية مبكرة، ولا سيما أنها على وشك الإخلال بأوّل وعودها، وهو إعداد قانون انتخابي جديد في الأشهر الثلاثة الأولى من عمرها. ويقف «التيار الصدري»، الذي كان قد رهن سكوته عن تشكيل الحكومة بإجراء تلك الانتخابات، بالمرصاد، لاستئناف تحرّكاته في الشارع في حال فشل السوداني في الوفاء بهذا التعهّد.

وعلى الرغم من أن الخلافات تدور منذ أسابيع، حيث يأخذ «التنسيقي» على السوداني تفرّده بالقرارات، خلافاً لوعده بالتشاور مع قواه في التعيينات الأساسية، إلّا أن ظهورها إلى العلن تزامن مع إحياء الذكرى الثالثة لاغتيال الشهيدَين قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس، والتي اتّخذها أطراف «التنسيقي»، ولا سيما منهما المقرّبة من «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة، مناسبة لتجديد الدعوة إلى طرد ما تبقّى من القوّات الأميركية في العراق، في ما بدا رسالة تحذيرية ضمنية إلى السوداني من الذهاب بعيداً في الاستجابة للمطالب الأميركية. أيضاً، ضمّنت الفصائل هجومها على السوداني انتقادات لتقاربه مع السعودية. ومن شأن عودة اللهجة التصعيدية ضدّ الجانبَين الأميركي والسعودي من قِبل داعمَين للحكومة في البرلمان، أن تضع السوداني في موقف صعب، بعدما كان من أولى نتائج الأزمة في العلاقات بينه وبين «التنسيقي»، عدم حضوره اجتماعاً لقادة الأخير انعقد في اليوم الأوّل من العام الجديد، وذلك للمرّة الأولى منذ تسلّمه منصبه.

وتتمحور أبرز الخلافات حول لجوء السوداني إلى تعيين أقرباء له في مناصب حسّاسة، خاصة في جهاز المخابرات، كانت قد شملتْها حملة الإقالات التي قام بها، وطاولت من عَيّنهم سلفُه، مصطفى الكاظمي. واعتبر أطراف في «التنسيقي» تلك التعيينات محاولة من رئيس الوزراء لإبقاء المواقع الأمنية الحسّاسة تحت سيطرته، تجنّباً لإغضاب الأميركيين الذين أعادوا بناء الأجهزة الأمنية وفق الطريقة التي تُناسبهم، وبعيداً عن أيّ تأثير لقوى «الإطار» التي كانت تُمنّي النفس بتقاسم هذه المناصب، باعتبارها جزءاً من الحكومة. وتتناول احتجاجات «التنسيقي» التي عبّر عنها بشكل خاص الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، تعيين أحمد إبراهيم السوداني مديراً لمكتب رئيس جهاز الاستخبارات، حيث يدير الجهاز بكامله اليوم، بعدما تولّى رئيس الوزراء بنفسه منصب رئيس الجهاز مؤقّتاً حين أقال الرئيس السابق له، رائد جوحي. أيضاً، عيّن السوداني قريبَين آخرَين له، هما اللواء سامي السوداني مستشاراً لرئيس الوزراء لشؤون المنافذ الحدودية والجمارك، والفريق عبد الكريم السوداني مستشاراً أمنياً للقائد الأعلى للقوات المسلّحة. ولعلّ واحداً من النماذج التي تجلّى استفادة واشنطن من سيطرتها على الأجهزة الأمنية العراقية، ذلك الذي تحدّثت عنه مصادر في مدينة الحسكة السورية قبل أيام، وأوردتْه وكالة الأنباء الرسمية السورية «سانا»، حين أشارت إلى أن القوات الأميركية نهبت حمولة 60 شاحنة وصهريجاً من النفط والقمح السوريَّيْن، وأخرجتْها إلى قواعدها في شمال العراق.

التجاذبات داخل الحكومة العراقية بين «الحشد الشعبي» وفصائل المقاومة من جهة، وبين القوى السياسية من جهة ثانية، حول مسألة العلاقة مع الأميركيين ليست جديدة ولا معطّلة دائماً، وهذا ما يفسّر سبب إبداء السفيرة الأميركية في بغداد، ألينا رومانوسكي، حماسة كبيرة لتشكيل الحكومة، على رغم أن المكوّن الأساسي فيها هو «الإطار التنسيقي» الذي تُعتبر قواه كافّة حليفة لإيران. ومع أن تسهيل التشكيل نجم عن حاجة أميركية إلى تحقيق قدْر من الاستقرار في سوق النفط العالمية التي شهدت اضطراباً كبيراً على خلفية حرب أوكرانيا، إلّا أن ذلك لا يمنع واشنطن من السعي إلى التحكّم إلى الحدّ الأقصى بأداء الحكومة في إطار مواجهتها المفتوحة مع إيران. لكنّ العودة إلى تصعيد لهجة «الحشد» والمقاومة اللذَين يتفهّمان مقتضيات العلاقة بين واشنطن وبغداد - وإنْ تعاملا مع الأولى كقوّة احتلال -، تشير إلى أن الأميركيين تخطّوا الحدود في محاولتهم التضييق على تلك القوى وحرمانها من المشاركة في القرار من خلال وجودها في السلطة التنفيذية. ولذا، فإن الأطراف المستهدَفة صارت تلوّح بسحب الثقة من حكومة السوداني في البرلمان، إنْ استمرّت الحال على ما هي عليه.

إشكالية العلاقة مع أميركا: حكومة مقاومة أم مهادنة؟

بغداد ـ فقار فاضل

أثارت لقاءات السفيرة الأميركية لدى بغداد، ألينا رومانوسكي، مع قيادات ومسؤولين عراقيين مقرّبين من فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي»، جدلاً واسعاً داخل «الإطار التنسيقي» وسط اتّهامات من بعض المسؤولين لحكومة محمد شياع السوداني بأنها جاءت بمباركة واشنطن. ويرى أوس الخفاجي، وهو قائد سابق لـ«قوات أبو الفضل العباس» القتالية التابعة لـ«هيئة الحشد»، أن «ثمّة شخصيات سياسية تنتمي إلى الأخير، تلحّ على السوداني لكي يذهب إلى أميركا لتسوية الأمور وتسيير عجلة الحكومة، لأن هذه الأخيرة إنْ فشلت فهي تُعتبر آخر حكومة إطارية». ويلفت الخفاجي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الشهيد أبو مهدي المهندس كان رافضاً لدخول الحشد في العملية السياسية، التي من متطلّباتها الجلوس مع الخصم»، مستدركاً بأن «قادة الحشد جلسوا مع كثير من خصوم الحشد وخصوم أبو مهدي نفسه»، مضيفاً أنه «من الطبيعي أن تخبو نار المقاومة» بعد ذاك. ويعتبر الخفاجي أن «أيّ مقاوم لا يحقّ له أن يقول أنا مقاوم إذا دخل في العملية السياسية»، مشدّداً على أن «المقاومة جزء لا يتجزّأ من الموقف الشرعي»، وأن «أيّ محاولة للالتفاف على هذا الموقف تُعتبر خروجاً على خطّ الشرعية والمقاومة».

في المقابل، يصف النائب عن «التنسيقي»، علي تركي، الحكومة بأنها «حكومة مقاومة»، معتبراً أن «المقاومة أصبحت تمثّل وجهة نظر العراق الرسمية، وهي مَن تدير دفّة الأمور اليوم». ويرى أن «الجلوس مع أميركا لفرض تبادل المصالح هذا لا ضير فيه»، مستدركاً، في تصريح إلى «الأخبار»، بـ«(أننا) لا نرضى بأن تكون هنالك تبعية لأيّ جهة، أو أن نُحسب كحديقة خلفية لأميركا أو غيرها من الدول». ويشير إلى أن «القوّات الأميركية الموجودة في العراق اليوم هي لتدريب القوات الأمنية»، مضيفاً «(أننا) نسعى إلى جعل العلاقة مع أميركا علاقة شراكة ومصالح». وحول وجود ضغط أميركي خلف منع خروج تظاهرة مليونية لأنصار «الحشد الشعبي» لإحياء الذكرى السنوية الثالثة لاغتيال قائد «قوّة القدس» في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، ينفي عضو «التنسيقي» صحّة ذلك، عازياً الأمر إلى «سوء الأحوال الجوّية». وكان تداول بعض المدوّنين على مواقع التواصل الاجتماعي، خبراً مفاده أن الإدارة الأميركية اشترطت على السوداني عدم السماح لـ«الحشد» بتنظيم تلك التظاهرة أمام سفارة واشنطن في بغداد، مقابل دعم حكومته بشكل كامل.

من جهته، يرى النائب في البرلمان، سجاد سالم، أن «حركات المقاومة في العراق تتعكّز على النموذج اللبناني في مقاومة الكيان الصهيوني، والذي لا يمتّ إلى الواقع العراقي بصلة في النشأة والسياق والظروف»، معتبراً، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كلّ الشعارات التي صاغتْها هذه الأحزاب تهاوت في حدثَين: الأوّل، التظاهرات الشعبية التي كانت موجّهة بالأساس ضدّها؛ والثاني، اللحظة الحالية التي تسلّمت فيها الحكم بشكل مباشر بعد انسحاب التيّار الصدري». ويعتقد سالم أن «جميع الحركات السياسية المنهَّمة بالقتل والفساد، شرّط نجاتها من الثورات هو خضوعها للعامل الدولي، وفي حالة العراق خضوعها للسياسة الأميركية بشكل مباشر، وهذا ما يفسّر تنازلها عن الشعارات المعهودة في مناسباتها، وخاصة التي تتصادم بشكل مباشر مع الولايات المتحدة». غير أن أستاذ العلوم السياسية، طارق الزبيدي، يستبعد وجود علاقات بين شخصيات تابعة لـ«الحشد» وفصائل المقاومة وبين الأميركيين «بشكل يسيء إلى العراق». ويقول لـ«الأخبار»: «صحيح أن الولايات المتحدة تبعث في بعض الأحيان برسائل عن طريق سفيرتها إلى رئيس الوزراء، لكن ليس بالضرورة أن تتمّ الموافقة على كلّ طلباتها، بل قد تُرفض في بعض الأحيان».

ويرى أن «الولايات المتحدة تحاول قدْر المستطاع أن تكسب أكبر عدد ممكن من النوّاب لفرض التماهي مع سياستها في المنطقة»، مستدركاً بأن «هناك شبهَ إجماع على رفض تلك السياسات وخاصة في العراق».

وفي اتّجاه قريب، يصف الباحث في الشأن السياسي، نبيل العلي، مواقف الحكومة الحالية بأنها «براغماتية وضرورية»، معتبراً أن «قوى المقاومة تعمل على تدعيم نفوذها المالي والسلطوي والسياسي خلال هذه المرحلة، على أمل تجنّب سيناريو وقوعها مرّة أخرى في عزلة سياسية، كتلك التي أعقبت إجراء انتخابات سنة 2021 والتي انحسر فيها نفوذها السياسي إثر فوز قوى مناهضة لها». ويلفت العلي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «الإطار التنسيقي يتكوّن من قوى مختلفة في وجهات نظرها إزاء التعامل مع الخارج، خصوصاً مع الولايات المتحدة؛ فمنها أحزاب كلاسيكية توّلت العديد من مفاصل الدولة والحُكم خلال العقدَين الماضيَين وتواصلت مع القوى العسكرية والمدنية الأميركية الحاكمة، وهناك قوى أخرى تشكّلت بعد عام 2014 وهزيمة داعش واستطاعت أن تفرض نفسها سياسياً، وهي طالما اشتُهرت بمناهضتها للأميركيين»، مضيفاً أن «هناك قسماً ثالثاً تشكّل بدواعٍ براغماتية خاصة بالمرحلة الحالية، على إثر انشقاقات حزبية، وهذا له وجهات نظر مختلفة أيضاً».

> يرى البعض أن الفصائل تعمل على تدعيم نفوذها السلطوي والسياسي خلال هذه المرحلة

لقاءات السفيرة الأميركية مع مسؤولين عراقيين تثير جدلاً واسعاً (أ ف ب)

مقابلة

بين من يعتقد بتجدُّد الريادة الأميركية وفق يرى عودةً لنمط معاصر من الحرب الباردة والاستقطاب الدولي، تتعدّد التأويلات حول مفاصيل الحرب في أوكرانيا وتداعياتها. برتران بديع، عالم السياسة «الفرنسي - الفارسي»، مقتنع، من جهته، بأن الأدوات النظريّة والمفهوميّة الموروثة من «ماض لن يتكرّر بفعل التغييرات الهائلة التي شهدها الواقع»، لن تسمح بفهم دقيق لما يجري. ولا باستشراف صائب للمستقبل. الرجل الذي توقّع في مؤلّفه «عجْز القوّة العظمى» في 2004، أي بعد سنة على غزو العراق، فشل مشروع «القرن الأميركي الجديد»، ومعه المسعى إلى «إعادة صياغة الشرق الوسط»، يجزم، اليوم، بأن المقاربات الجيوسياسية التي تَحكم سياسات القوى العظمى لن تُحقّق مراميها. بادي، الذي كان قبل تقاعده أحد أركان «معهد العلوم السياسية» في باريس، وصاحب الكثير من المؤلّفات، قدّم، في مقابلة مع «الأخبار»، قراءته للتحوّلات البنيويّة التي تعصف بالعلاقات الدولية، والتي تعكس، وجهة نظر خبير بارز في الأكاديميا الفرنسية والغربية

برتران بديع

عالم السياسة «الفرنسي - الفارسي»

«التواطؤ المتقلّب»، كما بين بوتين وإردوغان، حلّ محلّ التحالفات الثابتة

اجراها
وليد شرارة

■ المقاربة الجيوسياسية للوضع الدولي تَفرض نفسها مجدّداً مع انفجار النزاع المعولَم في أوكرانيا، والذي سبقته إشارات متكرّرة في وثائق الأمن القومي والدفاع الوطني الصادرة عن إدارتَين أميركيتَين متعاقبتَين إلى صعود الدور الدولي للمنافسَين الاستراتيجيين. تُعتبرون، من جهتكم، أن مثل هذه المقاربة تتعامى عن عوامل أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية تُسهم بشكل حاسم في إعادة تشكيل المشهد السياسي العالمي. ما هي هذه العوامل، وإلى أيّ مدى تبطل صوابية المقاربة الجيوسياسية؟

- ينبغي الانطلاق من فكرة بسيطة: لا عودة إلى الوراء في التاريخ. السياقات العامة تتغيّر باستمرار. الحديث عن عودة الحرب الباردة ومعسكراتها هو خطأ جسيم، لأنها إسقاطات من مراحل انقضت على الحاضر. الواقع الراهن يتناقض لدرجة كبيرة مع ذلك الذي ساد في الماضي، والذي كان محكوماً بالعوامل السياسية - العسكرية. العولمة عزّزت دور العوامل الاقتصادية، وأضعفت وزن الأيديولوجيا لمصلحة سياسات شديدة البراغماتية. الأمر نفسه ينطبق على مفهوم السيادة الذي كان مطلقاً، لكنه انحسر لمصلحة نموّ التبعية المتبادَلة. الأولويّة كانت للعامل السياسي، لكنّنا نلحظ أن العامل الاجتماعي أصبح «يسابقه على الأولوية»، إنْ صحّ التعبير. العالم لم يُعُد أسيراً للجغرافيا، والعامل السياسي الذي طغى، وخاصة خلال الحروب، بات يتفاعل مع عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية. إذا أخذنا الحرب الأوكرانية كمثال، فسنجد أنها تحوّلت بسرعة إلى حرب اجتماعية أفشلت خطة «الرئيس الروسي فلاديمير» بوتين باحتلال كييف، على الرغم من أن الجميع توقّعوا سقوطها خلال بضعة أيام. شهدنا تحوّلات مماثلة في حقبة حروب التحرُّر الوطني ضدّ الاستعمار الغربي. النقطة الأخرى التي أبرزَتها هذه الحرب، وهي طبيعتها المعولمة، ترتبط بما أسمّيه «أفرها الإشعاعي» على الكوكب بمجمله. تداعياتها في مجالات كالغذاء والطاقة والاقتصاد بشكل عام، وما قد يترتّب عليها من أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة تتجاوز ساحة المعركة، تُمثّل تحدّياً للمنطق السياسي بمعناه التقليدي. لا يستطيع أيّ لاعب سياسي، أو أيّ فاعل استراتيجي، وفقاً للمصطلح المستخدَم في التحليل الجيوسياسي، إدارة هذه المفاعيل «الإشعاعية» على النظام العالمي برمّته.

■ لكن الدعم الغربي غير المسبوق عسكرياً واقتصادياً ومالياً لأوكرانيا، ألا يشي، بنظركم، بديمومة المقاربات الجيوسياسية لدى القوى الغربية، والسعي المحموم للحفاظ على هيمنتها المتراجعة؟

- ليس في مقدور أحد إنكار استمرار الصراعات والنزاعات بسبب انتهاء صلاحية المقاربة الجيوسياسية. النزاعات تقود بطبيعة الحال إلى تعبئة الموارد العسكرية، وما لا شكّ فيه هو أن غالبية الدول، ونُخبها الحاكمة، ما زالت أسيرة المنطق الجيوسياسي، وترسم سياساتها بالاستناد إليه. هذا هو الخلل الرئيس الذي ظهرت نتائجه في أفغانستان والعراق ومنطقة الساحل في أفريقيا، والآن في أوكرانيا. نحن أمام بنية مركّبة تضمّ عالَمَين. الأول هو العالم الواقعي، وجوهره اجتماعي، عبّر عن نفسه خلال الاحتجاجات والانتفاضات المتتالية، ومنها «الربيع العربي» مثلاً، والثاني هو عالم الحاكمين، الذي ينتمي إلى زمن سابق، بما في ذلك على مستوى ثقافة نُخبه وتصوّراتها، ويعيد إنتاج سياسات الهيمنة والعسكرة بالارتكاز إلى هذه التصوّرات. بطبيعة الحال، فإن الغرب يَعتمد، حيال الأزمة الأوكرانية، موقفاً يتضمّن - برأيي - جانباً إيجابياً، وهو التمسُّك بالقانون الدولي؛ وآخر سلبياً، وهو محاولة توظيف هذه الأزمة ضمن استراتيجية استقطابية، تتعمّد الدمج بين أحكام القانون الدولي وقيم الغرب ومصالحه. هو يستخدم أيضاً لهذه الغاية تحالفاً غربياً فاقداً للصلاحية، حلف «الناتو»، ما يعزّز الاقتناع في بلدان الجنوب بأن المواجهة الراهنة لا تعنيها،

الحديث عن عودة الحرب الباردة ومعسكراتها هو خطأ جسيم (مت الوبب)

لأنها بين هذا الحلف وروسيا. الخطيئة الأصلية للدول الغربية هي حفاظها على «الناتو» بعد نهاية الثنائية القطبية، كأداة لمشروع هيمنة مديدة على العالم.

■ بين السمات الجديدة للوضع الدولي تجلّي نمط جديد من العلاقات بين الدول، أطلقتم عليه تسمية «التواطؤ المتقلّب»، في مقابل اتجاه التحالفات الثابتة إلى التفكّك. هل سيصبح «التواطؤ المتقلّب» نمطاً سائداً في العلاقات الدولية؟

- لقد خلقت العولمة جملة من الفرص المفاجئة انتهزتها دول، كانت في ما مضى حليفة وفْقية لهذا المعسكر أو ذاك، لتوسيع هامش استقلاليتها والإفادة من مكاسب ظرفيّة. برز الثنائي «بوتين - إردوغان» كان اللحظة التأسيسية لهذه الدبلوماسية الشديدة السيولة، والتي يَغلب عليها التواطؤ الظرفي، وليس الانسجام الكامل في الأهداف. أمامنا زعيمان يتواجهان في القوقاز، وفي سوريا وليبيا، لكنّهما يتعاونان في العديد من المجالات الأخرى. مثال آخر لافت، هو الصلة المتنامية بين روسيا والسعودية في ظل ما تنتجه أزمة الطاقة العالمية من فرص للبلدَين. الأمر نفسه ينسحب على علاقات بوتين بالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ما أتاح لهذه الأخيرة بأن تستمرّ بقصف مواقع «حزب الله» في سوريا، وحتى مطار دمشق أخيراً. هذا النوع من التواطؤ لم يكن قابلاً للتصوّر أيّام الحرب الباردة. تغيّرت قواعد الدبلوماسية. التحالفات المستقرّة كانت من ثوابت المقاربة الجيوسياسية، لكن ما يغلب اليوم، إنْ أردنا استعارة تشبيه من الحياة المعاصرة، هو «الاتحاد الحرّ» بدلاً من الزواج الرسمي. هذه الصيغة مناسبة لبوتين، لأنها حالت دون عزْله على الساحة الدولية، وحدّت من وقْع العقوبات التي فُرضت على روسيا.

■ لكن التحالف الوحيد الذي بقي ثابتاً هو ذلك الغربي، ومع قيادة عسكرية مندمجة تتزعّمها واشنطن. ألا تعتقدون بأن بقاء هذا التحالف، والسياسات التي يعتمدها تجاه روسيا والصين سيقود إلى تشكل حلف مقابل له؟

- لا أعتقد ذلك. «الناتو» ليس قطباً، وبين أطرافه تناقضات عديدة. منظور بولندا ودول البلطيق للوضع الدولي مخالف جداً لذلك الخاص بألمانيا وفرنسا وإسبانيا مثلاً. وبوتين مدرك أن المكاسب التي سيجنيها من «التواطؤ المتقلّب» مع دول «البريكس» أو مع السعودية وبلدان الخليج أهمّ بكثير من تلك التي سيحقّقها إذا شرع بإنشاء «حلف وارسو» جديد، لن يضمّ عدداً كبيراً من الدول بكل تأكيد، إذا استثنينا بيلاروسيا وكوريا الشمالية وربّما سوريا. بوتين لم ينتصر عسكرياً، لكنه حقّق نجاحات فعلية دبلوماسياً. احتفاظه بعلاقات وثيقة مع دول مهمّة، مثل الصين والهند وحتى باكستان، المعادية منذ نشأتها للسوفيات ولروسيا، والحليفة التاريخية للغرب، هو استطاع أيضاً توسيع دائرة نفوذه في أفريقيا. الطرف الذي تأخّر عن ركوب قطار هذا النمط الجديد من الدبلوماسية الشديدة السيولة، هو الغرب.

■ استفادة خصوم الولايات المتحدة من إصرارها على سياسة الاستقطاب والعسكرة لا تلغي حقيقة وجودها، ولا التبعات الناجمة عنها بالنسبة إلى بقيّة شعوب المعمورة. كيف ترون مستقبل هذه السياسة؟

- القادة الأميركيون مقتنعون بأن تخلّيهم عن هذه السياسات سيضعف موقعهم دولياً وداخلياً، ويحملهم على تبنّي دبلوماسية أكثر تواضعاً لا يريدونها. لدى هؤلاء حالياً هدفان متناقضان. هناك، من جهة، التزامهم الذي لم يتزعزع بثقافتهم الخلاصيّة، وهي الأساس النظري للزعامة العالمية الأميركية. لكن، ومن جهة أخرى، تشهد الولايات المتحدة تصاعداً سريعاً وقويّاً لتيّار انعزالي وحمائي، استقطب قطاعاً عظيماً من الطبقات الوسطى التي خاب ظنّها بالعولمة، لأن خسائرها كانت أكبر من مكاسبها بالنسبة إليه. هي أضحت مترّدة إنْ لم تكن معارضة للتدخّلات الخارجية، وهو ما اتّضح خلال الانسحاب من العراق، ورفض التدخّل في سوريا، ومن ثمّ الخروج من أفغانستان. بايدن يَعتمد سياسة توازن بين دعم كبير لأوكرانيا، والإعلان المتكرّر عن رفض أيّ تورّط في النزاع. وقد كشفت الجلسات المتتالية لمحاولة انتخاب رئيس لمجلس النوّاب الأميركي، عن وجود تيّار جمهوري يؤيّد خفْض الدعم لأوكرانيا. هل سنرى، رغماً عن كل ذلك، إحياءً لسياسة التدخّل الخارجي في الأشهر القادمة؟ لِننتظر ونرَ.

الحدث

«غزوة برازيليا» تخيّب بولسنارو: داسيلفا ماضٍ... بقوّة أكبر

على عكس ما تطلّع إليه جايير بولسنارو، جاءت «غزوة برازيليا» التي قادها أنصاره لتُعزّز موقف خصمه، لويس إناسيو لولا داسيلفا، داخلياً وخارجياً، بعدما حاز الأخير تضامناً واسعاً معه في وجه ما بدا أنها إرهاصات لمحاولة انقلابية على نتائج الانتخابات التي أعادت الزعيم «العمّالي» إلى سدّة الرئاسة. وإذ يبدو أن السلطة القضائية ستعمد إلى تضييق الخناق على عدد من مسؤولي الصفّ الأوّل في تيّار الرئيس السابق درءاً للخطر الذي بات يتهدّد أمن البلاد، فإن داسيلفا سيجد في تمكّنه من تجاوز القطوع الأوّل بعد تسلّمه منصبه رسمياً، حافزاً للتعامل مع تحدّيات داخلية وخارجية كثيرة تنتظره، واضعاً في حُسبانه أن الصراعات الدولية الحيادية باتت تفرض على البرازيل رسْم سياسات دقيقة تتيح لها التحرّك في المساحات الوسطية

جاءت «غزوة برازيليا» لتُعزّز موقف داسيلفا، الذي ظهر كزعيم وطني تلتفّ حوله معظم القطاعات السياسية والشعبية (أ ف ب)

علي فرحات

توالى مسلسل الإخفاقات «البولسنارية» في البرازيل، إثر فوز تحالف اليسار ويمين الوسط بقيادة الرئيس لويس إيناسيو لولا داسيلفا، على تكتّل اليمين المتطرّف وحلفائه بقيادة جايير بولسنارو. ولم يفلح عدم الاعتراف بالنتيجة الانتخابية، ورفض تسليم الوشاح الرئاسي، في الانتقاص من شرعية داسيلفا وحكومته الجديدة التي لاقت احتضاناً داخلياً وازناً ودعماً خارجياً غير مسبوق. ولذا، لجأ تيّار بولسنارو إلى إطلاق «غزوة برازيليا» عصر يوم الأحد الفائت، متسبّباً بتحطيم مقتنيات القصر الرئاسي والكونغرس ومقرّ المحكمة العليا. وأسهم قرار الهجوم على المؤسّسات الحكومية من قِبَل المتظاهرين المؤيّدين للرئيس السابق، في إيضاح خريطة البرازيل السياسية المستجدّة، حيث الصراع لا يدور بين يمين ويسار، ولا بين موالاة ومعارضة، بل بين مشروع وطني شامل وفكر متطرّف مستحدَث نجح في استمالة نصف البرازيليين في لحظة سياسية شديدة الضبابية.

وعلى الرغم من تنصّل بولسنارو المقيم في الولايات المتحدة من «الغزوة»، إلّا أن التحقيقات الأوّلية التي بدأت فور إنهاء الهجوم التخريبي، تشي بنيّة تضييق الخناق على عدد من مسؤولي الصفّ الأوّل في تيّار الرئيس السابق، وعلى رأسهم رجال أعمال موّلوا نقل المتظاهرين إلى العاصمة. وأظهرت الإجراءات الاستباقية التي اتّخذها القاضي في المحكمة العليا، اليشندري دي مورايس، حزْم الإدارة القضائية في متابعة هذا الملفّ حتى نهايته، والتعاطي معه بجدّية لإنهاء المخاطر التي باتت تهدّد أمن البلاد. وتمثّل أوّل القرارات في هذا السياق، في تجميد عمل حاكم برازيليا، إيبانيز روشا، لمدّة تسعين يوماً، في انتظار نتائج التحقيقات التي تحوم حوله مع عدد من أعضاء حكومته، وعلى رأسهم وزير الأمن المحلّي، أندرسون توريس، الذي قاد حملة التطمينات للمسؤولين بشأن سلميّة التظاهرة ومواكبتها أمنياً.

واكدت مصادر سياسية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن التحقيقات ستتبع منهجية شفّافة وسريعة، وستطال كلّ مَن ساهم في أحداث برازيليا، متحدّثة عن تكشّف خيوط منطقية تربط بولسنارو بعملية الاقتحام التي انتهت باعتقال مئات المتورّطين، بالإضافة إلى أن مسار الانقلاب على المؤسّسات الدستورية ليس وليد الأيام الأخيرة، بل هو مسار بدأه الرئيس السابق ونجاله منذ أشهر، بعد التهديد بدخول المحكمة العليا وتعطيل البرلمان والكونغرس. كما جاء الصمت «البولساناري» على كلّ الاحتجاجات وقطع الطرقات العاقة، كإشارات تأييد، آخرها التزام السكوت مدّة سبع ساعات إثر «غزوة برازيليا»، أي بعد انتهاء مفعول الاقتحام وافتضاح فشل المشروع الانقلابي، وبالتالي، فإن تنصّل بولسنارو ممّا حدث عبر تغريدة ملتبسة مليئة بالمغالطات، بدا عديم القيمة.

في المحصّلة، جاءت «غزوة برازيليا» لتُعزّز موقف داسيلفا، الذي ظهر كزعيم وطني تلتفّ حوله معظم القطاعات السياسية والشعبية. فالرئيس الذي كان في جولة لتفقّد الأضرار الناجمة عن الفيضانات في ساو باولو، عاد إلى العاصمة بعد إعلانه توقيع مرسوم للتدخّل العسكري لمدّة شهر، واصفاً الأحداث بـ«الدموية والبربرية»، متوعّداً بـ«الحساب القريب لكلّ المتورّطين». كذلك، زار داسيلفا مبنى المحكمة العليا برفقة وزراء وعدد من قضاة المحكمة، ودعا إلى اجتماعات مع حكّام الولايات وقادة البرلمان والكونغرس للأخذ بزمام المبادرة وقطع الطريق أمام مَن يريدون العبث بأمن البلاد.

أمّا «حزب العمال» البرازيلي فاعتبر أن الهجوم التخريبي ما كان ليحصل لولا تقاعس الجهات المحلّية في برازيليا، وعلى رأسها الحاكم إيبانيز روشا، خصوصاً مع توفّر معلومات أمنية تشي بوجود مخطّطات لإثارة الفوضى، وهذا ما كشفَتْه التعزيزات غير المسبوقة التي واكبت حفل التنصيب في الأوّل من الشهر الجاري. وبالتالي، فإن إخلاء الجوّ للمتظاهرين من دون احتراز أمني في ظلّ تلك المعلومات، يُعتبر «عملاً مشبوهاً». وعليه، دعا الحزب إلى «محاسبة كلّ المتورّطين، وإزالة الاعتصامات الثابتة من أمام الثكنات العسكرية في معظم الولايات البرازيلية».

هكذا، تمكّن داسيلفا من تخطّي الامتحان الثاني خلال بضعة أيام فقط من تقلّده المنصب الرئاسي. وكان الزعيم «العمّالي» أصرّ على استلامه الوشاح الرئاسي من عاملة نظافة وعدد من الممثّلين عن القطاعات الشعبية، في ردّ قاسٍ على تغيّب بولسنارو وتمنّعه عن

> سيسعى داسيلفا إلى إعادة لمّ الشمل اللاتيني، وتفعيل منظّمتَي «ميركوسور» و«أناسور»

تسليمه الرئاسة بحسب البروتوكول البرازيلي. كما استطاع تشكيل حكومة موسّعة تضمّ 37 وزيراً من 13 حزباً، من بينهم 11 امرأة تقلّدْن مناصب وازنة، أبرزهنّ المرشّحة الرئاسية السابقة، سيموني تابت، التي تولّت وزارة التخطيط، والناشطة البيئية الشهيرة، مارينا سيلفا، التي شغلت وزارة البيئة، بالإضافة إلى الباحثة الطبّية في أهمّ المختبرات البرازيلية، نيسيا تريندادي، كوزيرة للصحّة. وجاءت القرارات الأولى للرئيس داسيلفا لتُترجم سريعاً جانباً من وعوده الانتخابية، وأهمّها توقيع مراسيم إلغاء الضريبة عن النفط والغاز في السوق الداخلي، ورفْع الحدّ الأدنى للأجور بنسبة 20 في المئة، ومنْح العوائل الفقيرة إعانة عائلية بقيمة 600 ريال برازيلي (120 دولار أميركي)، وتجميد منْح رُخص السلاح، وتجريم قطْع الأشجار في الأمازون، ومنْح ميزانية خاصة لحماية الغابة، وإعادة العلاقات مع فنزويلا، وغيرها من القرارات التي أراحت الداخل البرازيلي.

أمّا على المستوى الخارجي، فقد وعد داسيلفا بإعادة البرازيل إلى الساحة الدولية، وفتْح بلاده أمام الاستثمارات الأجنبية، في وقت سارعت فيه واشنطن إلى مدّ اليد له، تمهيداً لتطوير العلاقات بين الطرفَين. كذلك، أكد الرئيس «العمّالي»، الوفد الفلسطيني الذي ترأسه وزير الخارجية رياض المالكي إلى حفل التنصيب، أن البرازيل ستظلّ داعمة للقضية الفلسطينية، مُعلناً نهاية الحقبة السوداء التي دعمت فيها بلاده الاحتلال الإسرائيلي. وتحدّث الوزير الفلسطيني، إلى «الأخبار»، عن اللقاء الذي جمعه بدا سيلفا، ناقلاً عن الأخير تأكيده أن قدرات البرازيل ستكون في خدمة الحق الفلسطيني، وأن برازيليا لن تتردّد في التنديد بالجرائم الإسرائيلية والتعدّيات على الحقوق الفلسطينية. وإذ يدرك الرئيس أنه يواجه مرحلة مليئة بالتحدّيات الداخلية والخارجية، فهو يعتقد أن الصراعات الدولية المباشرة باتت تفرض على البرازيل رسْم سياسات دقيقة تتيح لها التحرّك في المساحات الوسطية، على أن تكون «المصلحة العليا للشعب» هي الفيصل في تحديد التحالفات. وعلى مستوى الإقليم، سيسعى داسيلفا إلى إعادة لمّ الشمل اللاتيني، وتفعيل منظّمتَي «ميركوسور» و«أناسور»، لكن التحدّي الأكبر يكمن في إنهاء حالة التمرّد الداخلية، التي وإنْ مُرّمت هذه المرّة، فلا يعني ذلك أبداً أن نوايا التخريب لديها باتت خارج الحساب.

تكرار ردحيء لـ«غزوة الكابيتول»: «البولسوناريسمو» في عين الغضب

سعيد محمّد

تسابقت القوى الدولية إلى إدانة اقتحام مُثيري الشغب، المؤيّدين للرئيس البرازيلي السابق، جايير بولسونارو، لمجمّع السلطات في العاصمة برازيليا، وأكدت جميعها تأييدها لحكومة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، والعملية الديموقراطية في الجمهورية. ووصف الرئيس الأميركي، جو بايدن، الهجوم بأنه «عمل شائن»، معرباً عن ثقته في قدرة «الديموقراطية البرازيلية على تجاوُز العنف والتطرّف». وكتب بايدن على صفحته في «تويتر» أنه «يتطلّع إلى مواصلة العمل مع لولا». وكذلك فعل رؤساء المكسيك وفنزويلا وكوبا وتشيلي وكولومبيا والأرجنتين وكوستاريكا وفرنسا، ورؤساء وزراء الهند وإيطاليا وإسبانيا، ووزراء خارجية البرتغال والمملكة المتحدة والأمين العام لـ«منظّمة الدول الأميركية» لويس ألماغرو، ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، ورئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، الذين توافقوا جميعاً على دعم الشرعية البرازيلية التي أفرزتْها الانتخابات.

وكانت الشرطة البرازيلية قد استعادت السيطرة على المجمّع، واعتقلت عدّة مئات من أنصار بولسونارو، بعدما اقتحم هؤلاء المقارّ الرمزية للسلطات الثلاث، في تكرار رديء لغزو مبنى «الكابيتول» الأميركي قبل عامَين من قِبَل أنصار الرئيس السابق، دونالد ترامب. ودعا المقتحمون، الذين ارتدوا ألوان العلم البرازيلي وغطّى العديد منهم وجوههم بالأقنعة، الجيش إلى تنفيذ انقلاب عسكري، مطالبين بإلغاء فوز داسيلفا وإرساله إلى السجن. ولم يكن أيّ من المقرّات مأهولاً وقت الاقتحام، لكن مشاهد نُقلت على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت حرّاس المجمّع وهم يحاولون عبثاً مواجهة المتظاهرين بقنابل الصوت والرذاذ الحارق، قبل أن يتمكّن الأخيرون من اقتحام الحواجز والوصول إلى المقرّات ذات الطراز المعماري الحديث المميّز، ومن ثمّ تحطيم الأثاث والعبث بالملفّات والأوراق الرسمية التي تناثرت على الأرض. ولاحقاً، حضرت تعزيزات من قوات الشرطة، واستعادت السيطرة على المكان، فيما انسحب المحتجّون نحو الشارع الرئيس للعاصمة برازيليا، ليعمّ الهدوء بعد سدول الليل. وتباينت تقييمات المراقبين للحادثة، إذ اعتبرها البعض دلالة إفلاس «البولسوناريسمو»، لكنها أثارت أيضاً شكوكاً حول دور الأجهزة الأمنية وقدرتها على حفظ النظام في أكبر دول أميركا الجنوبية، كما وضعت دا سيلفا الذي تولّى منصب الرئاسة قبل عشرة أيام تحت ضغوط لاتّخاذ مواقف حاسمة ضدّ المتطرفين.

تكشف حادثة الاقتحام حجم التحدّيات التي يواجهها الرئيس اليساري (أ ف ب)

وسيكون وزير الدفاع الجديد، خوسيه موسيو مونتيرو، بالتحديد، في الصدّ عن فالديماري كوستا نيتو، رئيس «الحزب الليبرالي» الذي ينتمي إليه الرئيس السابق، قوله إن مثيري الشغب «لا يمثّلون» بولسونارو، الذي يحظى بتأييد قطاعات واسعة من البرازيليين المحافظين، وطالما دعم ضمنياً أنصاره المتطرّفين الذين يقطعون بالشاحنات الطرق السريعة، وعطّلوا طريق المطار الرئيسي في البلاد، وسمح لهم بالتجمّع والاحتجاج المستمرّ أمام قواعد الجيش خلال الأيام الأخيرة قبل نهاية ولايته.

من جهتهم، دان رموز النظام البرازيلي البارزون الواقعة. واعتبر رودريغو باتشيكو، رئيس مجلس الشيوخ، أن «هذه الأعمال المعادية للديموقراطية يجب أن تواجَه بشكل عاجل بكلّ صرامة القانون»، فيما تعهّدت روزا ويبر، رئيس قضاة المحكمة العليا، بأن «الإرهابيين سيحاكَمون على النحو اللازم، ويعاقَبون بما يستحقّون». وأكد فلافيو دينو، وزير العدل والأمن العام الجديد، بدوره، أن «هذه المحاولة السخيفة لفرض الإرادة بالقوة لن تسود». لكن أقوى الإدانات جاء من جليسي هوفمان، رئيسة حزب «العمال» الذي يتزعّمه الرئيس، والتي اتّهمت السلطات في المنطقة الاتحادية، وتحديداً المحافظ ونائبه لشؤون الأمن، بالفشل في اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين المقرّات الحكومية بينما كانت تعلم بحضور الآلاف من «البولسونارويين» بالباصات إلى المنطقة. كذلك، أعلن إيبانيز روشا، حاكم برازيليا المحسوب على بولسونارو، أن سكرتيره المسؤول عن الأمن، أندرسون توريس، قد تمّ فصله من عمله، تجنّباً في ما يبدو لتحمّل المسؤولية القانونية، فيما عُلم أن المدّعي العام البرازيلي قد أصدر بالفعل مذكّرة اعتقال بحقّ توريس. وتكشف حادثة الاقتحام حجم التحدّيات التي يواجهها الرئيس اليساري، بعد أن نجح سلفه الشعبوي في بناء حركة سياسية يمينية مستدامة ذات تأييد عريض، تمزج بين البُعد الطبقي والعرقي والمحافظة الثقافية والقومية الفاشيستية الطابع. وحظي نظام بولسونارو دائماً بتأييد البرجوازيين ورجال الأعمال وكبار مالكي المصالح الزراعية، ومنسوبي الطبقة الوسطى من سكّان المناطق الحضرية ولا سيما في الجنوب الشرقي الأكثر تقدّماً، فضلاً عن الأصوليين المسيحيين المحافظين من أتباع الكنائس الإنجيلية. كما زرع أنصاره في مختلف مفاصل الدولة والجيش والشرطة، فيما يشكّل حزبه اليوم أكبر كتلة في الكونغرس البرازيلي. ولا شك في أن هذه الـ«بولسوناريسمو» لديها الآن من قوّة الاستمرار والمال والنفوذ داخل المؤسّسات السياسية والعسكرية، ما يمكّنها من إعاقة خطط العهد الجديد. على أن حادثة الأحد قد تقوّي موقف داسيلفا الذي أظهر، أقلّه في تشكيل فريقه الحكومي، عزمه على قبول التحدي. ويضمّ هذا الفريق خمسة من البرازيليين السود، ووزيرين من السكّان الأصليين، في تباين تام مع الإدارة السابقة، التي كان يهيمن عليها رجال بيض وجنرالات الجيش. كما تجاهل الرئيس ضغوطات الأسواق المالية وسلّم حقيبة المالية إلى فرناندو حداد، الأستاذ الجامعي الماركسي المخضرم، وكلّف الدبلوماسي القديم، ماورو فييرا، بحقيبة الخارجيّة - التي كان تسلّمها أيضاً في عهد الرئيسة السابقة ديلما روسيف، تلميذة داسيلفا -، والمفكّر والمحامي الأسود اللامع، سيلفيو أميدا، بحقيبة حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التوقّعات بخطاب تصالحي لدى تنصيبه رئيساً، إلّا أن دا سيلفا شنّ هجوماً لاذعاً على إدارة سلفه، التي قال إنها تسبّبت بـ«دمار وطني شامل»، وتحدّث عن الحاجة إلى «إعادة بناء» للدولة، واعداً بأن «أوّل تحرّك له سيكون إنقاذ 33 مليون شخص من الجوع و100 مليون شخص من الفقر». على أن الرئيس الذي أتى بأصوات الفئات الفقيرة والطبقات العاملة والأقلّيات وقطاعات من المثقّفين المعادين للفاشيستية، لا يمتلك بالطبع أوراقاً سحرية لعكس حال التردّي الاقتصادي والاجتماعي التي تعانيها البلاد تاريخياً، وتفاقمت في العقد الأخير في صورة مشاكل بنيوية، وافتقاد للعدالة الاجتماعية بشكل فادح، وافتقار لدى أجهزة الدولة إلى الكفاءة بشكل مزمن، واستشراء للفساد في قلب المؤسّسات. وما لم يحسم الزعيم «العمّالي» معركته مع «البولسونارويين» سريعاً، فمن المحتّم أن تمرّ الأربع سنوات - فترة الرئاسة - من دون إنجاز الكثير، ولذا فإن حادثة الاقتحام قد تكون فرصة ذهبيّة وذريعة مناسبة لعمل اللازم.

تقرير

صراعٌ صلاحيات مع «المفتّش العام» بن غفير يستعجل التهام «الشرطة»

بعد أسبوع ونصف أسبوع من تنصيب حكومة بنيامين نتنياهو، زار إيتمار بن غفير المقرّ القُطري للشرطة الإسرائيلية، حيث التقى بالمفتّش العام للجهاز، يعكوف (كوبي) شبتاي، ونائبه ديفيد بيتان. زيارةٌ بدت أقرب إلى خطوة جديدة على طريق سعيه لإحكام السيطرة على الشرطة، والذي كان أشعل سلسلة مشادّات وخلافات بين شبتاي والوزير الجديد، محورها الصلاحيات الواسعة التي اقتُطعت من الأوّل لتُمنح للأخير، في أعقاب استحداث وزارة «الأمن القومي»

بيروت حمود

يبدو وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي الجديد، إيتمار بن غفير، عازماً على إجراء تغييرات جوهرية وعميقة في أسرع وقت ممكن، مستغلّاً كلّ تطوّر على الساحتَين الإسرائيلية والفلسطينية لتنفيذ وعوده التي أطلقها خلال حملته الانتخابية. وفي هذا الإطار، أتت زيارته الأولى للمقرّ الرئيس للشرطة أمس، ضمن مخطّطه الرامي إلى إحكام السيطرة على ذلك الجهاز، خصوصاً أنها أعقبت سلسلة من الخلافات بينه وبين القائد العام للشرطة (المفتّش) يعكوف شبتاي، وأحدثها على خلفية إحجام الأخير عن تنفيذ تعليماته بمنع الاحتفالات التي أقامها فلسطينيون في قرية عارة، خلال استقبال عميد الأسرى الفلسطينيين، كريم يونس، الذي تحرّر من السجون الإسرائيلية قبل أيام بعد قضائه 40 عاماً فيها. وفي أثناء زيارته، قال بن غفير أمام شبتاي: «صحيح، كان هناك وزراء قبلي، وأنا لا أبدأ من الصفر... ولكن ثمّة تغييرات جوهرية يجب تنفيذها. جهاز الشرطة قوي اليوم، ولكنه يجب أن يصبح أقوى». وشدّد على أهمّية «زيادة أجور الشرطيين»، واعداً بأنه «سيدفع بذلك من خلال وزارة المالية». وكانت مواجهات كلامية حامية اندلعت بين الرجلَين قُبيل تولّي بن غفير منصبه الجديد؛ إذ اعتبر الضباط بيد الوزير. فالأخير هو مَن يوافق على كلّ تعيين في شرطة إسرائيل. من الصعب بالنسبة إليّ أن أفهم الادّعاءات القائلة بأن الوزير محض ختم مطّاطي».

وفي أعقاب الجلسة التي عقدتْها في حينه لجنة مؤقّتة لتعيين بن غفير في المنصب الوزاري المستحدَث، وعد الأخير بإقالة المفتّش من منصبه لدى تسلّمه حقيبة «الأمن القومي»، مضيفاً أنه «حتى اليوم، لم أواجه وضعاً يتمّ فيه تجاهل مشكلة. كانت هناك انتقادات عملية وبنّاءة في السابق، ولكن لم يسبق أن طلب وزير تنفيذ سياسته، من دون أن يوضح ماهيّتها وهدفها». وأوضح أن «اقتراح القانون (الذي بموجبه أصبح بن غفير وزيراً للأمن القومي الداخلي)، لا يحدّد أو يوضح ما يُسمح به وما لا يُسمح به والذي يمكنه فعله بعد سَنّ القانون. اليوم، أيضاً هناك صلاحيات واسعة للوزير لقيادة الشرطة». وردّاً على ذلك، توجّه بن غفير إلى شبتاي مقاطِعاً إيّاه

> وعد بن غفير بإقالة مفتّش الشرطة من منصبه، لكنه تراجع عن تهديده بعد أيام قليلة

بغضب: «ولكن لا توجد سياسة. أنت فقط مَن يرى ذلك». ليردّ عليه المفتّش بأن «أيّ وزير للأمن الداخلي كان يأتي بسياسته لتطبيقها في الوزارة، حيث تحديد الأولويات بيد الوزير، الميزانية بيد الوزير، الصلاحيات لتحديد تركيبة الشرطة وتعيين الضباط بيد الوزير. فالأخير هو مَن يوافق على كلّ تعيين في شرطة إسرائيل. من الصعب بالنسبة إليّ أن أفهم الادّعاءات القائلة بأن الوزير محض ختم مطّاطي».

وفي أعقاب الجلسة التي عقدتْها في حينه لجنة مؤقّتة لتعيين بن غفير في المنصب الوزاري المستحدَث، وعد الأخير بإقالة المفتّش من منصبه لدى تسلّمه حقيبة «الأمن القومي»، معالجتها»، مضيفاً أنه «حتى اليوم، لم أواجه وضعاً يتمّ فيه تجاهل المشكلة. كانت هناك انتقادات عملية وبنّاءة في السابق، ولكن لم يسبق أن طلب وزير تنفيذ سياسته، من دون أن يوضح ماهيّتها وهدفها». وأوضح أن «اقتراح القانون (الذي بموجبه أصبح بن غفير وزيراً للأمن القومي الداخلي)، لا يحدّد أو يوضح ما يُسمح به وما لا يُسمح به والذي يمكنه فعله بعد سَنّ القانون. اليوم، أيضاً هناك صلاحيات واسعة للوزير لقيادة الشرطة». وردّاً على ذلك، توجّه بن غفير إلى شبتاي مقاطِعاً إيّاه

> وعد بن غفير بإقالة مفتّش الشرطة من منصبه، لكنه تراجع عن تهديده بعد أيام قليلة

بغضب: «ولكن لا توجد سياسة. أنت فقط مَن يرى ذلك». ليردّ عليه المفتّش بأن «أيّ وزير للأمن الداخلي كان يأتي بسياسته لتطبيقها في الوزارة، حيث تحديد الأولويات بيد الوزير، الميزانية بيد الوزير، الصلاحيات لتحديد تركيبة الشرطة وتعيين الضباط بيد الوزير. فالأخير هو مَن يوافق على كلّ تعيين في شرطة إسرائيل. من الصعب بالنسبة إليّ أن أفهم الادّعاءات القائلة بأن الوزير محض ختم مطّاطي».

وفي أعقاب الجلسة التي عقدتْها في حينه لجنة مؤقّتة لتعيين بن غفير في المنصب الوزاري المستحدَث، وعد بن غفير بإقالة مفتّش الشرطة من منصبه، لكنه تراجع عن تهديده بعد أيام قليلة، قائلاً: «لن أطلق النار على شبتاي». وفي المقابل، أصدر الأخير، أمس، أوامر لقادة جهاز الشرطة، تقضي بمنع رفْع العلم الفلسطيني في الحيّز العام، تنفيذاً لأوامر بن غفير الذي اعتبر أن «رفع الأعلام الفلسطينية أو التلويح بها يعبّر عن دعم لمنظّمة إرهابية وتحريض ضدّ دولة إسرائيل». وطبقاً لِما ذكرته صحيفة «هآرتس»، فإن سبب تلك الأوامر مرتبط برفع الأعلام الفلسطينية خلال احتفالات بلدة عارة بتحرّر يونس. على أن المفارقة هو أنه حتى الآن، وبغضّ النظر عن طرح مشاريع قوانين سابقة، ليس ثمّة في إسرائيل قانون يحظر رفْع العلم الفلسطيني. وبالتالي، فإن ما حصل عملياً، كما أوضحتْه «القناة 12» الإسرائيلية، هو أن بن غفير، وبموجب الصلاحيات الواسعة التي يملكها كوزير لـ«الأمن القومي»، ومن ضمنها توجيه تعليمات مباشرة إلى المفتّش وتحديد أولويات جهاز الشرطة، استدعى شبتاي إلى مكتبه لعقد جلسة «استيضاح» معه عقب تنظيم الاحتفالات المُشار إليها، والتي خالفت تعليمات بن غفير بمنعها. غير أن الإجابات التي تلقّاها الوزير من المفتّش «لم تكن مقبولة»، وفق ما نقلت القناة عن مقرّبين من الأوّل، وهو ما دفعه إلى الإيعاز بفتح تحقيق داخلي في الشرطة، على اعتبار أن «أحداثاً كهذه لا يمكن أن تُقام في بيتنا (في فلسطين المحتلة عام 1948)».

من جهتها، بيّنت صحيفة «هآرتس» أن الشرطة كانت تعتزم اقتحام مراسم استقبال يونس، واعتقال أشخاص بشبهة «التحريض وانتهاك قانون الإرهاب»، غير أن «النيابة العامة أكدت أن فعاليات استقبال يونس ليست مخالفة قانونية»، على اعتبار أنها جرت في أرض خاصة بالعائلة. وطبقاً لـ«هآرتس»، فإن منْع رفْع الأعلام الفلسطينية إنّما هو - بموجب اللوائح الشرطية - بيد المفتش العام للشرطة، الذي يعمد إلى ممارسة هذه السلطة في حال استخدام العلم لـ«التحريض على الإخلال بالأمن». وفي حين أن هذا القرار تُرك في السابق لقادة المناطق الذين يقدّرون، وفقاً للظروف الموضوعية، ما إن كان يُسمح برفع العلَم أو لا، فقد أصدر بن غفير تعليمات جديدة بالسماح لـ«كلّ ضابط في الشرطة مهما كانت رتبته، بإزالة الأعلام الفلسطينية أثناء مناوبته»، إضافة إلى «منْع رفعها في الأماكن العامة».

حتى الآن، ليس لغة في إسرائيل قانون يحظر رفع العلم الفلسطيني (أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

5 | 11 | 12 | 14 | 28 | 41 | 42

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2073 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 5 - 11 - 12 - 14 - 28 - 41

الرقم الإضافي: 42

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 225,612,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 10 شبكات
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 22,561,200 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 225,612,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 1,122 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 201,080 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 590,144,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 18,442 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,573,677,150 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2073 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 24873

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
- قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4873.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 873.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 73.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1295 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 211
- يومية أربعة: 0428
- يومية خمسة: 08561

استراحة

كلمات متقاطعة 4215

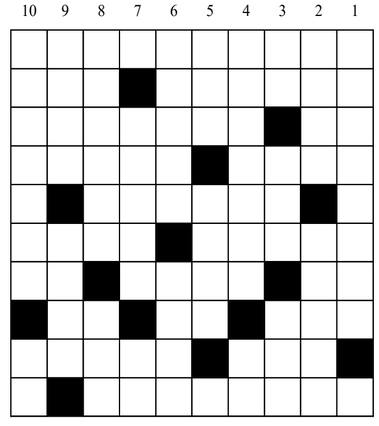

أفقيا

1- من الحلويات العربية – 2- بحار ومستكشف برتغالي نال الهوية الاسبانية – من الحيوانات – 3- مقياس أرضي – عاصمة مملكة غواتيمالا قديماً – 4- عائلة رسام اسباني راحل – صفة نقل الصورة بشكل حسّي ودقيق – 5- من القواميس العربية – 6- حديدة في مؤخرة حذاء الفارس – الاسم الأول لأحد متصرفي جبل لبنان – 7- نوتة موسيقية – كذاب – ورك – 8- يبذر الأرض – وشى – للتافف – 9- من الألقاب الغربية – بحر تركي – 10- شاعر ومقدم برامج لبناني

عمودياً

1- ممثل مصري راحل – 2- من مؤلفات الشاعر سعيد عقل – ماركة سيارات – 3- جرح رأسه – حرف هجاء – فم – 4- الوجع – غير ناضج من اللحم – 5- صار رقيقاً ناعم الملمس – حلاّق – 6- عامان – جعله ملكاً للدولة – 7- يلعبون – حرف جر – 8- دولة أفريقية – غير متعلم – 9- يغطس في الماء – مصيف لبناني في قضاء عاليه – 10- مجلة لبنانية – متشابهان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كابري – حمام – 2- ادنبره – صلح – 3- زوج – كندرجي – 4- أنوب – دف – حط – 5- بيليه – لموا – 6- لس – ارب – حدل – 7- ان – ودج – 8- نفّز – رق – وضح – 9- كفوري – أبدي – 10- الفراولة

عمودياً

1- كازابلانكا – 2- ادوتيس – قفل – 3- بنجول – ازوف – 4- رب – بيان – ر ر – 5- يرك – هر – ريا – 6- هند – بوق – 7- دفل – ال – 8- مصر – محجوبة – 9- الجحود – ضد – 10- محيط المحيط

sudoku 4215

	9							
6		8	3		9	7		
			7			8		
3	8	6	5		2			
			1	3	6	8		
			4			5		
	4				7	3		
5		9	8	6	3	4		
7						1	9	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4214

7	1	3	4	6	9	2	5	8
4	6	9	8	2	5	1	3	7
2	5	8	1	3	7	4	6	9
9	4	1	2	5	3	7	8	6
3	2	5	7	8	6	9	1	4
6	8	7	9	1	4	3	2	5
1	3	4	5	9	8	6	7	2
5	9	2	6	7	1	8	4	3
8	7	6	3	4	2	5	9	1

مشاهير 4215

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم فيزيولوجيا بريطاني (1886-1977) حصل على جائزة نوبل. من مؤسسي الفيزياء الحيوية

1+3+5+7+6 = أولاد الأسد ■ 8+9+10+11 = صوت الحمام ■ 2+4 = سقي

حل الشبكة الماضية: **مهدي بازركان**

إعداد **نعوم مسعود**

قضية

توافقات أفريقية موسّعة: «تقسيم عمل» برعاية أميركية

محمد عبد الكريم أحمد

يشهد إقليم القرن الأفريقي أسوأ موجة جفاف خلال جيلَين كاملَين، تتهدّد حياة أكثر من 20 مليون نسَمة في الأشهر المقبلة، على امتداد العديد من دوله، وفي مقدّمتها الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا. غير أن التطوّرات السياسية الراهنة تؤشّر إلى خفْض واضح في ديناميات الصراعات البيْنية في الإقليم، لصالح مقاربة توافقية تتّضح أكثر ما تتّضح في التقارب الإثيوبي - الصومالي الأخير في الملفّات الأمنية والاقتصادية بداية، وكذلك في التزام أسمرا بإعادة دفعة من الجنود الصوماليين الذين كانوا يتدرّبون لديها إلى بلادهم بعد اتّهامات متكرّرة من سياسيين صوماليين لنظام أسياس أفورقي باحتجازهم، فضلاً عن الزخم الذي تولّده أنشطة بعض الشركات الدولية والإقليمية في الإقليم، وفق تفاهمات سابقة بين دُوَله. ويتقاطع مع ما تَقدّم، الدورُ البارز والنشط للرئيس الكيني الجديد، وليام روتو، الوثيق الصلة بالولايات المتّحدة، والذي أطلق العنان لوساطاته في العديد من ملفّات الأزمات الأفريقية التي تهتمّ بها واشنطن.

كينيا «فيْس» السياسة الأميركية

كشف روتو (حتى قبْل فوزه بمنصبه منتصف أيلول الفائت) عن جنوحه إلى استعادة موقع بلاده «الخاص» بالنسبة إلى واشنطن، كبوّابة اقتصادية وسياسية للقارّة الأفريقية ككلّ، وإقليم شرق أفريقيا الكبير على وجه الخصوص. وشكّل ملفّ تعزيز العلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة، وإقامة علاقات جديدة وشراكات استراتيجية مع المستثمرين الأميركيين، واحدة من أبرز أولويات روتو بعد تقلّده رئاسة البلاد، المصنّفة ضمن الديموقراطيات المستقرّة القليلة في أفريقيا، وزيارته التي تلت ذلك مباشرة لنيويورك لحضور أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استضافتْه «غرفة التجارة الأميركية» في مائدة مستديرة رفيعة المستوى. وعزّزت مشاركة روتو في القمّة الأميركية - الأفريقية دوره في تيسير أجندة واشنطن في الإقليم، خصوصاً لناحية التوسّط في أزمتَي إقليم التيغراي الإثيوبي والصراع الرواندي - الكونغولي في المناطق الشرقية في الكونغو الديموقراطية. كذلك، لعبت كينيا دوراً أكبر في خُطط واشنطن لما يُسمّى «مواجهة الإرهاب» في القرن الأفريقي، وخصوصاً في الصومال، الأمر الذي يتّضح في الاجتماعات الميدانية والتنسيقية المتكرّرة بين وزيرَي الدفاع والمسؤولين الأمنيين الكينيين والصوماليين (كان آخرها في 25 كانون الأوّل بزيارة كلّ من وزير الدفاع ونائب قائد قوّات الدفاع الكينيّين، للقوّات الكينية العاملة في منطقة ميناء قسمايو جنوبي الصومال). كما مثّل اتّفاق الرئيسَين، روتو وشيخ محمود، على إعادة فتْح جميع المعابر البرّية الرئيسة على حدود بلديهما عقب مفاوضات مكثّفة بينهما اختُتمت أواخر 2022، تغيّراً كبيراً في سياسات كينيا الأمنية، وإنْ كان يتّسق بالأساس مع تغيّرات السياسة الأميركية العسكرية في المنطقة منذ مطلع العام الفائت. وألمحت الإدارة الأميركية إلى احتمال شمول نيروبي في محطّات جولة الرئيس جو بايدن الأفريقية المقرّرة في عام 2023، والتي ستركّز بالأساس على محادثات تجارية جديدة مع عدد من أبرز حلفاء واشنطن، وفي مقدّمتهم كينيا في شرق أفريقيا. وهكذا، فإن اللقاءات المتكرّرة بين بايدن وروتو تعكس إلى

> **لفتت الحفاوة التي حظي بها رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، في القمّة الاميركية - الافريقية**

> حدّ كبير عودة كينيا القوية كنقطة ارتكاز أميركية في القرن الأفريقي على وجه الخصوص.

إثيوبيا والعودة إلى الملفّ السوداني

لفتت الحفاوة التي حظي بها رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، في القمّة الأميركية - الأفريقية، نظر المراقبين، ولا سيما أنها جاءت مباغتة بعد تقارير دولية ومحلّية عن استثناء الأول من التوجّه إلى واشنطن، «عقاباً» له على انتهاجه سياسات داخلية وخارجية «مارقة». ولربّما أمكن وضْع هذه الزيارة في واحد من سياقَين محدَّدين: إمّا سياسة «حافة الهاوية» الأميركية المألوفة في الإقليم منذ عقود، وما تقتضيه من فرض حُزمة خيارات على المعنيّين في مرحلة أخيرة؛ أو تغليب دبلوماسية ظلّ تستهدف تحقيق أكثر من هدف بغضّ النظر عن المواقف السياسية المعلَنة. وبرهن التقارب الإثيوبي - السوداني الذي تلا انتهاء أعمال قمّة واشنطن، التي لم يَحضرها رئيس «مجلس السيادة»، السوداني عبد الفتاح البرهان، ضمن قلّة من القادة الأفارقة الذين حُجبت عنهم الدعوة إليها، على إتاحة مساحة مشروطة لحركة أديس أبابا في مجالها الإقليمي التقليدي في السنوات الأخيرة. ولعلّ من دلائل هذا التقارب، اتّفاق الاستخبارات العسكرية في البلدَين (24 كانون الأول) على تعزيز التعاون ومشاركة المعلومات الأمنية «لصالح السلم والأمن» فيهما، في ما رأى محلّلون أنه يستهدف بالأساس مواجهة نموّ أنشطة الجماعات الإرهابية أو المسلّحة في المناطق الحدودية، في إطار أوسع من جهود أديس أبابا لاستعادة هيمنتها على حدودها مع السودان، ولا سيما القسم الواقع منها على امتداد إقليم التيغراي.

وعلى رغم تعثّر ملفّ ترسيم الحدود بين البلدَين، والذي كان نظام البرهان يراه أولوية سيادية في الأشهر الماضية، فإن ملفّ التعاون التنموي شهد اختراقاً لافتاً، ربّما هو الأبرز منذ سقوط حكومة عبدالله حمدوك قبل أكثر من عام، بانعقاد «اللجنة الفنّية المشتركة السودانية - الإثيوبية» لمناقشة دراسة جدوى لمشروع سكك حديدية للربط بين أديس أبابا وبورتسودان بطول 1522كم، يُعتبر من أهمّ محاور حركة إثيوبيا لخفض اعتمادها شبه التامّ على ميناء جيبوتي في تجارتها الخارجية. وجاء هذا التقارب فيما كانت القوى السياسية السودانية الموقّعة على «الاتفاق الإطاري» تستعدّ لإطلاق المرحلة الثانية من عملية هادفة إلى إقامة حكومة مدنية انتقالية، وهي العملية التي أعلنت أديس أبابا دعمها دعماً كاملاً، حيث رأت وزارة خارجيتها مطلع كانون الأوّل أن الاتفاق «خطوة هامّة نحو تكوين حكومة مدنية ستقود البلاد إلى انتخابات وطنية حرّة ونزيهة». ويؤشّر السلوك الإثيوبي الراهن إلى رجحان انخراط أديس أبابا في المرحلة الانتقالية في السودان بزَخم أكبر، والعودة التدريجية إلى دعم الأولى التقليدي للقوى المدنية السودانية، تعزيزاً لقدراتها التفاوضية في مواجهة نظام البرهان المدعوم مصرياً. ويأتي ذلك في ظلّ حديث مصادر إعلامية متنوّعة عن عودة إثيوبيا إلى مسار علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة، بعد تعيين الأخيرة إرفين جوزيه ماسينجا، الدبلوماسي البارز في الخارجية الأميركية ومستشار وزيرها لسنوات فائتة، سفيراً لها في أديس أبابا في أعقاب خلوّ المنصب قرابة العام.

أطلق العنان لوساطة نيروبي في العديد من ملفات الأزمات الأفريقية التي تهتمّ بها واشنطن

إريتريا والصومال: فضّ الاشتباك؟

بدأ الصومال، بعد منتصف كانون الأوّل، استعادة قوّاته التي سبق إرسالها إلى إريتريا للتدريب، إثر احتجاجات شهدتْها المدن الصومالية على خلفية اتّهامات للنظام الصومالي السابق بالتخادل، وترْك القوات «أسيرة» لنظام أسمرة. وكانت حكومة الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، الذي تولّى منصبه في أيار 2022، قد أكدت فقدان خمسة آلاف جندي في إريتريا، متعهّدة بإعادتهم «قريباً». وبالفعل، وصلت الدفعة الأولى من هؤلاء الجنود (الذين وردت تقارير متكرّرة عن مشاركتهم في القتال في حرب التيغراي الأخيرة إلى جانب عناصر إريترية وحكومية) إلى الصومال قبل نهاية الشهر الماضي، فيما يُتوقّع - بحسب تصريحات رسمية صومالية - انخراطهم في مواجهة «الجماعة المسلّحة المعروفة بالخوارج» (في إشارة إلى جماعة «الشباب» الإرهابية)، مع ملاحظة أنه قد تمّ تسكينهم في قاعدة لم يفصَح عنها ريثما يتمّ نشرهم. والشاهد من هذه الخطوة نجاح الضغوط الصومالية والأميركية على نظام أسياس أفورقي لإعادة الجنود الصوماليين (الذين وصلوا إلى إريتريا للمرّة الأولى في عام 2019 لتلقّي التدريب هناك وفي دول أخرى مثل تركيا)، فيما قد يؤشّر إلى اندماج إريتري إضافي في النظام الإقليمي الآخذ في التبلور حالياً، في ضوء محدِّدَين بارزَين وهما: صعود دور وليام روتو، واحتواء جموح النظام أبي أحمد أو ربّما إعادته إلى مساره المفترض قبل نحو خمسة أعوام. إضافة إلى ذلك، وعلى رغم تصاعد أعمال العنف في الصومال مطلع العام الجاري، فإن مقديشو تحدّثت (6 كانون الثاني) عن سعي جماعة «الشباب» لخوض «مفاضات مفتوحة» معها للمرّة الأولى، ما قد يؤشّر إلى متغيّر هامّ وحقيقي في ملفّ مواجهة الإرهاب، ودفعة كبيرة ستمثّلها عودة القوّات الصومالية من إريتريا على صعيد دعم الجيش وقوات الأمن الوطنيّين.

دبلوماسية الموانئ الإماراتية: احتكار سواحل الصومال؟

أفادت تقارير صومالية هامّة، نهاية الشهر الماضي، بأن شركة «موانئ دبي» تتابع بنهم واضح سياسات احتكارية لفرض هيمنتها على استثمارات الموانئ الصومالية، وأنها لا تكتفي بمساعي الفوز بمشروعات بعينها كما في بربرة وبوصاصو في ولايتَي أرض الصومال وبونتلاند على التوالي، بل إن جهود الشركة - التي تلقّت ضربة مؤلمة في جيبوتي قبل نحو أربعة أعوام بقرار حكومة الأخيرة استبعادها عن إدارة ميناء دورالبه - تعدّت هذه المساعي إلى العمل على إقصاء أيّ منافسين محتمَلين (ولا سيما الصين وتركيا وقطر) لاستثماراتها في الموانئ الصومالية. كما كشفت التقارير عن توظيف الشركة لعدد من كبار المسؤولين في الولايات الصومالية، أبرزهم - بحسب المصادر - رئيس بونتلاند، سعيد عبدالله دني، الذي يستعدّ لتمديد فترة رئاسته للإقليم، لصالح خطط «موانئ دبي» المستقبلية، سواء في الفوز بحقوق إدارة وتشغيل ميناء قسمايو في جوبالاند، أو الحصول على منطقة تجارة حرة في ميناء جرعد في بونتلاند، والذي طوّرته السلطات المحلّية في الولاية وتمّ تشغيله فعلاً نهاية تشرين الأوّل الفائت. وأشارت التقارير إلى قيام دني بزيارات ميدانية نهاية كانون الأوّل لإقناع السلطات المحلّية وأهالي المنطقة - من دون جدوى حتى الآن - بمنح الشركة الإماراتية الأرض الكافية لإقامة منطقة تجارة حرّة في الميناء، الذي يُعدّ واحداً من أبرز مشروعات التنمية في الصومال والقرن الأفريقي بالنظر إلى حجم حركة تجارته المرتقبة من دول الإقليم الحبيسة.

خلاصة

تبدو التحوّلات الراهنة التي تجتاح جميع دول القرن الأفريقي، بما فيها إريتريا، وعلاقاتها البيْنية، مؤشّراً إلى سياسات خفْض الاستقطابات في ما بينها، وهو ما يُعزى في جانب منه إلى تدخّلات واشنطن، والتي تستهدف استعادة المظلّة الأميركية كاملة فوق الإقليم، الذي يكتسب أهمّيته بالأساس - حتى اللحظة - من موقعه الاستراتيجي، وتشابكات هذا الموقع الإقليمية، وارتباطاته بالتجارة الدولية في عالم آخذ في الاضطراب السياسي والاقتصادي والعسكري. وعلى رغم تعدّد الأطراف الإقليمية المتصارعة في الإقليم (من مثل الإمارات وقطر وتركيا والسعودية)، وارتباطاتها المعروفة بالسياسات الأميركية في القرن الأفريقي، فإن غالبية المؤشّرات تفيد بوجود نوع من «تقسيم عمل» براغماتي برعاية واشنطن، ما بين تولّي تركيا مهام التعاون الأمني والعسكري مع دول الإقليم (كما في حالتَي الصومال وإثيوبيا)، وسعي الإمارات لاستحواذ على كلّ أو غالبية مشروعات تطوير الموانئ مقابل تقديمها ضمانات بعدم المساس بأوضاع سياسية وسيادية، وذلك ضمن ترتيبات أميركية أوسع تتّضح شيئاً فشيئاً في الوقت الراهن.

تقرير

الحلّ الليبي لا ينضج: مسارات مصرية - تركية متعاكسة

طرابلس - الأخبار

على رغم أن محاولات حلحلة الأزمة الليبية خلال الفترة الأخيرة اتّخذت أُكلها في بعض الجوانب، إلّا أنها أبْقت جوانب أخرى عديدة قيْد المواقف الإقليمية المتناقضة، وفي مقدّمتها تلك المصرية والتركية، وعُقد، في الأسبوع الماضي، لقاء في القاهرة جمع بين رئيس البرلمان عقيلة صالح، ورئيس «المجلس الأعلى للدولة» خالد المشري، سرعان ما جرى تضخيمه في الإعلام المصري، مع أنه لم يستطع تجاوُز الخلافات الجوهرية، ولا سيما في ما يتعلّق بشروط الترشّح للانتخابات الرئاسية، والقاعدة الدستورية التي ستُجرى على أساسها الانتخابات، وبالتحديد البند الخاص بحظر ترشّح مزدوجي الجنسية. وليس لدى أيّ من الرجلَين تصوّر كامل حتى الآن بشأن المستقبل، ولا سيما في ظلّ التريّث الذي يبديه المبعوث الأممي إلى ليبيا، عبد الله باتيلي. ومن هنا، لا تبدو الدعوة التي خرجت من ذلك الاجتماع إلى تسريع المسار الدستوري أكثر من محاولة لتصعيد الضغوط، بما يخدم المسار المدعوم مصرياً، فيما الحديث عن طرْح النقاط الخلافية على الاستفتاء حال استمرار الخلاف بين المجلسَين، يبدو مجافياً للواقع. إذ لا تقتصر صعوبة تحقّق سيناريو كهذا على الوقت الذي يتطلّبه وضرورة تعديل قوانين المصوّتين، بل تتعدّاهما إلى اضطراب الوضع الأمني، واستمرار تشرذم السلطة السياسية، وعجز «النواب» و«الأعلى للدولة» عن فرض قراراتهما في عموم البلاد. على أنه وفق مصادر تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن ما تحاول مصر الدفع في اتّجاهه هو تحقيق التوافق بين المجلسَين من دون اللجوء إلى مسار الاستفتاء، والذي جرى التوافق عليه كحلّ أخير، سيبطل - في حال تحقّقه - إمكانية إجراء الانتخابات في 2023.

في المقابل، عُقد في تركيا اجتماع آخر ضمّ سياسيين محسوبين على التيّار الإسلامي، وآخرين موالين للفصائل المسلّحة، إلى جانب شخصيات مدنية، في محاولة للتوصّل إلى رؤية مشتركة يتمّ تقديمها لباتيلي، تمهيداً لعقد مؤتمر ليبي يُراد منه خلْق

> **يواصل رئيس «المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، التزامه النأي بالنفس عن جميع المبادرات**

> مسار جديد للدفع بالانتخابات البرلمانية والرئاسية قُدُماً، بعيداً من البرلمان الحالي، وهو ما ينافي تماماً ما جرى التفاوض عليه في القاهرة. وتعتقد أنقرة أن استيلاء جبهة مناهضة لتلك التي يدعمها المصريون وأطراف خليجيون، من شأنه أن يُكسبها ورقة ضغط أساسية، يمكن أن تستغلّها حال تعقّد الموقف، علماً أن التيّار المدعوم مصرياً بات يضمّ رسمياً رئيس «الأعلى للدولة» الذي كان محسوباً على تركيا لفترة طويلة. وإذ تُطرح تساؤلات حول مدى قدرة أنقرة على التحكّم بالجبهة الوليدة، في ظلّ امتلاك العديد من أعضائها قدرة عسكرية يمكنها تهديد تنفيذ أيّ خطّة عمل، فإن هذا المسار يبدو أنه سيتواصل ويتبلور بشكل أكثر وضوحاً في الأيام المقبلة، بمشاركة مرشّحين للانتخابات الرئاسية التي كان يُفترض إجراؤها في كانون الأول 2021، وهو ما يعطي ثقلاً سياسياً للمسار التركي.

من جهته، يواصل رئيس «المجلس الرئاسي» الليبي، محمد المنفي، التزامه النأي بالنفس عن جميع المبادرات، مكتفياً بتصريحات عن أهمية المصالحة ووحدة المؤسّسات، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، مع المطالبة بالضغط على كلّ المؤسّسات السياسية في البلاد، والتي باتت منقسمة بين البرلمان وحكومة بقيادة فتحي باشاغا من جهة، وحكومة عبد الحميد الدبيبة في طرابلس من جهة أخرى. ويأتي ذلك فيما بدأ اللواء المتقاعد خليفة حفتر العمل على خطّ جديد بشأن إعادة المرتزقة الذين قدِموا من سوريا إلى ليبيا للقتال إلى جانب قوات طرابلس، والذين يشكّل وجودهم جزءاً أساسياً من تعقيدات الأزمة.

تعتقد أنقرة أن استيلاء جبهة مناهضة لتلك التي يدعمها المصريون وأطراف خليجيون، من شأنه أن يُكسبها ورقة ضغط أساسية (من الويب)

الكرة اللبنانية

مرمر والجوهري جديد المدربين الخارجين
اللبنانيون مضغوطون والطلب يزداد على الأجانب

سريعاً ومن دون مقدّمات بدأت التغييرات على صعيد المدربين مع انقضاء الاسبوع الاول من دورتي التصفية النهائية للأندية الاوائل والأواخر. فخرج اسمان اعتُبرا بين الافضل في الاعوام الأخيرة من دائرة الضوء، ما يعكس حجم التحديات والضغوطات التي تواجه المدربين وخصوصاً اللبنانيين منهم، حيث لا يبدو احد بعد الآن بمنأى عن سيف الإقالة

شربل كريم

بعد أن دخلت غالبية الأندية اللبنانية إلى مرحلة السداسية بتغييرات ارتبطت باللاعبين الأجانب، ها هي تسلك طريقاً مختلفاً لناحية ذهاب بعضها إلى تبديل فني يتمثّل بتغيير المدرب، وهو ما حصل أمس مع فكّ ارتباط كلٍّ من العهد والصفاء بمدربيهما، وبدء الكلام عن عدم ممانعة أندية أخرى القيام بخطوة مشابهة.

في الواقع هي مسألة غير مستغربة، إذ إن أكثر من يحيط بهم الضغط حالياً هم المدربون، إن كان أولئك الذين يشرفون على فرق سداسية الأوائل أو نظرائهم الذين يتواجدون على رأس الأجهزة الفنية لفرق سداسية الأواخر. ففي النصف الأول من الترتيب هناك خمسة مدربين مطالبون باللقب، بينما يقبع السادس تحت ضغط تحدي عدم تلقي خسائر كبيرة أمام فرق تتمتع بإمكانات محلية وأجنبية أفضل.

أما في النصف الثاني من اللائحة، يعرف كل مدرب أنه قد يرتاح لأسبوع ويتعب لأسابيع أخرى، إذ بكل بساطة الكل مهدد بالهبوط إلى الدرجة الثانية، والأمور صعبة على الجميع انطلاقاً من تقارب المستوى بين الفرق وعدم إمكانية منح الأفضلية لفريق على آخر قبل اللقاءات، والدليل ما حصل في المباراة بين طرابلس والصفاء والتي فاز فيها الأول بعدما كان الفريق الوحيد الذي لم يحقق أي انتصار هذا الموسم، وعلى رغم أنه لعب منقوصاً طوال 75 دقيقة أمام فريق فوّت في الأمتار الأخيرة فرصة التواجد في دائرة الكبار!

شكّلت مباراة النجمة والعهد نهاية المشوار بالنسبة إلى المدرب باسم مرمر (طلال سلمان)

الأجنبي مطلوب

إذاً تغييران فوريان حملا اسمي باسم مرمر من العهد ويوسف الجوهري من الصفاء، وبديل الأول هو السوري رافت محمد، والثاني المحلي موسى حجيج.

بطبيعة الحال لا يتوقف الأمر عند الأسماء التي أقيلت أو استقالت هذا الموسم بل عند الضغوطات التي يرزح تحتها المدربون اللبنانيون، وخصوصاً في ظل كلام متواصل عن تخلي هذه الإدارة أو تلك عن مدربها، والسبب عدم رضاها عن تطوّر الفريق. وفي هذا الإطار انصب كل الكلام في كل مناسبة من هذا النوع عن أهمية استقدام مدرب أجنبي ودوره التطويري، لكن جموداً أصاب مشاريع من هذا النوع في أكثر من ناد بسبب عدم توافر العملة الصعبة للقيام بهذه الخطوة، بينما لم يستسلم البعض لأي ظرف وبدا الإصرار كبيراً للتعاقد مع مدير فني من الخارج. وهذا ما حصل بالفعل في نادي النجمة أوّلاً عند توقيعه مع البرتغالي فيليبي موريرا الذي قاده في لقاءٍ واحدٍ فقط أمام التضامن صور، ومن ثم بقدوم مواطنه باولو مينيزيس قبل انطلاق السداسية، وقد ظهرت لمساته وأفكاره بشكلٍ واضح في القمّة أمام العهد حيث بدا «النبيذي» أكثر تنظيماً وأفضل تكتيكياً من نواح عدة، فرصّتها خيارات المدرب الجديد في ما خصّ أسماء لاعبيه الأساسيين، وأيضاً في المقاربة المعتمدة على الضغط الحالي وترابط الخطوط.

> الواضح أن قرار الافتراق عن مرمر اتُّخذ قبل لقاء العهد مع النجمة

تغييران مختلفان

هذه المباراة بالتحديد شكّلت نهاية المشوار بالنسبة إلى مرمر، إذ إن عدم تحقيق الفوز فيها كان أشبه بالخسارة لأنه وضع الفريق على بُعد 4 نقاطٍ من الأنصار المتصدر، وقد عكست مؤشرات بالنسبة إلى القيّمين بأن الوضع يحتاج إلى تعديلٍ في المسار، إذ إن بطل الموسم الماضي لم يقدّم مستوى ثابتاً منذ انطلاق البطولة لا بل إنه لم يقدّم في مباريات كثيرة أي شيء يترك انطباعاً بأنه سيكون قادراً على الاحتفاظ بلقبه، وذلك على رغم أن الإدارة العهداوية لم توفّر حتى الآن أي دعم لاستقدام ما يحتاجه الفريق من لاعبين محليين وأجانب.

وعلى رغم أنه لا يمكن تحميل المدرب المسؤولية الكاملة عن أي ظهور سلبي للفريق، فإن الواضح أن قرار الافتراق عن مرمر لم يكن وليد الصدفة كونه حصل بعد أقل من 24 ساعة على التعادل السلبي مع النجمة، والدليل أن خليفته المدرب السوري رافت محمد ظهر في ملعب العهد بعد ظهر أمس إيذاناً باستلامه الإشراف على الفريق، ليذهب العهد في نفس الاتجاه الذي سلكه أكثر من نادٍ هذا الموسم، وهو الاستعانة بالخبار الأجنبي، لتصبح نصف الفرق تحت قيادة مدربين أجانب بينها أربعة في سداسية الأوائل. علماً أن محمد كان قد أشرف على فريق تشرين في بلاده لفترةٍ قصيرة قبل أن يستقيل من تدريبه في تشرين الأول الماضي بعد ثلاث مباريات فقط معه، وهو سبق له تدريب نادي الجيش والوحدة الدمشقي، إضافةً إلى المنتخب السوري الأولمبي.

في المقابل، سلك الصفاء طريقاً مغايراً بإعادته حجيج إلى الساحة بعد أيام قليلة على انتهاء مسالة إيقافه، أملاً بأن يستفيد من خبرته في العمل مع أكثر من فريق لبناني وتفهمه الصعوبات الموجودة في الفريق لإبعاد شبح الهبوط عنه، بعدما سقط إلى الدرجة الثانية في الموسم الماضي ولم ينقذه سوى انسحاب شباب البرج من دوري الأضواء ليأخذ مكانه بين الفرق الـ 12.

ويفترض أن يبدأ حجيج رسمياً عمله اليوم مع الفريق الصفاوي الذي يملك خامات جيّدة يمكنه أن يبني عليها، إضافةً إلى عنصر أجنبي جيّد يتمثّل بالمهاجم السنغالي أدرامي ديالو، وآخر قدم حديثاً إلى الفريق وهو الهايتي فريدينو مونبورميير الذي سجّل له الهدف الوحيد في مباراته الأخيرة وقدّم أداءً مقبولاً في أول إطلالةٍ له.

خليجي 25

العراق يقترب من نصف نهائي كأس الخليج

تصدر العراق المجموعة برصيد 4 نقاط (أ ف ب)

حقق منتخب العراق المضيف فوزاً ثميناً على نظيره السعودي 2-0 أمس في الجولة الثانية من منافسات المجموعة الأولى ضمن خليجي 25 لكرة القدم وبات على مشارف التأهل إلى نصف النهائي، في حين حققت عمان فوزاً مثيراً على اليمن 3-2. وتصدر العراق المجموعة برصيد 4 نقاط بفارق الأهداف عن عمان، في حين تملك السعودية 3 نقاط.

وفي الجولة الثالثة يلتقي العراق مع اليمن أضعف منتخبات المجموعة وهو في حاجة إلى التعادل لضمان التأهل، في حين تلتقي السعودية وعمان في مباراة حاسمة.

أقيمت المباراة وسط أمطار غزيرة حولت أرضية الملعب إلى برك ماء وأمام جمهور قدر بنحو 65 ألف متفرج.

فرض المنتخب العراقي أفضليته على نظيره السعودي منذ بداية المباراة وكان قريباً من التسجيل مبكراً لولا براعة نواف العقيدي الذي تصدى لكرة أيمن حسين وأمسكها على دفعتين (2).

ثم افتتح «أسود الرافدين» التسجيل عندما استقبل إبراهيم بايش كرة مرتدة من الدفاع داخل منطقة الجزاء وسددها قوية على يسار الحارس السعودي (30).

وحسم العراق النتيجة نهائياً في مصلحته قبل النهاية بأربع دقائق عندما استثمر ركلة ركنية وأضاف هدفه الثاني بواسطة أسو رستم الذي ارتقى للكرة ولعبها برأسه داخل المرمى. وضمن المجموعة ذاتها، حققت عمان فوزاً صعباً على اليمن 3-2 في المباراة الأكثر إثارة في البطولة حتى الآن وشهدت عدة أحداث دراماتيكية وإهدار ركلتي جزاء.

وسجل علي فضل (2 بالخطأ في مرماه) وأرشد العلوي (38) وعصام الصبحي (47) أهداف عمان، وعبد الواسع المطري (12) وعمر الداحي (30) هدفي اليمن.

خطف حارس مرمى اليمن علي فضل الأضواء سلباً بعدما شارك بديلاً للأساسي سالم الهارش الذي أصيب خلال عملية الإحماء. فسجل فضل الهدف الأول لعمان بالخطأ في مرماه، ثم تسبب بالهدف الثاني حين فشل في إمساك تسديدة العلوي السهلة من ركلة حرة، ليطلب التبديل من الجهاز الفني وبقي في الملعب تحت إلحاح زملائه قبل أن يستبدل بمحمد أمان مطلع الشوط الثاني.

واليوم تلعب الإمارات مع الكويت (الساعة 15,15) وتلتقي قطر مع البحرين الساعة 18,15 ضمن منافسات للمجموعة الثانية.

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
بسم الله الرحمن الرحيم
قال تعالى: وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مُصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيدنا الغالي
الحاج عفيف حسين إبراهيم
والدته: المرحومة الحاجة زينب علي هاشم.
زوجته: الحاجة أميرة ديب إبراهيم.
أولاده: حسين، الدكتور بلال والعقيد حسام.
بناته: المحامية غيثاء (زوجة الأستاذ أكرم حسون)، منال (زوجة محمد الماس).
أشقاؤه: الحاج علي، نزار، الدكتور ماجد والدكتور محمد.
شقيقاته: الحاجة عفيفة (زوجة الأستاذ سميح هاشم)، الحاجة سمية (زوجة الحاج ماجد ديب إبراهيم رئيس بلدية حجولا)، الحاجة غادة (زوجة المهندس علي ديب إبراهيم) والحاجة راغدة.
حيث ووري الثرى في جبانة روضة الشهيدين.
بتقبل أهل الفقيد التعازي نهار الثلاثاء والأربعاء 10 - 11 كانون الثاني 2023 في قاعة الإمام عبد الأمير قبلان في مستشفى الزهراء في منطقة الجناح من العاشرة صباحاً إلى الواحدة ظهراً ومن الثالثة عصراً إلى السادسة مساءً.
للفقيد الرحمة والمغفرة ولكم الأجر والثواب
الراضون بقضاء الله وقدره: آل إبراهيم، وهاشم، وحسون، والماس وعموم أهالي بلدة حجولا

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومحبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

بطلان زواج
هادي إبراهيم عبود (مريم العربي لكراتي)
البترون
دعوى رقم: 2022/341
إعلان قضائي II
إن المحكمة الإبتدائية الموحدة المارونية تدعو الزوجة مجهولة مكان الاقامة للحضور يوم الثلاثاء 2023/2/21 الساعة 11:30 قبل الظهر تعين إستجوابها كما تبلغ فحوى جلب حصر موضوع النزاع وأسماء الهيئة الحاكمة، ومعها مهلة شهر من تاريخ النشر لتقديم دعوى مقابلة.
ذوق مصبح في 2023/1/3
الخوري الرئيس القاضي هنري كرم

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب راكان المراد بصفته أحد ورثة عبد المنعم محمد معين المراد سند بدل عن ضائع بالعقار رقم 1176 مقسم 19 منطقة البداوي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت تلي نقولا إبراهيم بصفتها أحد ورثة منيره أمين عيسى إبراهيم خلوف سند بدل عن ضائع بالعقار 383 مقسم 7 التل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب المحامي سيلفيو أنطونيوس العرياوي لموكله سمعان حنا عبود سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 20 من العقار 1916 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب خضر عبدالقادر الجمال بالأصالة عن نفسه سند بدل عن ضائع بالعقار 1499 بخعون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب عبد الرزاق خالد الخالد بموجب وكالة شهادة قيد بحصص أحمد ووليد وسونيا ووسام وربيما ودالية وحمزه أولاد غازي أحمد خزعل وفريدة اكرم مرعب بالعقار 63 من منطقة النهر الكبير العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي وائل شكور بوكالته عن غسان إبراهيم تامر بوكالته عن حميد خليل نصرالله شهادة قيد بحصته بالعقار 424 من منطقة عرقه العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي وائل حنا شكور بوكالته عن أسعد سامي عبدالله كونه أحد ورثة سامي جرجس عبدالله سند بحصته بالعقارين 486 و645 من منطقة السمونية العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المحامي وائل شكور بوكالته عن جورج الياس نصار بوكالته عن هيلانه نقولا الكوسا شهاداتي قيد بحصتها بالعقارين 560 و562 من منطقة رحبه العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

اعلان تبليغ اوراق مدنية
تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهما قاسم محي الدين سليم دحروج وحسن محي الدين سليم دحروج المجهولي محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهما قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ اوراق الاستدعاء المقدم من المستدعي ياسر محي الدين دحروج بوكالة المحامي غياض فارس المسجل لدينا برقم أساس 2022/38 تاريخ الورود 2022/8/29 والذي يطلب بموجبه:
إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارة الإستدعاء على صحيفة العقار رقم 8566 من منطقة القرعون العقارية.
وتعيين خبير للكشف على العقار والحكم بإزالة الشيوع في العقار رقم 8566/ القرعون عن طريق قسمته عيناً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني إذا تبين أنه غير قابل للقسمة وتدريك المستدعى ضدهما ما يصيب كل منهما بنسبة حصته في العقار موضوع الاستدعاء من الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بإنقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضده المذكور أعلاه إتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاته على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة بإستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادة

اعلان تبليغ اوراق مدنية
تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضده محمد حسين فارس، المجهول محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ اوراق الاستدعاء المقدم من المستدعي عاصم قاسم غيث، بوكالة المحامي عياض فارس المسجل لدينا برقم اساس 2022/34 تاريخ الورود 2022/8/3 والذي يطلب بموجبه:
إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارة الإستدعاء على صحيفة العقار رقم 2568 من منطقة القرعون العقارية.
والحكم بإزالة الشيوع في العقار رقم 2568/ القرعون عن طريق قسمته عيناً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني إذا تبين أنه غير قابل للقسمة وتدريك المستدعى ضده بنسبة حصته في العقار موضوع الاستدعاء من الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بإنقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضده المذكور أعلاه إتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاته على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة بإستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادة

تبليغ
ورقة دعوة صادرة عن محكمة بعلبك الشرعية الجعفرية إلى جوستينا انانكيت المجهولة محل الإقامة بناءً على الدعوى المقامة ضدك من أحمد عبده زغيب بموضوع إثبات طلاق تقرر موعد النظر فيها يوم الإثنين الواقع في 2023/2/20 فيجب حضورك في الموعد المعين أو إرسال وكيل رسمي عنك وفي حال تخلفك يجري بحقك الإيجاب الشرعي وكل تبليغ لك حتى الحكم القطعي على باب المحكمة يكون صحيحاً.
رئيس القلم
حسين إسماعيل سماحة

تبليغ مجهول المقام
محكمة إيجارات صيدا برئاسة القاضي جورج سالم تدعو المدعى عليه جمال ابو زينب لحضور جلسة 2023/4/3 وإستلام أوراق الدعوى رقم 2022/276 المقامة من إيمان محمد بطاح وموضوعها إسقاط حق المدعى عليه بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء المأجور الكائن بالعقار 608/الوسطاني القسم 11.
رئيس القلم
محمد إبراهيم

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هشام كوثراني وكيل علي حيدر لحطيط لموكله أحمد علي حطيط سند بدل ضائع للعقار 271 بابلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين مطر لموكلته نزيهه علي الفارس سند بدل ضائع للعقار 179 مطرية الشومر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جمال عباس سبيتي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 588 الخرايب بإسم عباس حسن سبيتي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد سلمان نصرالله لمورثه سلمان يوسف محمد نصرالله سند بدل ضائع للعقار 206 سكسكية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب جان فؤاد رفول شهادة قيد بدل ضائع للعقار 202 كفرجرة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	محمود محمد سالم	1283387	RR195809765LB	01/12/2022	09/12/2022
2	رائد معين الجولاني	1798107	RR195809867LB	01/12/2022	09/12/2022
3	كاسر نعمة الله شحود	1391752	RR195809898LB	30/11/2022	09/12/2022
4	شركة سنابل للتجارة العامة ش.م.م.	2981015	RR195813257LB	01/12/2022	09/12/2022

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من تاريخ اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 3

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	عبدالله محمد ديب الرفاعي	1799337	RR195809796LB	05/12/2022	12/12/2022
2	أحمد محمد حمود	214838	RR195810057LB	06/12/2022	09/12/2022
3	خلدون محمد بهاء الحلبي	578258	RR195813265LB	05/12/2022	12/12/2022
4	نارمين رياض الحايك	2996109	RR195813331LB	06/12/2022	09/12/2022

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من تاريخ اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 3

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	ايفون نعمي نعمه	2252974	RR195813314LB	30/11/2022	09/12/2022

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من تاريخ اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 3

ذكرى

مئة عام على رحيل رائد النهضة الموسيقيّة في مصر والعالم العربيّ

سيّد درويش... ثائر في الفنّ والحياة

جدارية لـ «فنان الشعب» في محطة الرمل في الإسكندرية (خالد عاشور)

في ذكرى مرور مئة عام على رحيل الموسيقار المصري الخالد، أصدرت «دار نلسن» في بيروت، و«دار ريشة» في القاهرة، كتاباً جديداً لفكتور سحّاب، بعنوان «سيّد درويش: المؤسّس». وقد خصّنا الباحث والناقد والمؤرّخ اللبناني بمقالة يشرح فيها الجديد الذي أتى به سيّد درويش في تاريخ الموسيقى والغناء العربيَّيْن

فكتور سحّاب *

في 15 أيلول (سبتمبر) 2023، تكون قد مرت مئة سنة على وفاة الموسيقار العربي الكبير سيّد درويش (1892 - 1923). في حديث مهم أدلى به الموسيقار محمّد عبد الوهاب لمحمّد أحمد عيسى في كتابه «رحلة موسيقيّة برويها محمّد عبد الوهاب» (دار الشعب للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، آذار/ مارس 1975)، شرح الموسيقار العربي الأكبر كيف كان المناخ الاجتماعي والسياسي في مصر قبل عصر سيّد درويش، عبارة عن سيطرة أجواء الأسر التركية الحاكمة، ما كان يسم فن الغناء في مصر بملامح هي التالية:

معظم الغناء كان يؤدّى في القصور والبيوتات الميسورة التي يمكنها أن تقيم السهرات الفنية، وكان هذا الغناء بالتالي يناسب أذواق مستمعيه في هذه القصور والبيوتات. كان الخديو إسماعيل هو الراعي الأول لكبار الفنانين، ولا سيّما عبده الحامولي ومحمّد عثمان، وكان يقيم الحفلات في قصوره بكثرة. ولذا كان على الموسيقيين، مثل الحامولي وعثمان أن يتخذوا مساراً يدرج في إطار هذا الجو الأرستقراطي. كانت الأنواع الغنائيّة أربعة: الدور، القصيدة، التوشيح والموال. وكانت الأجواء الشعبيّة بعيدة عن هذه البيئة، إذ كان النّاس العاديون منصرفين إلى الغناء الشعبي الفولكلوري، المنفصم تماماً عن أجواء الغناء الحضري الراقي الذي كان يلقى الدعم الرسمي والأرستقراطي.

أمّا فلسفة الموسيقى العربية الجماليّة قبل سيّد درويش، فكان الطرب محورها الأساسي، المبني على العناصر التالية: المقامات العربية التي تحتوي على أرباع صوت غير معدّلة، أي حرة (مثل الراست والبياتي والهُزام والحجاز وغيرها) فيتصرف المغني حسب الإحساس والمزاج. ومن مفاعيل هذه المقامات أنها تثير المشاعر بقوة في المستمع، وتُشعره باللذة والمتعة اللتين يفتقر إليهما المستمع إلى المقامات المعدّلة مثل مقامات السلّم الموسيقي المعدَّل الغربي الحديث. الارتجال كان قيمة تربوية نشأ عليها الموسيقيون في إطار التجويد القرآني، مدرستهم الأولى، وكان هذا الارتجال قيمةً أساسيةً أيضاً في الأداء الغنائي، فيدهش المستمع ويحرك مشاعره، ويزيد متعته الناشئة من المقامات العربيّة.

كان شكل الدور، وما فيه من هذه ورنك وأخذ وردّ بين المغني والمذهبية، هو الذروة في الوصلات الغنائيّة، فكان الغناء بهذا الهنك والرنك، يؤثر في المستمع ويزيد متعته، مثل تأثير دوران الصوفية في عروضهم الشهيرة.

لكن لم تكن ثمة علاقة تعبيريّة بين الكلمة والنغمة: أيام سلامة حجازي مثلاً، كانوا يستعيرون الحان الموشحات ويركبونها على أزجال أو أشعار أغنيات مسرحيّة جديدة، لا علاقة بينها وبين اللحن من الناحية التعبيريّة، وهي ناحية لم تكن موجودة أصلاً.

> خاطب الطبقات الشعبية في فنّه، ثم توّلى مهام التحريض الاجتماعي في ثورة 1919

هذه الفلسفة كانت توازيها في الموسيقى الأوروبية في العصر الباروكي والكلاسيكي الأول، فلسفة جماليّة عنصرها الأساسي هو جمال اللحن الموسيقي والجملة اللحنية في ذاتها، حتى جاءت المدرسة الرومانسيّة بفلسفة جمالية أخرى عنصرها الأساسي التعبير والتصوير وحتى التمثيل بالموسيقى.

وجاء سيّد درويش، وهو من أسرة فقيرة تعيش في أجواء الأحياء الشعبيّة وتستمد ثقافتها الفنية من هذه البيئة، البعيدة عن أجواء البيئة الأرستقراطية التي يغلب عليها المزاج التركي في الموسيقى والفنون. ومن الفروق الأساسيّة بين الغناء قبل سيّد درويش وبين الأسلوب الذي جاء به: كان غناؤه قلّما يدخل القصور، بل توسّعت دائرة انتشاره شعبيّاً، بالمسرحيّات الغنائيّة التي كانت تقدمها الفرق المسرحية الشهيرة في شارع عماد الدين، في ذلك الوقت، وأهمها فرق: نجيب الريحاني، ومنيرة المهدية، والإخوة عكاشة، وجورج أبيض، وعلي الكسّار، ثم فرقة سيّد درويش الخاصة. لم يكن توجهه السياسي مؤاتياً للتفاعل الكامل مع الطبقة الحاكمة، بل خاطب في فنه الطبقات الشعبية، ثم تولى مهام التحريض الاجتماعي في ثورة 1919. وهكذا ازداد تباعد بيئته وأجوائه الثقافيّة والاجتماعيّة والفنيّة عن الفئات الحاكمة وأسر كبار الموظفين والمسؤولين المصريّين الملتحقين بالطبقة الحاكمة.

لكن لم يخرج سيد درويش من عباءة الفن القديم في كثير من إنتاجه: الطقطوقة، والدور، والموشح. ظلت فلسفته الجماليّة فيها هي الطرب، أسوة بمن سبقه في القرن التاسع عشر.

إن من يستمع إلى أدوار سيّد درويش («ضيّعت مستقبل حياتي»، مثلاً) يستمتع بتلك المتعة المرتبطة بفلسفة الطرب الجماليّة، بعيداً تماماً عن فلسفة التعبير الموسيقي. وكذا قل في موشحاته («يا شادي الألحان»، مثلاً) وطقاطيقه («يا ناس انا مت ف حبي»، مثلاً)، فهي كانت مطربة على الخصوص.

أما في مسرحياته، وأغنيات الطوائف التي احتوتها، فقد اتخذ خطه الجديد: الفلسفة الجمالية في هذا الخط الجديد في الأغنيات المسرحية، هي الخط التعبيري والتصويري والتمثيلي.

كان عبد الوهّاب الذي اعتمد هذا الخط وطوّره استناداً إلى ما أحدثه سيد درويش، يقول إنّ الملحنين من قبل كانوا يلحنون الحرف، أو الكلمة، ولا يلحّنون المعنى الذي يكتمل في الجملة الشعريّة، حتى قال له مصطفى النحاس، حين ظهرت أغنيته الخالدة «الجندول»، إنه لا يغني بل يتكلّم. ذلك أن فلسفة الجمال الجديدة التي أدخلها سيّد درويش في الموسيقى العربيّة هي التعبير والتصوير والتمثيل للشعر الغنائي، من أجل أن يكتمل اللحن بالشعر، والشعر باللحن، فيتعانقان في تعبير موحّد.

وقال عبد الوهّاب، مفسّراً تلك الفلسفة الجمالية الجديدة التي أدرجها سيد درويش في الموسيقى العربيّة، إن هذا الموسيقار الخالد «ربط اللحن بالكلمة»، أي أن يكون اللحن معبّراً عن معنى الكلام الشعري والزجلي، أو عن حركته أو صورته. وقال عبد الوهّاب أيضاً، إن سيد درويش جعل للملحن مكانة في الأغنية، بعدما كان المغني هو الذي يحتل المكانة الأولى في الأغنية، إذ تختفي صورة الملحّن، من جراء تصرّف المغني وارتجاله، الذي تقتضيه وتستحسنه أغنية الطرب. لكن في أغنية التعبير، ولا سيّما في المسرحيّات، يكون اللحن موضوعاً بالتحديد من أجل تعبير معيّن، ولذا يضيع هذا التعبير عن أسماع المستمع، حين يعمل فيه التصرّف والارتجال في اللحن. وهنا تعزّزت مكانة الملحّن، حين صار على المغني أن يلتزم اللحن الموضوع بحذافيره.

وهذا هو التحوّل الأخطر الذي أحدثه سيّد درويش، ومات قبل أن يمضي فيه إلى مداه، فقيّض لتاريخ الموسيقى العربيّة الحضريّة أن جاء من يطوّر هذا المسار، بظهور محمّد عبد الوهاب، ورفاقه الكبار، محمّد القصبجي وزكريّا أحمد ورياض السنباطي، وغيرهم.

لذلك كله، يمكن إيجاز التجديد الذي بدأه سيّد درويش في الموسيقى والغناء العربيّين في القرن العشرين، بالقول إنه أدخل إلى الموسيقى والغناء فلسفةً جماليّةً هي التعبير والتصوير والتمثيل بالموسيقى. وبذلك اغتنت الموسيقى العربيّة بعنصر جديد إلى جانب الطرب، وهو عنصر التعبير.

استناداً إلى هذا، يمكن القول إن سيّد درويش لم يُحدث ثورةً إلغاءً في الموسيقى العربيّة، بل ثورةً إغناءً فيها، فلم يتنكر لأصوله التي ضربت جذورها في تربة التجويد القرآني والتواشيح والموال، فنبت فرعه على هذه الجذور، وطعّمها بالتعبير، ليصبح فرعه في ما بعد شجرة وارفة، حظيت بعناية من خلفوه وأجادوا الإفادة من تجديده.

قال عبد الوهاب إن هذا الموسيقار الخالد «ربط اللحن بالكلمة»

* باحث ومؤرّخ وناقد موسيقي لبناني، صاحب كتاب «سيّد درويش المؤسس» («دار نلسن» في بيروت و«دار ريشة» في مصر)

نبض المدينة

«فضاء» يلملم شتات المسرح العربي

رنا علوش

قبل أن يقفل عام 2022 فصله الأخير، اجتمعت سبعة أسماء من المحترف المسرحي اللبناني لتعلن تأسيس جمعيّة تُعنى بأرشفة الوثائق والكتب والنصوص والموارد المسرحية المتعلّقة بالمسرح في لبنان والعالم العربي. أعلن ذلك خلال مؤتمر صحافي أقيم في «مسرح المدينة» في بيروت قبل نهاية العام، تخلّله عرض موجز قدمه المسرحيون فائق حميصي، وعايدة صبرا وفادية تنّير، حيث تمّ التعريف بالمؤسسة وأهدافها ومؤسسيها. تضم جمعيّة «فضاء» سبعة أعضاء مؤسسين هم: عليّة الخالدي، لينا أبيض، عبد الرحيم العوجي، ديمة متّى، مي مروة، وليد صليبا وفيروز أبو حسن. وتهدف الجمعيّة إلى جمع كل الموارد والمعلومات المتعلقة بالمسرح في لبنان والعالم العربي في مكان واحد، بحيث سيتسنى للباحثين الوصول إلى مواد بحثية مؤرشفة ومرقّمة بمهنيّة عالية. فكيف ولدت فكرة إنشاء جمعيّة تعنى بأرشفة المسرح اللبناني والعربي؟

تشير المخرجة والأكاديمية عليّة الخالدي إلى أنّ فكرة الأرشفة تسكنها منذ عام 1986: «في هذا العام كنت قد بدأت لتوّي دراساتي العليا في إنكلترا. وحين دخلت لحضور أوّل صف لي في الجامعة، فاجأني الأستاذ بسؤاله، إذ طلب من التلاميذ أن يحدّثوه عن طبيعة المسرح في بلدهم وما يميّزه. حدثته زميلتي اليونانيّة عن المسرح اليوناني، وزميلي الياباني عن المسرح في بلاده، ثمّ جاء دوري، ولم يكن لديّ ما أرويه عن المسرح العربي! لقد تعلمت في سنواتي الجامعيّة الأولى عن بريخت وشكسبير، لكن لم يطلعني أحد عن المسرح العربي. منذ ذلك اليوم، قررت أن أتعلم أكثر عن المسرح العربي وقدمت أطروحتَي الماجستير والدكتوراه عن تاريخه، كما واظبتُ على شراء الكتب التي تتناول المسرح العربي، حتّى أصبح لديّ اليوم نحو 300 كتاب باللّغة العربيّة، إلى جانب الأرشيفات التي عملت على جمعها، وقد آن الأوان أن نجد فضاءً للأرشيفات التي عملنا، أنا والأعضاء المؤسسين، على جمعها لتصبح في متناول الجميع».

رغم أنّ الفكرة اختمرت في ذهن الخالدي عام 1986، حين كانت لا تزال طالبة جامعيّة، إلا أنّها لم تبصر النور إلا مع انتهاء عام 2022. توضح لنا بأنّها ثابرت على عرض هذا المشروع على مدى عشر سنوات، في الجامعة حيث تعمل، لكنه لم يحظ باهتمام رؤساء قسم المسرح الذين تناوبوا على رئاسة القسم مع مرور السنوات. ثم تروي عن اجتماعاتها مع الباحثة الراحلة وطفى حمادي إلى جانب المخرجة لينا أبيض. تقول: «كانت وطفى شغوفة بالأرشفة والتوثيق، وكنا نجتمع دوماً، أنا وهي ولينا أبيض، للحديث عن هذا المشروع الذي طالما حلمت بتنفيذه على أرض الواقع. رحيل الدكتورة وطفى كان بالنسبة إليّ نقطة التحوّل، فالحياة قصيرة جدّاً، وهذا الحلم الذي نسجته على مدار السنوات لم يعد يحتمل الانتظار لتحقيقه».

بعد وفاة الباحثة وطفى حمادة، اجتمعت الخالدي مع المؤسسين الآخرين من أجل تحقيق مشروع «فضاء». تلفت الخالدي إلى التفاوت في السن بين الأعضاء المؤسسين، إذ «تراوح سنّ المؤسسين بين أواخر العشرين إلى منتصف الستّين. هذا التفاوت العُمري سيسهم في الحصول على تجارب وذاكرات مختلفة». وفي ظل غياب أي نوع من الدعم من أي جهة، رسميّة أو حكوميّة، تؤكد الخالدي: «نحن نعمل بمجهود فردي، لكي نضع كلّ أمنياتنا في مكان، نحافظ من خلاله على ذاكرتنا، وتاريخنا وتراثنا».

«إنّها أرشفة جزء من التاريخ، التراث، والذاكرة». هكذا تعلّق المخرجة والممثلة المسرحيّة لينا أبيض، على المشروع الوليد، مشيرة إلى أنّه «عندما أردت العمل على أطروحة الدكتوراه في فرنسا، كنت أرغب في تناول تاريخ المسرح اللبناني، ولكن لم أكن أعلم لمن ألجأ لمساعدتي بهدف الحصول على أرشيفات تتعلق بالمسرح اللبناني، ما اضطرّني إلى تناول المسرح الفرنسي عوضاً عن مسرح بلدي. هذا أهم ما سيوفره الأرشيف الذي نعمل على تجميعه، أي مساعدة الباحثين وتقديم فضاء واسع من الوثائق والمستندات والصور، التي تؤرخ المسرح اللبناني والعربي». تستدرك أبيض قائلةً بأنّ أهميّة الأرشيفة لا تقتصر فقط على مساعدة الباحثين، فـ «من المهم أن نعلم كيف نشأ المسرح اللبناني، وأهمّ مخرجيه وكتّابه وتوفير فرصة الاطلاع على نصوصهم. ومن الرائع أن نعيد إخراج تلك النصوص بصورة حديثة، أو على الأقل أن نبني عليها ونستلهم منها. كما أنّه من المهم أن نُطلع الأجيال الصاعدة على أرشيف المسرح وتاريخه».

> جمعيّة تُعنى بأرشفة الوثائق والكتب والنصوص المتعلقة بالمسرح

يوجز عبد الرحيم العوجي لنا الخطّة التي ستعتمدها الجمعيّة: «تتوجه الأرشفة عادةً إلى الباحثين أو الطلاب، اللبنانيين والعربي، بل إحياء تلك الذكرى. لذا في المرحلة الأولى، سيكون علينا جمع ما نستطيعه من نصوص منشورة وغير منشورة، وفيديوات ومقابلات إعلامية وأي مقتنيات مرتبطة بالعروض المسرحيّة. أمّا في المرحلة الثانية، فسنقوم بتنظيم معارض أو قراءات مسرحيّة أو عروض صغيرة لإحياء هذه الذكريات التي جمعناها كي يراها الجميع، وليس فقط المهتمون بالمسرح من باب الدراسة أو البحث. إنّها عملية صعبة ومعقدة، لكن على أحد القيام بها».

خلال المؤتمر في «مسرح المدينة»

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 10 كانون الثاني 2023 العدد 4820

صورة وخبر

عبر الشوارع التاريخية لمدينة أورو بريتو في البرازيل، كرّم آلاف المواطنين «تشيكو راي» ضمن مهرجان ديني. و«تشيكو راي» شخصية شبه أسطورية لعبد استُقدم من أفريقيا إلى بلاد السامبا قبل أن يشتري حريته وحرية آخرين. أصبحت هذه الأسطورة جزءاً من الفولكلور البرازيلي، فيما استحوذت قصّته عن الكفاح من أجل الحرية على خيال العديد من رواة القصص المحليين. وغالباً ما تُروى في كتب الحكايات الشعبية البرازيلية، كما نُقلت مراراً إلى المسرح والسينما. علماً أنّ الاحتفالات التي استمرّت لساعات، تضمّنت الغناء والرقص وقرع الطبول.

(دوغلاس ماغنو ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

ضجّت الصحافة الليبراليّة في الغرب بخبر أنّ مدير مؤسّسة «هيومن رايتس ووتش»، كينيث روث، حُرم ــ يا للهول ــ من منصب باحث في كليّة كينيدي التابعة لجامعة هارفرد. أفردت مجلّة «ذا نيشن» (التي كانت يساريّة وتحوّلت إلى ليبراليّة تماماً مثل الحركة الشيوعيّة العربيّة المنظّمة) مقالة طويلة عن الموضوع. والمقالة فيها ما هو جدير بالقراءة، عن التبرّعات الصهيونيّة التي تفرض استيراد خبراء من الموساد والشين بيت والجيش الإسرائيلي لقضاء وقت في كليّة كينيدي. ولدى الكليّة «برنامج للقيادات» حيث يدفع المُشترك مبلغاً طائلاً لحضور برنامج لأسابيع فقط، ويحصل بعدها على ورقة غير أكاديميّة تتيح له الزعم، كذباً، أنّه نال شهادة من هارفرد (نال هذه الورقة نجيب ميقاتي وسامي الجميّل وجيسيكا عازار وأحمد الحريري). الصحافة الليبراليّة تكاد تقول إنّ حرمان كينيث روث من الزمالة البحثيّة هو أشنع خرق لحقوق الإنسان وحريّة التعبير في قرنيْن من الزمن. لا، الصفاقة أنّ بعض الليبراليّين هنا يلفتون إلى خطورة القمع الصهيوني لحريّة التعبير في الجامعات الأميركيّة كأنّ ما جرى لروث ليس له من سوابق أسوأ منها بكثير. ستيفن سلايطة حُرم من وظيفة تعليميّة لأنّه غرّد على تويتر ضد الاحتلال. ونورا عريقات (أستاذة القانون في جامعة روتجرز) طُردت من تويتر إلى الأبد قبل أيّام. صحيح أنّ تقرير «هيومن رايتس ووتش» الذي حكمَ أنّ الكيان الإسرائيلي هو نظام أبارتايد أزعج الصهاينة كثيراً، مع أنّ التقرير تأخر كثيراً ومع أنّ المنظمة خاضعة للضوابط الصهيونيّة وتوازي في تقاريرها العقيمة بين الشعب المُحتلّ وبين جيش الاحتلال. سرّب موظّف في المنظّمة لي قبل سنوات مراسلات بين المسؤولين فيها، يحذّرون من مخاطر إغضاب المموّلين المؤيّدين لإسرائيل. وكل عمل «هيومن رايتس ووتش» في الشرق الأوسط يراعي حساسيات واعتبارات المُموّلين الصهاينة. لا يجب أن نناصر أي «ضحيّة» للقمع الصهيوني من دون أي اعتبار. طبعاً، نستطيع أن نستغل الفرصة كي نذكّر بتاريخ طويل من القمع الصهيوني لحريّة التعبير في كل دول الغرب ـ والآن في الدول العربيّة حيث تقمع حكومات التطبيع أصوات ذم الصهيونيّة.

المفكرة

الـ «كراكيب» تملأ الطيونة

■ يوم السبت المقبل، يتجدّد موعد «فرقة مسرح الدّمى اللبناني ـ خيال» مع الصغار الذين لا تتعدّى أعمارهم 10 سنوات ولا تقل عن ثلاث، من خلال مسرحية «كراكيب» (50 د) لكريم دكروب في «دوّار الشمس». تعتمد هذه المسرحية الغنائية تقنيات الدمى والأقنعة والفيديو، وتتمحور حول «سلّوم»، الطفل الذي يملك ألعاباً كثيرة، لكنّه معتاد على تكسيرها ورميها. ينتبه الصبي إلى ضوء يتنقل ويولّد أشكالاً جميلة، فيحاول معرفة مصدره، ويخرج ليلحق به ويصل إلى المصدر. أمّا «سلمى»، فهي فتاة تسكن الحي نفسه لكنّها تملك فقط مصباحاً فريداً يُدعى «لطفي». وحين تفقده، تخرج بحثاً عنه. فهل ستجده؟ وكيف؟ وبمساعدة من؟

مسرحية «كراكيب»: السبت 14 كانون الثاني (يناير) 2023 ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

أمسية شعرية تكريمية لـ «قادة النصر»

■ في أجواء الذكرى الثالثة لاستشهاد قائد فيلق القدس قاسم سليماني (1957 ـ 2020) ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس (1954 ـ 2020) ورفاقهما، يدعو منتدى «رجع زناد» إلى احتفال شعري ينظّمه بالاشتراك مع «الملتقى الثقافي اللبناني» تكريماً لـ «قادة النصر»، مساء غدٍ الأربعاء في «مجمّع القائم» في ضاحية بيروت الجنوبية. يشارك في النشاط المرتقب كلّ من الشعراء: عاطف موسى، فادي حدرج، عادل جواد يونس، حسين حايك، علي النمر، محمد حسن دهيني، أمل طنانة، آيات جرادي وكميل حمادة (الصورة). على أن يتولّى الشاعر أنور نجم مهمّة التقديم.

تكريم «قادة النصر»: غداً الأربعاء ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ قاعة السيد عباس الموسوي في «مجمّع القائم» (حيّ الأبيض ـ ضاحية بيروت الجنوبية).

كانون الثاني: روايات بالجملة

■ تقيم «الجمعية اللبنانية للقرّاء»، بعد غدٍ الخميس نشاطها الأوّل لعام 2023 في «برزخ» (الحمرا). وفيه، تناقش أربعة كتب، هي: «على شاطئ تشيسيل» (2007) للبريطاني إيوان ماكيوان، و«رجال بلا نساء» (2014) للياباني هاروكي موراكامي، و«صباح الخير أيها الحزن» (1954) للفرنسية فرانسواز ساغان، بالإضافة إلى «سرّ الطائر الذي فَقَد صوته» للبناني محمد طرزي (الصورة). علماً أنّ الأخير يحلّ ضيفاً على اللقاء للحديث عن أدب الفتيان في سياق مناقشة أحدث رواياته الصادرة عن «الدار العربية للعلوم ناشرون».

مناقشات كانون الثاني: بعد غدٍ الخميس ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: lebreaders@gmail.com

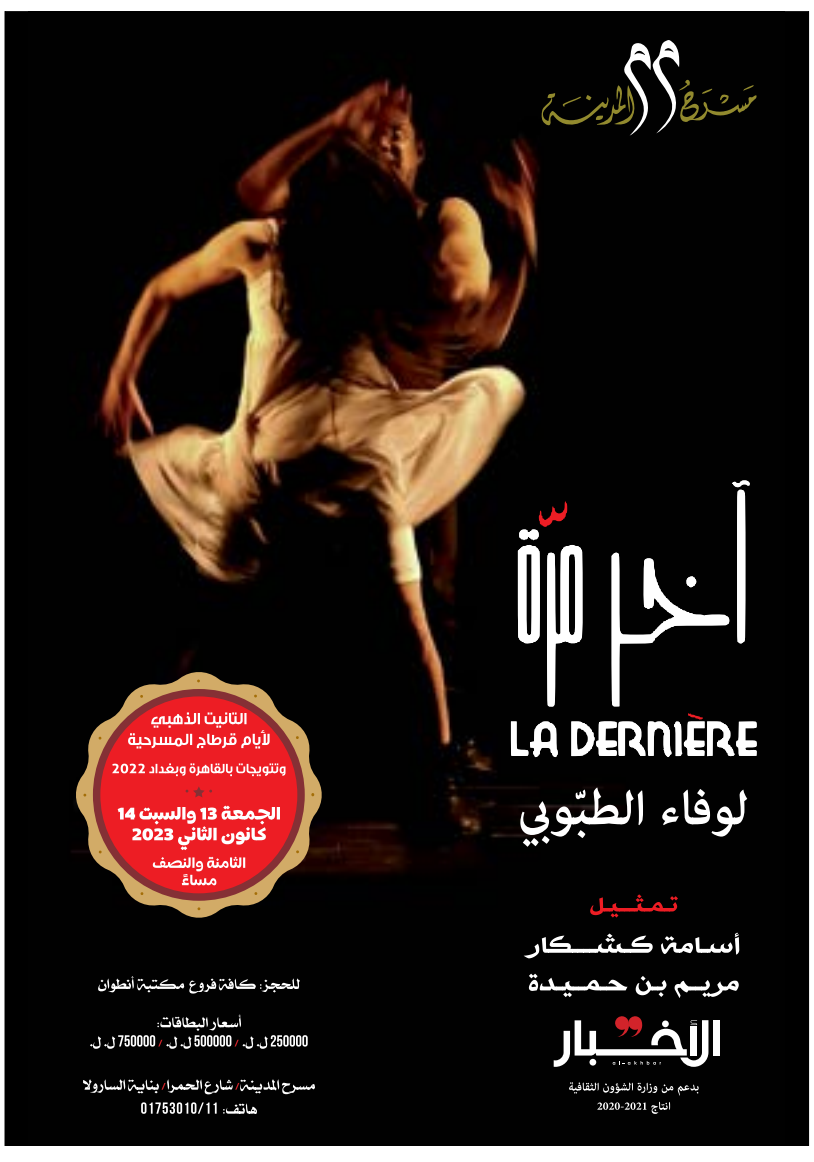

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com